

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالكويت ٩

الفيسر العراقي

المسماة ب:

النُبْرة والتذكرة في علوم الجرائد

للمحافظ الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي

ت ٨٠٦ هـ

قدم لها وراجعتها

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير

حفظه الله تعالى

تحقيق ودراسة

العزبي الدائر الفرياطي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثة ،
وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان“

عبدالحجى الكتّاني ت ١٣٨٢ هـ

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين
الفية العراقي المسماة بالتبصرة و التذكرة في علوم الحديث . /
عبد الرحيم بن الحسين العراقي ؛ العربي الدائر الفرياطي - الرياض
١٤٢٥ هـ ،

١٧٤ ص ؛ ٢٤ × ١٧ سم

ردمك : ٣ - ٥ - ٩٥٥٧ - ٩٩٦٠

١ - الحديث - مصطلح ٢ - علوم الحديث أ. الفرياطي ، العربي
الدائر (محقق) ب. العنوان

١٤٢٥ / ٧٢٦١

ديوي ٢٣٠

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٦ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض
المركز الرئيسي : طريق الملك فهد / شمال الجوازات

هاتف ٤٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٨٣٦٩٨ - ص ب ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣
الفروع : طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقا) ت ٢٣٢٢٠٩٥

مكة المكرمة - الشامية هاتف ٥٧٣٠٩٨٠

الفيزياء العرفية

المسألة:

النظر في التذكير في علوم الجارية

ولا مانع أن يتمرن، فيبدأ بتخريج بعض الأحاديث، تخريجاً مختصراً تحت نظر وإشراف أستاذ متمكن، يوجهه ويسدده.

ثم يرتقي بعد ذلك إلى ما يناسب الطبقة الثانية، والكتاب المرشح عندي هو كتاب «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ويصنع فيه نظير ما صنع في النخبة، بقراءة الشروح والحواشي، وسماع الأشرطة، والسؤال عما يشكل عليه.

وفي هذه المرحلة يبدأ بحفظ المتون بأسانيدھا، ويحرص على حفظ السلاسل المشهورة، التي يروى بواسطتها كثير من الأحاديث.

ومع ذلك يستمر في التخريج، ويكثر منه، وينظر في الأسانيد من خلال كتب الرجال المختصرة، كالتقريب، والكاشف، والخلاصة، ونحوها. ويعرض عمله على شيخ معروف من شيوخ الفن.

ويكون عمله من تخريج ودراسة للتمرين، لا للنشر كما يفعله بعض الطلاب الذين تعجلوا النتائج، ثم ندموا على ذلك.

ثم يرتقي الطالب إلى المرحلة التي تليها؛ والكتاب المرشح عندي لهذه الطبقة هو «ألفية العراقي» الشهيرة، التي نظم فيها الحافظ العراقي علوم الحديث، لابن الصلاح، وزاد عليه ما يحتاجه طالب العلم، مما أغفله ابن الصلاح.

وهذه الألفية كتب الله لها القبول، فلا تكاد تقرأ ترجمة عالم بعد تأليفها، إلا وتجد في ترجمته ومن بين محفوظاته ومقروءاته، ألفية العراقي، لإمامة مؤلفها، وجودة نظمها، وما حوته واشتملت عليه مما يحتاجه طالب الحديث.

ولا أرى ما يدعو إلى تفصيل القول والحديث عن أهميتها ومزاياها وثناء العلماء عليها وعلى مؤلفها، فقد تحدثت عن ذلك بشيء من التفصيل، في مقدمة تحقيقي على النصف الأول من فتح المغيث للسخاوي - أطول شروحها -، والذي يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

فإذا أتقن الطالب النخبة، واختصار الحافظ ابن كثير لعلوم الحديث، ثم

سمت همته إلى ألفية العراقي، وحفظ منها ما يحتاج إليه إن قصرت همته عن حفظ جميعها وقرأ شروحها، بدءاً من شرح ناظمها، ثم شرح الشيخ زكرياء الأنصاري، وهو على اختصاره، فيه فوائد ولطائف تفرد بها، ثم ختم بشرح السخاوي - فتح المغيث -، الذي يستحق أن يسمى موسوعة المصطلح، مع إكثاره في هذه المرحلة من حفظ الأحاديث بأسانيدھا، وتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدھا، بمراجعة كتب الرجال التي تعنى بنقل أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا ينسى مع ذلك مراجعة كتب المصطلح الأخرى، كتدريب الراوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها. ومع ذلك يعنى بقراءة ودراسة ما يكتبه العلماء المهتمون بنقل أقوال الأئمة الذين عليهم المعول في هذا الشأن، ككتب ابن رجب، وكتب العلل. فإذا سار على هذا المنهج، وأكثر من الحفظ للمتون والأسانيد والسؤال عما يشكل عليه، مخلصاً في ذلك كله لله ﷻ، صارت لديه الأهلية بإذن الله تعالى، للمشاركة في هذا العلم العظيم، ومع كثرة الممارسة والنظر في كتب الأئمة ومحاكاتهم في أحكامهم، والنظر في دقائق علومهم، يتأهل للحكم بالقرائن على طريقة المتقدمين الذي ينادي به بعض الغيورين على هذا العلم.

إذا تقرر هذا فإن الألفية - ونحن بصدد التقديم لها - قد طبعت مراراً قديماً وحديثاً ولا مانع من الإشارة إلى بعض طبعاتها باختصار.

١ - طبعت سنة ١٣٠٠هـ في المطبع الفاروقي بدھلي، باهتمام الأستاذ أبي سعيد الهزاوري، مزينة بحواشي مفيدة ونافعة منتقاة من شروحها.

٢ - ثم طبعت في مدينة الرباط بالمغرب.

٣ - ثم طبعتها الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٧٢هـ ضمن مجموع أسماه «نفائس»، ومعها العمدة والتدمرية والحموية.

٤ - ثم طبعت بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر، وأخيه علي محمد شاكر، ضمن مجموع أسمايه «من الروائع»، يضم الكتب التي اشتمل المجموع السابق «نفائس».

٥ - ثم طبعت في باكستان، باسم «المقاصد المهمة ومعها التعليقات الأثرية على المقاصد المهمة من الألفية» بقلم الأستاذ أبي الشفيق محمد رفيق الأثري وذلك سنة ١٩٦٨م.

وتعقب ذلك وتخلله نشرات كثيرة، لكن هذه أشهر ما وقفت عليه. ومع هذا كله فالكتاب يحتاج إلى مزيد عناية، بمقابلتها على نسخها الأصلية، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من فك عبارة مستغلقة باختصار، وضبطها بالشكل، وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض النسخ للقيام بهذا العمل لمسيس الحاجة إليه، وكثرة سؤال الطلبة عنه، فلم يتيسر ذلك لكثرة المشاغل، ثم أطلعني الشيخ عبد الله بن محمد السنان، صاحب دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، على نسخة محققة، تولى تحقيقها الشيخ العربي الدائز الفرياطي، وطلب مني التقديم لها إحساناً للظن بي، فاطلعت على أبيات الألفية التي كتبت بخط جميل بديع، وضبطت ضبطاً متقناً. وقدّم المحقق لها بمقدمة جامعة مختصرة بأسلوب جميل واضح، فسرتني جداً ما قام به المحقق، وأرى أنه عمل متقن يمكن أن يعتمد عليه من أراد حفظ الألفية وضبطها.

أسأل الله جل وعلا أن ينفع بها، وأن يجزل المثوبة لمحققها وناشرها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمد لله الذي وفق من عباده المؤمنين من عليه اعتمد، وأعز من أوليائه المتقين من إلى عظمته وعزته استند، فأبصروا السبيل الحق واقتفوا أبينه، واستمعوا القول فاتبعوا أحسنه.

والصلاة والسلام على من خصه الله بالقرآن ومثله معه، فبلغه للناس كافة وأسمعه، وعلى آله وأصحابه الذين اختارهم الله لإبلاغ دينه، وإعلاء كلمته، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه «التبصرة والتذكرة» أو ألفية المصطلح، التي صاغ جواهرها، وأحكم أبوابها وعناصرها، وأبدع في نظمها، وأجاد في رقمها، الحافظ الشهير زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمته الله، وقد مدحها بنفسه، فلم تحتج بعد إلى مدح، وأرسلها دانية المعاني، سهلة الألفاظ.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعة»

كما شرحها بنفسه، فاستغنت أيضاً عن الشرح، ومع ذلك فهي أحق أن تدعى شاغلة المحدثين والحفاظ، وقد نُظِمَ بعدها في المصطلح منظومات كثر، وانتشر بعضها بين الناس، ولكن لم يكن لأي منظومة أخرى أن تحل محلها، أو تصل إلى مكانها، بله أن تجاريها في ميدانها، كما أنه لم يكن لأي واحد من الذين نظموا بعد العراقي أن يصل إلى مكانه، أو أن يساميه في حفظه وإتقانه، وكذلك بقيت هذه الألفية متفردة بالسبق، مستبدة بالحسن، تتحدث إلى العصور، وتتجدد مع الأجيال، ولا زال أهل المصطلح يتفنون

ظلالها، ويترشّفون زلالها، يشرحونها ويحفظونها، ويستخرجون دُرَرها
ومكنونها.

وها نحن نضعها اليوم بين يدي الدّارسين للحديث، ونقدّمها لطلّاب
المصطلح، لؤلؤة مكنونة، ودرّة مصونة، وقد طال بها المكث في خدرها،
والتحجب في سترها، نقدّمها غَضّة طريّة كما تركها الحافظ العراقي، بعد أن
وُفقنا للوقوف على أصلٍ مقروء على الناظم ممهور ببلاغات القراءة عليه
بخطه، في مواضع كثيرة، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن حجر أشهر تلاميذه،
وعليه إجازته لصاحب النسخة بخطه، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن عمار
المالكي، وهو من تلاميذ الناظم، وأحد سُراخ الألفية، وعليه خطه ببلاغ
القراءة عليه، وقد قابلناه بأصول أخرى صحيحة ومضبوطة، ولما كانت الألفية
تقع بأيدي كثير من المبتدئين فقد عُنيْنَا بضبطها ضبطاً صحيحاً تاماً، والتعليق
على بعض الآيات والمواضع التي قد تشكل.

وقد قدّمنا بين يديها ثلاث نبذة: نبذة عن الحافظ العراقي، وثانية عن
الألفية، وثالثة في وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقيق.

ثم إنّ هذا العمل مدين بالفضل والعرفان إلى من وسعتني عنايته،
وشملتني رعايته، شيخي وأستاذاي فضيلة الدكتور عبد اللّطيف الجيلاني
- حفظه الله - فالفضل يرجع إليه لحثه المتواصل، وتشجيعه الدائب؛ كما أنه
معترف بالكرم والإحسان لشيخنا الأستاذ المفضال فضيلة الدكتور عبد الباري بن
حماد الأنصاري الذي تفضل بمراجعة الألفية، ولم يكتف بذلك بل دعاه حب
الإتقان ورعاية حق العلم إلى الاستفادة من بعض سُراخ الألفية، فضلاً عن
عما لديه من نسخها المخطوطة^(١).

وأيضاً لا يفوتني أن أشكر فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الكريم بن
عبد الله الخضير الذي شرفني بتقديمه، وفضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي

(١) وأنوّه هنا بأنه قدم لي ملحوظات عدة، أصلحت منها ما رأيته صواباً شاكراً للأستاذ
الكريم تفضله بذلك.

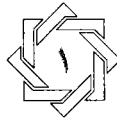
الذي أفدت من ملحوظاته القيمة، والشيخ الفاضل عبد الله بن محمد السنان صاحب دار المنهاج الذي سَمَتْ همته لإخراج هذا العمل بصورة جميلة ورائعة تَقَرَّرَ بها أعين طلبة العلم، والشكر موصول لكل من ساعد في مراجعة وإخراج الكتاب. جزى الله الجميع خيراً الجزاء، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

كتبه

العربي الدائز الفرياطي

في المدينة المنورة

١٤٢٤/٥/٦ هـ



نبذة موجزة عن الحافظ العراقي (١)

مولده ونشأته، طلبه للحديث ورحلاته، شيوخه، تلامذته، مؤلفاته، إمداده، وفاته، ثناء المشايخ عليه.

الحافظ العراقي غني عن التعريف لشهرته ومكانته، ولكن من حقه أن نضع له ترجمة موجزة - على الأقل - في مقدمة ألفيته:

فهو الحافظ الكبير، والإمام الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المصري الشافعي.

○ مولده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ) بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة، وكان أصل أبيه من بلدة يقال لها «رازيان» من عمل إربل بالعراق، وقدم القاهرة وهو صغير، فنشأ في أسرة دين وصلاح.

○ طلبه للحديث ورحلاته:

كان الحافظ العراقي مفرط الذكاء، فأشار عليه القاضي عز الدين ابن جماعة بطلب الحديث لما رآه مكباً على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك فطلبه

(١) انظر: ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢٩/٤، وبهجة الناظرين للغزي ص ١٩٧، والضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٣/١ (٢١١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد ٥٥/٤، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٧٤٧/١، ١١٦١/٢، وفهرس الفهارس للكتاني ٨١٤/٢، والأعلام للزركلي ٢٤٤/٣.

نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي

على وجهه من سنة (٧٤٢هـ)، لكن يصرح ابن فهد بأن أقدم سماع وجد له سنة (٧٣٧هـ)، مما يدل على أنه بدأ بطلب الحديث قبل سنة (٧٤٢هـ). وسمع من جماعة بالقاهرة، ثم أكثر الترحال إلى الشام والحجاز، وهَمَّ بالتوجه إلى بغداد، ثم فترَّ عزمه، وسمع بحلب وحماة وحمص وبعلبك وطرابلس وغيرها، وسمع بالإسكندرية، وأراد التوجه إلى تونس فلم يتفق له ذلك.

واشتغل بالعلوم، وأحبَّ الحديث فأكثر من السماع، وتقدّم في فنِّ الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة؛ كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم، ووصفه جمال الدين الإسنوي في الطبقات ب: حافظ الوقت، فقال: وشرح - يعني ابن سيد الناس - قطعة من الترمذي نحو مجلدين، وشرَّع في إكماله حافظ الوقت زين الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله. انتهى.

○ شيوخه:

- ١ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي (ت ٧٥٠هـ).
- ٣ - تقي الدين محمد بن أبي بكر الأحنائي (ت ٧٥٠هـ).

○ تلامذته:

- ١ - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي عُرف بـ «سبط ابن العجمي» (ت ٨٤١هـ).
- ٢ - ابنه الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).
- ٣ - شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٤ - الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).
- ٥ - برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ).

○ مؤلفاته:

ألف العراقي مؤلفات عديدة، مُتَقَنَّة مفيدة، من أشهرها:

- إخبار الأحياء بأخبار الإحياء وهو تخريجه الكبير، واختصر منه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار^(١).
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح^(٢).
- تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس يقول ابن حجر: كتب منه نحو عشر مجلدات^(٣).

○ إملاؤه:

قال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة (٧٩٦)، فأحيا الله به سنة الإملاء بعد أن كانت داثرة، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس، وكان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يملئها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية. وقال ابن قاضي شعبة: وعقد مجلس الإملاء في كل ثلاثاء غالباً، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس من حفظه، كثيرة الفائدة.

○ وفاته:

مات رحمه الله رحمة واسعة في ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ)، ودُفِنَ في تربة خارج باب الفوقية.

○ ثناء المشايخ عليه:

قال ابن حجر: «وكان منور الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نزر الكلام، طارحاً للتكلف، لطيف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياء، قلّ أن يواجه أحداً بما يكرهه، ولو آذاه، متواضعاً حسن النادرة والفكاهة».

(١) طبع المغني بهامش الإحياء، ونشره أيضاً أشرف عبد المقصود عن دار طبرية بالرياض، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي جاد.

(٢) طبع مراراً، وقد حققه الشيخ الدكتور أسامة خياط في رسالة علمية بجامعة أم القرى، ونشرته مؤخراً دار البشائر الإسلامية، ببيروت.

(٣) وقد نهدت كلية الحديث - في الجامعة الإسلامية - لتحقيق الكتاب؛ فوُزِعَ على طلبة الماجستير فسجلت فيه عشرون رسالة، كُتِلَ منها الآن أربع رسائل.

وقال ابن قاضي شهاب: «الحافظ الكبير، المفيد المتقن، المحرر الناقد، محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة».

وقد رثاه عدد من تلاميذه؛ كابن حجر، وابن الجزري، وغيرهما.

ومما قال ابن الجزري في مرثيته:

رحمةُ الله للعراقي تترى حافظ الأرض حبرها باتفاق
إنني مُقسِمٌ أليّة صدقٍ لم يكن في البلاد مثلُ العراق
رحم الله الحافظ العراقي وأكرم مثواه





نبذة عن الألفية

○ «مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها، تسيئها، ثناؤهم عليها، عنايتهم بها، شروحها، العراقي ومنظوماته، إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية»:

كتاب علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح كتاب عظيم، اشتغل عليه الحفاظ في زمانه ومن بعده من القرون التالية إلى عصرنا، لم يُقَصِّرْ في ترتيبه، ولم يألُ جهداً في تهذيبه؛ فهو - كما يقول الزركشي - جَمَعَ مفرقهم وحقق طرقهم، وأَجَلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنُّكْتِ والنُّحْبِ، حتى استحقَّ أن يُكْتَبَ بماء الذهب، والنَّاسُ كالمجمعين على أنه لا يمكن وَضْعُ مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله^(١).

○ مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها:

رحل ابن الصلاح رحمته الله، وترك في أيدي الناس كتابه العظيم يخترق العصور والأزمنة، وقد شَرَّقَ وغرَّبَ، وبعَدَ وقَرَّبَ، وذهب الحفاظ في العناية به كل مذهب، فقد «عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»، كما وصفه الحافظ ابن حجر^(٢).

نعم، كانت الحاجة ماسّة لنظم الكتاب، وتسهيل حفظه ومذاكرته على

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ٩/١.

(٢) نزهة النظر ص ١٧.

الطلاب، ولم يكن العراقي أوّل من تصدّى لهذا الغرض، لقد سبق لهذه الغاية أحد تلاميذ ابن الصلاح: الإمام القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل الخُوّبي (٦٢٦ - ٦٩٣هـ)^(١).

وَأَتَمَّهُ فِي أَوَّلِ سَنَةِ (٦٩١هـ)^(٢) وَسَمَّاهُ: «أَقْصَى الْأَمَلِ وَالسُّوْلِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ حَدِيثِ الرَّسُولِ»، وَهُوَ عِدَّةُ نَسْخٍ مَخْطُوطَةٌ^(٣)، وَبِمَا أَنَّ هَذَا النَّظْمَ لَمْ يُطْبَعْ بَعْدُ فَلَا بَأْسَ أَنْ نَقْتَسِبَ مِنْهُ نَمَازِجَ حَتَّى يَسْتَطِيعَ الْقَارِئُ أَنْ يَلْحَظَ أَوْجُهَ الْإِلْتِقَاءِ وَالِافْتِرَاقِ بَيْنَ نَظْمِهِ وَنَظْمِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ:

قال الخُوّبي:

الحمد لله الذي هدانا	بأحمدٍ أعلى الورى مكانا
وَخَصَّهُ بِأَفْضَلِ التَّفْضِيلِ	صلى عليه الله من رسول
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ الْأَبْرَارِ	ما هتفت ورقاء في الأشجار
ثُمَّ عَلَى عَتْرَتِهِ وَأَلِهِ	وكل من يحذوا على منواله
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ	على الرسول خاتم النبأ
فَإِنَّ أَنْوَاعَ عُلُومِ السَّنَنِ	أجدر ما بعلمه المرء عني
وَخَيْرَ مَا صُنِفَ فِيهَا وَاشْتَهَرَ	كتابُ شيخنا الإمام المعتبر
وَهُوَ الَّذِي بَابِنِ الصَّلَاحِ يُعْرَفُ	فليس من مثله مصنف
وَقَدْ نَظَّمْتُ لَبَّهُ مَخْتَصِرًا	لا مسهب اللفظ ولا مقتصرًا
لَكِنِّي ذَكَرْتُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ	وما تركت منه غير الأمثلة
وَنَسَبَةَ الْقَوْلِ إِلَى مَنْ قَالَ	وما أتى خلاله استدلالا
وَاللَّهُ رَبِّي أَسْأَلُ التَّوْفِيقَا	وجعل العصمة لي رفيقا
لِتُصَرِّفَ الْأَغْلَاطَ عَنِّي وَالزَّلْزَلُ	ويثبت الأمر لي وفق الأمل

ويقول في نظم الصحيح:

(١) الأعلام للزركلي ٣٢٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١١٦٢/٢.

(٣) الفهرس الشامل لتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث علومه) ٢١٥/١، ومنه نسخة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية مصورة بالجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧).

اعلم بأن ما أتى من السنن
وكل ما إسناده متصل
اتصفوا بالضبط والإتقان
ويقول في الخاتمة:

وقد نظمت ما أردت نظمة
في أول الأشهر مبداً سنة
والحمد لله على التمام
ثم الصلاة مع حمد الباري
وآله الأفاضل الهداة
ما اختلف الليل مع النهار

لا شك أن المنظومة سلسلة عذبة، يسهل حفظها وتردادها، ولكنه لم يقصد ما قصده العراقي من الإيجاز من دون إخلال بالمقاصد والمهمات.

ومن ذلك مثلاً أن ابن الصلاح أورد بعد خطبة الكتاب فهرست بأنواع علوم الحديث، وذكرها تباعاً (٦٥) نوعاً، فالخوئي نظمها كما هي عند ابن الصلاح في (٤٥) بيتاً، في حين نجد العراقي تجاوزها؛ لأنها ليست بذات أهمية، فهي عبارة عن فهرست للكتاب فقط، ومن ناحية أخرى فإن الخوئي ترك الأمثلة، ونسب الأقوال إلى قائلها بينما العراقي حاول أن لا يترك شيئاً من ذلك، ولو عن طريق الإشارة المفهمة، وزاد على ذلك فوائد عجيبة، وتنبهات نفيسة، ومع ذلك فإن نظم الخوئي أطول من ألفية العراقي، إذ يصل فيما حسبته بنفسه إلى نحو (١٦١٦) بيتاً تقريباً.

ويغلب على الظن أن العراقي لم يطلع على منظومة الشهاب الخوئي، ولذلك لم يتعرض لذكره ولا أشار إلى نظمه، ومما يؤيد هذا أنه لا يوجد بينهما تأثر في الألفاظ والأساليب، وكيفية تناول المادة، وكأني بمنظومة الخوئي لم تشتهر بين الطلاب، ولا دخلت حلق الدرس، ولذلك لا يعرف أن أحداً من العلماء اعتنى بها شرحاً أو تعليقاً، بل حتى الساعة لم تطبع.

نبذة عن ألفية

وهناك أيضاً عمل آخر تعرض لنظم ابن الصلاح يجدر بنا أن نعرض عليه ونحن في سياق الحديث عن الذين قاموا بنظم مقدمة ابن الصلاح قبل ألفية العراقي، وهذا العمل سابق للعراقي بنحو نصف قرن تقريباً، وأقرب مشابهة له من عمل الخوئي، وهو نتاج مغربي أندلسي، صاحب هذا النظم هو الإمام المحدث الأديب أبو عثمان سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي (٦٨١ - ٧٥٠هـ)^(١)، وله مصنفات كثيرة في الحديث، والأدب، والوعظ، وغير ذلك، قام الإمام التجيبي بنظم كتاب ابن الصلاح، وزيادة زوائد لطيفة عليه، وجعله في ألف بيت، ومن هنا قلنا: إنه مشابه لعمل العراقي، من حيث الزيادة على ابن الصلاح، ومن حيث عدد الأبيات، وقد سمي منظومته هذه: «الخلاصة»، تيمناً بالخلاصة في النحو لابن مالك الأندلسي، ورجاء أن يكتب الله لها من القبول مثل سميتها.

والحقيقة أننا لا ندري عن نسخها المخطوطة شيئاً، ولم نر من تعرض للتعريف بها قبلنا من الباحثين، ولا شك أن البحث الجاد سيكشف عن شيء من ذلك، وقد رجعنا إلى كتب المصطلح التي ألفت بعد التجيبي، علنا نظفر بكلام عنها أو نقولات منها، فوجدنا الإمام السيوطي رحمته الله في البحر الذي زخر، كثير الاحتفاء بهذه المنظومة، نقل عنها في عدة مواضع، بحيث أصبحت مورداً مهماً من موارد كتابه المذكور، وبواسطته سنقدم النماذج التالية منها.

ومن حذق السيوطي ونباهته أنه أول ما بدأ النقل منها أول مرة، قدم لنا نبذة يسيرة عنها فقال:

«فائدة: ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها «الخلاصة» أخذاً من ابن مالك، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة (٧٢٠هـ) لخص فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد لطيفة»^(٢).

فأفدنا من هذا النص فوائد جمّة، منها اسم المنظومة، وعدد الأبيات،

(١) انظر ترجمته في: نفح الطيب للمقري ٥/٥٤٣، ونيل الابتهاج ص ١٢٣، ودرة الحجال ٢٩٢/٣، ٢٩٣/١، وشجرة النور ص ٢١٤، وهدية العارفين ١/٣٩٥.

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي ٢/٦٠٠.

وكونها تلخيصاً لابن الصلاح، مع الزيادة عليه، وأهم من ذلك إفادته أن تاريخ نظمها (٧٢٠هـ)، فهي قبل العراقي بـ (٤٨) سنة.

وقد بدأ السيوطي النقل منها ابتداء من مسألة تقديم البخاري على مسلم، فنقل منها الأبيات التالية:

وعلمُ الصحة للبخاري ومسلم تاليه لا نماري
ثم الموطأ، وهذه الصحاح جزماً، وذا ترتيبها لابن الصلاح
ومسلم بالغرب قد يقدّم كذا الموطأ بعضهم يقدّم^(١)
ونقل عنها في تفضيل الكتب الخمسة:

وخمسة الكُتب كثير فضلاً وعلى المدونات مما نُقل^(٢)
ونقل عنها في عدد الأحاديث المسماة بالسنن، وعدد أحاديث سنن أبي داود:

وفي رسالة أبي داود أن أبا يوسف لن يزيدا
للألف والمائة شيئاً في المقول عليه سنة في أخبار الرسول
وابن المبارك رأى تسعمائه تلك، وضعف زياداتِ فئه
وقال في الرسالة المذكورة إن الذي في السنن المشهورة
منه شديد الوهن قد بينته والغير صالح كذا أهملته
وأن ما فيها من الأخبار أربعة آلاف باختصار
معها ثمان مائة ومنها مراسيلُ ستُّ مئُون تُنهي^(٣)
ونقل عنه في الضعيف، قوله:

ثم الضعيف كل ما قد اتُّهم وبالمعلل والمعلول
وبعضهم قال: الضعيف ما استراب فيه على الإطلاق أرباب الصواب^(٤)
ونقل في بلاغات الموطأ:

(٢) المصدر نفسه ٣/١١٥٩.

(٤) المصدر نفسه ٣/١٢٨٨.

(١) المصدر نفسه ٢/١٠٦١.

(٣) المصدر نفسه ٣/١١٢٩.

ووصلها التمهيدُ أبدى مَهْيَعَهُ إذْ أَسْنَدَ الْجَمِيعَ إِلَّا أَرْبَعَةً
«إني لأنسى» و«إذا أنشأت» و«أَحْسِنَ الْخُلُقَ» و«عُمِّرَ الْأُمَّةَ»^(١)

وفي موضع آخر ينقل عنه أبياتاً طويلة، نرجو أن يعرف لنا القارئ العذر في نقلها بتمامها؛ إذ نستطيع أن نستشف من خلالها طبيعة المنظومة، وحجم الزيادات التي فيها، والواجب علينا ونحن لم نقف لها على أصل مخطوط، فضلاً عن عدم اشتهاها لدى الدارسين للمصطلح، وعدم وجود شروح أو دراسات عنها، وكل هذا وذاك يحتم أن نحتفل بهذه التتف التي ظفرنا بها عند السيوطي، ولا نفوت شيئاً منها، وإذن فلا مانع من نقل الأبيات كاملة، وهي:

وكثر الحُسن في المصنفاتِ وفي الجوامع أتى والمسنداتِ
كذاك في السنن والموطآتِ نعم، وفي الأحكام والمنتقياتِ
والفرق بين هذه الألقابِ أن المصنف على الأبوابِ
وأن في الجامع بعض الآثارِ والرأي مع كثرة سؤق الأخبارِ
والمسندُ الذي على الرِّجالِ بناؤه بشرط الاتصالِ
وربما أُطلقَ فيما بُوبَا مثلُ صحيح مسلم، إذ رُتِّبَا
والسنن الأخبار في الأحكام تُبنى على التبويب في إحكام
كذا الموطأ، ولكن مع أثرِ وربما يشرب ذلك نظرُ
ومثلها الأحكام، لكن الأثرِ فيها، وقد تُخرج من كُتُب أُخْرُ
والمنتقى يشبهها، ولكن تختار في البعض من الدواوين^(٢)

هذه الأبيات عرف فيها التجيبي بمصطلح (المصنف، الجامع، المسند، والسنن، والموطأ، والأحكام، والمنتقى)، وهذه القضايا لم يتعرض لها ابن الصلاح، ولا زادها العراقي، ولا حتى السيوطي الذي تأخر عنهم بزمن، واستفاد من أعمال ابن حجر وغيره.

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي (رسالة ماجستير، لعبد الباري الأنصاري) ص ٥٠١.

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي ٣/ ١٠٦١.

وبعد هذا العرض المقتضب نستطيع أن نتبين ملامح عمل التجيبي، ونقف على أهم خصائصه مضموناً، وشكلاً، فخلاصة التجيبي - إذن - إنتاج أندلسي أصيل، غني بالزيادات المهمة، مع سلاسة في النظم، وخفة في الألفاظ، ولذا رأينا الحافظ السيوطي لم يستغن عنه، بل وجدناه محتفياً به، ينتقي من زياداته ما ليس عنده في ألفيته، ويودعها شرحه، ويبلغ ما نقله عنه أضعاف ما ينقله من ألفية العراقي، ومع هذا فإن خلاصة التجيبي لم تلقَ عناية تذكر لا من المتقدمين ولا من المعاصرين، مثل منظومة الخوي السابقة.

ولما كانت ألفية ابن ليون التجيبي مشتملة على زوائد وفيرة، وفوائد كثيرة لا توجد في ألفية العراقي فقد نهض الإمام الحافظ المصقع محمد بن أحمد ابن الخطيب التلمساني المعروف بابن مرزوق الحفيد (٧٦٦ - ٨٤٢هـ) تلميذ الحافظ العراقي إلى عمل يجمع بين الألفيتين، ويوحد بين الخريديتين، فصنف منظومة سماها «روضة الإعلام بأنواع علم الحديث السام»، جمع فيها بين ألفيتي العراقي وابن ليون، تقع في (١٧٠٠) بيت^(١).

وهي مخطوطة في مكتبة الأسكوريال^(٢)، وهذا نموذج منها، قال في «أقسام الصحيح وأحكامه وكتبه»:

وقول شافعينا أصح ما
موطاً لمالكٍ قد أوّلا
قلت: بل الصواب إطلاق الإمام
إلا إذا اعتُبر ما تَضَمَّنَا
وغير ذا من زائد على الصحيح
وقال في نهايتها:

بعد كتاب الله من تحت السما
لأنه قبلهما قد جُعلا
إذ مالكٌ نجمهم على التمام
من المراسيلِ وفقه يُقتنى
فمسلم من ههنا هر الرجيح^(٣).

نظمتها في نحو نصف سنة
من آلاء الله ربنا ذي الطول
وفي تلمسان بدت بمئة
لا بالقوى مني ولا بالحوّل

(١) انظر: فهرس الفهارس للكتاني ٥٤٢/١. (٢) وعندي مصورة منها.

(٣) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٤/ب).

نبذة عن ألفية

سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ عَشْرِينَ مَضَتْ بَعْدَ ثَمَانِ مِائَةٍ قَدْ انْقَضَتْ
فِي شَهْرِ شَوَّالٍ أُشِيلَتْ لِلوَرَى تُشِيرُ بِارْتِفَاعِهَا فَوْقَ الذَّرَى^(١)

ثم اختصر ابن مرزوق «روضة الإعلام» في منظومة أخرى سماها «الحديقة» ومما جاء من أولها:

فَمَنْ لَهُ عَلَى الْكَثِيرِ الْاِقْتِرَاحُ فَلْيَقْصِدِ «الرَّوْضَةَ» إِذْ فِيهَا انْشِرَاحُ
وَمَنْ يَمَلُّ بِطَبْعِهِ لِلاِخْتِصَارِ يَكُنْ لَهُ عَلَى «الْحَدِيقَةِ» اقْتِصَارُ^(٢)

وممن نظم كتاب ابن الصلاح - زيادة على ما سبق - العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق البرشَنسي (ت ٨٠٨هـ)^(٣) كما ذكر ذلك السيوطي في البحر الذي زخر^(٤).

وقد سمي منظومته «المنهل الأصفى» وشرحها بنفسه ونقل منه السيوطي في البحر: «وقال البرشَنسي في شرح ألفيته»^(٥). كما أفاد منها السخاوي في فتح المغيث «بل كما فعله البرشَنسي في ألفيته»^(٦).

ويتحصل من هذا أن منظومة البرشَنسي تقع في ألف بيت نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وأن له زيادات عليه أيضاً مثل العراقي، وقد اطلع كل من السيوطي والسخاوي عليها مع شرح ناظمها.

ويجدر التنبيه هنا أننا لم نقف عليها ولا على شرحها ولذلك فمعلوماتنا عنها يسيرة فلا نعرف من السابق منهما العراقي أو البرشَنسي ولا نجسر كذلك على التفضيل بينهما، والله أعلم.

○ تسميتها:

اشتهرت الألفية بين الطلاب بألفية الحديث، وألفية العراقي في

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٦٤/ب).

(٢) الحديقة لابن مرزوق (مخ ل/٦٦/ر). (٣) الضوء اللامع للسخاوي ٧/٢٩٠.

(٤) البحر الذي زخر للسيوطي ١/٢٤١. (٥) البحر الذي زخر للسيوطي ٣/٩٥٦.

(٦) فتح المغيث ٤/٢٢.

المصطلح؛ لأنها تشتمل على ألف بيت، مع زيادة بيتين ختم بهما، لكن ما اسمها الصحيح الذي وضعه لها الناظم رحمته؟

ولم يذكر الناظم في أولها بأنه سماها صراحة كذا وكذا، غير أنه ذكر في مقدمتها ما يستفاد منه تسميتها؛ إذ قال:

(نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُبْتَدِي تَذَكْرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ)

فأخذ العلماء والشراح منه تسميتها بالتبصرة والتذكرة، وهذا واضح، إذا حمل قوله (للمبتدي - للمنتهي) من باب التوضيح للعنوان وتكميل البيت؛ وكأنه ابتدر بذلك ليقدم جواباً لمن يسأل عن تعليل تسميتها بالتبصرة والتذكرة؟ فساق الاسم معللاً؛ فهي تبصرة للمبتدي يتبصر بها ما لم يكن به عالماً، وتذكرة للمنتهي يتذكر بها ما كان عنه ذاهلاً، وقد صرح العراقي في إجازته لابن حجر باسمها فقال: «وقرأ عليّ الألفية المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» من نظمي^(١).

كما صرح غير واحد من العلماء بتسميتها كذلك، منهم تلميذه الحافظ ابن حجر في إجازته للنايبي قال: «فقد عرض عليّ جميع «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي تغمده الله برحمته...»^(٢).

ومنهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه عليها قال: «وبعد، فإن ألفية الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين...»^(٣).

وقال أيضاً في شرح البيت السابق: «وأشار بالتبصرة والتذكرة إلى اسم منظومته»^(٤).

(١) الجواهر والدرر للسخاوي ١/ ٢٧١.

(٢) ألفية العراقي (مخطوط عارف حكمت لوحة ٥٧).

(٣) فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ص ٣٥. (٤) المصدر نفسه ص ٤٢.

نبذة عن الألفية

وكذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث في شرح البيت نفسه قال: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(١).

وكذا ابن فهد في لحظ الألحاظ في ذكر مصنفاته: «والألفية المسماة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث»^(٢).

وكذلك المستشرق الألماني (Carl Brokelmann) كارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ) في تاريخ الأدب العربي في ذكره لمن نظم ابن الصلاح فقال: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أو المقاصد المهمة، أو ألفية العراقي»^(٣).

وزيادة على ما تقدم فقد جاء عنوانها في نسخة غازي خسرويك «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» وقد فرغ من نسخها سنة ٧٩٦هـ يعني في حياة ناظمها^(٤).

وإذا تمهد هذا، فلا يعول على ما سواه، فهو إما اختصار كما جاء عند ابن حجر في المعجم المفهرس: «الألفية في نظم العلوم. قرأتها عليه، وقرأت عليه شرحها»^(٥).

وإما بحسب الاسم الذي اشتهرت به فيما بعد، كما جاء عند الرضي الغزي: «ثم أقبل على التصنيف، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح المسماة اليوم بالألفية»^(٦).

فهو يقصد المشهورة اليوم بالألفية، وكذا في كشف الظنون حيث ترجم لها في الأول بعنوان (الألفية في علم الحديث)، وقد يكون سبق قلم أو وهماً كما وقع للكتاني، وقلده الدكتور زين العابدين بلا فريج فذكر أن اسمها: «نظم الدرر في علم الأثر»^(٧).

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «ونظمه، وزاد عليه الزين العراقي في

(١) فتح المغيث، للسخاوي ٩/١.

(٢) لحظ الألحاظ، لابن فهد ص ٢٣٠.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٦/٢٠٨.

(٤) انظر: صور المخطوطات ص ٥٦.

(٥) المعجم المفهرس ص ٤٠١.

(٦) بهجة الناظرين ص ١٩٨.

(٧) الزركشي وكتابه النكت لزين العابدين ص ٥٤.

ألفية تسمى: «نظم الدرر في علم الأثر»، ثم شرحها بشرحين مطوّل ومختصر^(١).
 لكن في المكتبة العباسية بالبصرة كتاب بعنوان: «شرح نظم الدرر في
 علم الأثر» للمؤلف العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) رقمه [٦٠٥/
 ١١٤ب] في (٢٨٠ص) نسخ بتاريخ ٨٥٥هـ كذا في الفهرس الشامل^(٢).
 وعلّق معد الفهرس: بأن للسيوطي كتاباً بهذا الاسم، ولكن الأمر
 يحتاج إلى مراجعة.

○ ثناء العلماء عليها:

إن العناية البالغة التي لقيتها ألفية العراقي من الحفاظ والفقهاء وغيرهم،
 تكميلاً، وتنكيلاً، وشرحاً، وتحشية، لهي أكبر دليل على أهميتها العلمية، وقيمتها
 الأدبية، وعلى إتقان تصنيفها، وإحكام ترصيفها، وهي بهذا غنية عن الثناء
 والتقريظ، فحسب الناس الاشتغال بإقراءها عن إطرائها، وبشرحها عن مدحها،
 غير أن العلماء لم يبخلوها حقها من الثناء والاحتفال، وهذه شذرة من أقوالهم:
 يقول المقرئزي (ت ٨٤٥هـ): «ونظم علوم الحديث في ألف بيت أخذها
 عنه الناس، ثم شرحها فكتب الجماعة منه نسخاً كثيرة سارت في الآفاق»^(٣).
 ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وله من المؤلفات في الفن: الألفية التي
 اشتهرت في الآفاق وشرحها»^(٤).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وبعد فإن ألفية الحديث
 المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل
 عبد الرحيم زين الدين بن الحسين... لما اشتملت على نُقول عجيبة، ومسائل
 غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بديعة، مع كثرة علمها، ووجازة نظمها»^(٥).
 وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «ومنهم من نظمه (يعني

(١) الرسالة المستطرفة، للكتاني ص ٢١٥. (٢) الفهرس الشامل ١٠٢٨/٢ (٦٢٧).

(٣) درر العقود الفريدة ٢/٢٣٦. (٤) طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥٤١.

(٥) فتح الباقي، لزكريا الأنصاري ص ٣٥.

نبذة عن الألفية

ابن الصلاح) كالحافظ زين الدين العراقي جدنا الأعلى من قبل الأم في ألفيته المشهورة التي هي المرجع في هذا الشأن^(١).

وقال الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) وهو ينصح طلبة العلم، ويوجههم: «وهذا بعد أن يشتغل الطالب بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي وشروحها»^(٢).

وقال العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ): «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثية، وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان»^(٣).

أقول: ومع كل ما قيل فيها من ثناء وتقريظ تبقى الألفية بأسلوبها الرفيع ونظمها بل نظامها البديع، مع ما اشتملت عليه من كثرة العِلْم وصغر الحجم فوق أي ثناء.

ولعمري لهي أجدر بقول القائل: «قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تطرب بسماعها الثكلان، وتنشط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها كأن نظمها السكر المذاب أو رشف الثنايا العذاب».

○ عناية العلماء بالألفية:

انتهى العراقي من نظم ألفيته هذه في يوم الخميس ٣ جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ)، ولعلها من أوائل كتبه، وأول ما كتبه في مصطلح الحديث^(٤)، وعمره ينيف على الأربعين (٤٣)، يعني بعد رسوخ قدمه وتأهله لذلك، وعاش بعد نظمها ما يُقاربُ الأربعين سنة، كان الطلاب خلال هذه الفترة يتواردون عليه لأخذها، وقراءتها، وضبط ألفاظها عنه شفاهاً.

وقد وقعت من طلاب السُّنة النبوية موقِعاً حسناً؛ إذ كان يتعذر عليهم

(١) اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر ١/٢٢٠.

(٢) أدب الطلب ومنتهى الأرب، للشوكاني ص ١٣٤.

(٣) فهرس الفهارس للكتاني ٢/٨١٦.

(٤) الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٢/٦٦٣.

حفظ كتاب ابن الصلاح بكامله، فلخصه لهم في نظم وجيز، وزادهم تحقيقات واستدراكات ليست عند ابن الصلاح أو ذهل عنها.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه»

وقد كان لمنزلة الحافظ العراقي أثرٌ كبير في انتشارها؛ فقد انتهت إليه الرياسة في علم الحديث، وبه تخرّج غالب أهل عصره.

ومن الذين أخذوا عنه الألفية التقي الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ) كما صرح به في ذيل التقييد: «أخذت عنه الألفية الحديثية، وشرحها بقراءتي»^(١).

وقد كان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تلميذ الناظم، وخلفه في علم الحديث - أخذ عنه الألفية، وشرحها، وتباحث معه فيها، يقول ابن حجر: «وبحثت عليه شرحه على منظومته». وفي المجمع المؤسس: «ونظم علوم الحديث في ألف بيت قرأتها عليه بحثاً، وشرحها قرأته عليه أيضاً».

ولذلك كان له مزيد عناية بمنظومة شيخه، يدرسها لطلابه، ويُجيزُ بها لأصحابه، وقد كتب عليها نكتاً عزيزة، ومات ولم يكملها كما سيأتي.

إذاً، فقد بدأ الاهتمام بالألفية من تلاميذ الناظم، وهم كثير، فأشاعوها في دروسهم، ورغبوا في حفظها لتلاميذهم، وكان البعض منهم ربما استدرك على الناظم تصحيح بيت، أو تكميل مقصد، أو نحو ذلك، والسخاوي يذكر أشياء من ذلك في فتح المغيث، غير أنه لا يُعيّن قائلها من جملة تلاميذ العراقي، مثلاً في شروط اعتضاد المرسل قال: وقد نظم الزائد بعض الآخذين عن الناظم، فقال:

أو كان قول واحد من صحبِ خیر الأنام عجم وعربِ
أو كان فتوى جلّ أهل العلمِ وشيخنا أهملهُ في النظمِ^(٢)

وفيما إذا أبهم أحد الرواة في السند، وأن بعض الأصوليين يسميه مرسلًا، قال السخاوي: وقد أشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:

(٢) فتح المغيث ١/١٦٨.

(١) ذيل التقييد للفاسي ٣/١٢.

قُلْتُ: الأصح أنه مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ^(١)

لكن إذا تتبعنا فتح المغيث إلى آخره سنجد التصريح باسم تلميذ الناظم المبهم ههنا، ففي تمييز (حماد) إذا أطلقه بعض التلاميذ، لم يذكر العراقي تبعاً لابن الصلاح هدبة (هداب) بن خالد القيسي، وأنه إذا أطلق فهو يريد حماد بن سلمة، قال: «وقد نظمه البرهان الحلبي تلميذ الناظم، فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، فَلَا يُرْتَابُ»^(٢)

وفي تاريخ الرواة والوفيات صرح به أيضاً في مواضع منها عند قول العراقي:

وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمِّرُوا كَذَاكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكَرُوا

قال: «بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت، فقال:

مُنْتَجِعٌ وَنَافِعٌ مَعَ عَاصِمٍ وَسَعْدٌ لَجْلَاجٍ مَعَ ابْنِ حَاتِمٍ»^(٣)

وفي وفاة البخاري عند قول العراقي:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى سِتِّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنِكَ رَدَى

قال: «وقد نظم البرهان الحلبي وفاته، فقال:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتِّ فَادِرِي»^(٤)

وفي وفاة ابن ماجه التي لم يتعرض لها الناظم، قال: «وقد نظمه البرهان الحلبي فقال:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرٍ تَرْمِذٍ بِسَنَةِ»^(٥)

وفي طبقات الرواة يقف الشارح عند توجيه قول العراقي:

وَلِلرَّوَاةِ طَبَقَاتٍ تَعْرِفُ بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مَصْنُفٌ

مُسْتَشْكَلٌ رَفَعَ (مَصْنُفٌ) بَعْدَ (كَمْ) الْخَبْرِيَةَ الْجَارَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَقَدْ عَزَا

(١) فتح المغيث ١/١٧٧.

(٢) فتح المغيث ٤/٢٨١.

(٣) فتح المغيث ٤/٣٣٩.

(٤) فتح المغيث ٤/٣٤٤.

(٥) فتح المغيث ٤/٣٤٧.

البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف فقال:
وللرواة طبقات فاعرف بالسن والأخذ، وكم مصنف
فتبين لنا أن ما كان يسميه السخاوي (بعض الآخذين عن الناظم) إنما
يقصد به البرهان الحلبي المعروف بـ «سبط ابن العجمي»، وتقدم ذكره في
تلاميذ الناظم.

وينبغي أن تعلم أن التصريح باسم البرهان الحلبي ليس من السخاوي،
وإنما الفضل فيه يعود لتلميذه الذي أكمل فتح المغيث، وبيان ذلك أن السخاوي
توقف شرحه في نهاية المؤلف والمختلف (البيت ٩٢٥) كما صرح به آخر شرحه
فقال: «واعلم أن جميع هذا الكتاب، وهو المسمى فتح المغيث بشرح ألفية
الحديث من تألّفي إلا من المتفق والمفترق إلى آخره، مالكة الشيخ الإمام العالم
العلامة الفهامة مفتي المسلمين، مفيد الطالبين بركة المحصلين، محيي الدين
عبد القادر ابن الشيخ المرحوم العالم شمس الدين محمد الشيخ فخر الدين
عثمان بن علي المارديني الأصل الحلبي الشافعي...»، ثم وصف تكملة تلميذه
بأنه: «... اجتهد فيها أتم اجتهاد، واعتمد ما أبديته له في تقرير أي اعتماد،
ولكن منعه السفر قبل إكماله، وحثه على الرجوع الخبر عن بعض آله»^(١).

فالسخاوي أفاد أن القسم الأخير ليس من تأليفه، وإنما هو للشيخ
محيي الدين عبد القادر الحلبي الشافعي، فهو الذي اجتهد في تكميله، معتمداً
على ما يقرره السخاوي، وهو حلبي، وهو لا شك وقف على ما علقه سبط
ابن العجمي، وبالتالي فهو الذي صرح باسمه في ما نقلناه من فتح المغيث
من بداية المتفق والمفترق إلى آخره، وليس هذا محل التحقيق في ذلك.

وقد نقل عن سبط ابن العجمي أيضاً البرهان البقاعي في مواضع، منها
في صفة رواية الحديث، فذكر أن سبط ابن العجمي كمل مسألة أهملها

(١) فتح المغيث ٤/٤١١، والعبارة هذه ليست في طبعة عبد الرحمن محمد عثمان، واعلم
أنا في عجلة من أمرنا، والكلام في المسألة هاته يحتاج مزيد تأمل ومراجعة للأصول
المخطوطة؛ لانعدام الوثوق بالمطبوع.

الناظم^(١)، فقال:

وصوّب الشيخ لِقَوْلِ الأكثرِ وهو الصوابُ، ليس فيه نمّري^(٢)
وتبين من هذا أيضاً أهمية العمل الذي قام به برهان الدين الحلبي،
تلميذ الناظم، وأنه كان عملاً مجدداً للغاية، لأنه يقيد ما أهمله، وينبهه على
ما ذهل عنه، ولذا أصبح رافداً مهماً للشراح والدارسين بعده كما رأينا عن
السخاوي والبقاعي فيما سبق.

ومن هنا غدا البحث عن نسخة ابن العجمي شيئاً مهماً، فالغالب أنه
دون تعليقاته على الألفية، وما نظمه تميماً لها على نسخته من الألفية.

وفي مكتبة أوقاف حلب نسخة من الألفية برقم (٢١٦٣) ضمن مجموع،
كتبت سنة ٨٣٠هـ، فالغالب أن تكون هي التي علق عليها ابن العجمي،
وهناك نسخة ثانية حلبيّة، مكتوبة سنة ٨٤١هـ، بخط محمد بن محمد العراقي
عن نسخة المؤلف، وهي محفوظة في تشستريتي بإيرلندا برقم (٤٥٥٩)^(٣).

وكما اعتنى العلماء بضبطها والتعليق عليها يكملون مقاصدها، ويُقيدون
شواردها، كذلك اعتنى الطلبة بحفظها ودرسها، وأصبح الذي يحفظها يستحق
التنويه، فيذكر المقرئ مَنوّهاً بالعلامة الشيخ محمد بن محمد تاج الدين
الغرابيلي (ت ٨٣٥هـ): «وَحَفِظَ الكافية في النحو لابن الحاجب، وألفية
العراقي في علوم الحديث»^(٤).

وهذا مثال واحد للذين اعتنوا بحفظها من أمثلة كثيرة يجدها الباحث
مَثورة في كتب التراجم والفهارس وغيرها.

○ شروحها^(٥):

بقي علينا أن نذكر الذين عنوا بشرحها والتنكيث عليها على وجه

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٣٩١.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ت: جمعان الزهراني ص ٢٣.

(٣) فهرس تشستريتي، آربري ٨٥٤/٢. (٤) عقود الدرر المفيدة، للمقرئ ص ٣/٣٧٦.

(٥) كشف الظنون ١٥٦/١، والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٢١٥، وبروكلمان ٢٠٨/٦.

الاختصار، وما يتسع له المقام، فمنهم^(١):

- ١ - الشرح الكبير للعراقي نفسه، وقد أحال عليه في مواضع متعددة من شرحه المختصر، وقد وصل فيه إلى قسم الضعيف، كما صرح به البقاعي^(٢).
- ٢ - شرح التبصرة والتذكرة، له أيضاً وهو مطبوع في فاس قديماً، ولكنه مختصر يوضح الأبيات وبعض الأشياء المهمة، وأخطأ حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي فسمياه: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»^(٣)، وبهذا الاسم طبعه محمود ربيع في مكتبة السنة بالقاهرة.
- ٣ - شرح الإمام شمس الدين محمد بن عمّار القاهري المالكي (ت ٨٤٤هـ)، وقد ذكر هذا الشرح السخاوي قال: «واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف» - يعني شرح العراقي نفسه -، كما ذكره الشوكاني^(٤)، وهو أحد الحفاظ الذين قرئ عليهم الأصل الذي اعتمدنا عليه في هذا التحقيق.
- ٤ - النكت على الألفية، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وقد شرع فيه ولم يتمه، ولم ير منه السخاوي غير ورقتين، والتقط بعض جماعته من تقريره شيئاً ما كمل^(٥). وفي نكت البقاعي مادة وافرة أخذها عن ابن حجر.
- ٥ - النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبرهان إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، وقد حقق في أربع رسائل علمية مقدمة إلى قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تبدأ من أوله وتنتهي بآخر غريب ألفاظ الحديث^(٦).

(١) ومن أراد التوسع والمزيد فليرجع إلى كتاب الشيخ الفاضل أحمد معبد عبد الكريم: «الحافظ العراقي وأثره في السنة»، وقد استغرقت دراسته عن الألفية وشروحها ٢٨٥ صفحة، فقد أجاد وأفاد، وبلغ الغاية من المراد.

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية ص ١٤٦.

(٣) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٥٦٧.

(٤) الضوء اللامع ٨/٢٣٤، والبدر الطالع ٢/٢٣٢.

(٥) كتاب ابن حجر مصنفاته ودراسة موارده في الإصابة ١/١٨٣.

(٦) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف ١/١١٠.

- ٦ - مختصر شرح العراقي للألفية: لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العيني (٨٣٧ - ٨٩٣هـ) وهو مخطوط منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٤٠٢) (١).
- ٧ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) وهو أحسن الشروح وأوسعها، وأكثرها انتشاراً بين الدارسين. يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وهو أفضل شروحها، لا ترى - كما قال هو فيه - له نظيراً في الإثقان والجمع، مع التلخيص والتحقيق» (٢)، وهو مطبوع متداول (٣).
- ٨ - صعود المراقي في شرح ألفية العراقي، لقطب الدين محمد بن محمد الخيضي (ت ٨٩٤هـ) (٤).
- ٩ - قطر الدرر في شرح ألفية العراقي في علم الأثر، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو مطبوع بعنوان: «شرح ألفية العراقي/ أو شرح التبصرة المسماة بالتذكرة في علوم الحديث»؟! بتحقيق: عبد الله الدرويش (٥).
- ١٠ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، وهذا الشرح طبع قديماً بفاس، ثم طبع حديثاً بتحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي. وعلى هذا الشرح عدة حواشي:
- حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العديوي (ت ١١٨٩هـ) (٦)، ولها نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية (٧).

(١) كشف الظنون ص ١٥٦، وفهرس المصطلح بدار الكتب المصرية ص ٢٤٦.

(٢) الرسالة المستطرفة ص ٢١٥.

(٣) وستصدر عن دار المنهاج بالرياض طبعة علمية بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير والشيخ محمد الفهيد قريباً إن شاء الله.

(٤) الضوء اللامع ١٢٠/٩، وإيضاح المكنون ٦٧/٢.

(٥) نشر مكتبة الفارابي، دمشق ١٤١٨هـ. (٦) الأعلام للزركلي ٢٦٠/٤.

(٧) انظر: فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية، (المصطلح) ص ٢١٣.

- حاشية الشيخ منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي، إمام الجامع الأزهر (ت ١٠٩٠هـ)^(١) وهي مخطوطة في الأزهرية (٢٨٧)، وفي الجامعة الإسلامية مصورة منها (٢٥٩)، ونسخة ثانية في عارف حكمت بالمدينة النبوية.

١١ - هدية المغيث الباقي إلى موارد ألفية اصطلاح الحديث للعراقي، للشيخ المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد الهشتوكي المعروف بأحزي (ت ١١٢٧هـ)^(٢).

١٢ - شرح الشيخ المحدث العلامة برهان الدين إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي (ت ١١٠٦هـ)^(٣)، وقد نسبه إليه حاجي خليفة وغيره^(٤).

١٣ - القول الراقي على ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمّد بن إدريس القادري الفاسي (١٣٥٠هـ)^(٥). وله أيضاً: أقوم المراقي على شرح ألفية العراقي، وهي حاشية على شرح زكريا الأنصاري المتقدم.

١٤ - معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي، لشيخ الجماعة برباط الفتح المكي محمد بن البطاوري (ت ١٣٥٥هـ)، وهو شرح غير كامل يقف عند زيادة الثقات.

ومنه نسختان بالخزانة العامة بالرباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا في الرباط.

١٥ - حلية التراقي بختم ألفية العراقي، للشيخ العلامة محمد المدني بن الغازي بن^(٦) الحسيني (ت ١٣٧٨هـ)، وهو ختم على الألفية عند انتهائه من تدريسها.

(١) خلاصة الأثر ٤/٤٢٣، ومختصر نشر النور والزهر ٢/٣٩٤.

(٢) كتاب سوس العالمة للمختار السوسي ص ١٨٨.

(٣) انظر: اليواقيت الثمينة للأزهري ١/٨٨، ومعجم المؤلفين ١/٧٢.

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٢١.

(٥) سل النصال، لابن سودة ص ٦٢.

(٦) إتحاف الإخوان الراغبين لمحمد بن الحاج ص ٣٢١.

نبذة عن ألفية

ونجتزئ بما ذكرنا من الشروح، ففيه أكبر دلالة على قيمة هذه المنظومة العلمية، ومكانتها عند الحفاظ والمحدثين من وقت نظمها إلى الآن، لا يزيدا امتداد الزمان إلا تطاولاً وشموخاً، وثباتاً ورسوخاً، وقد انبرى الحافظ السيوطي لنظمها ثانية، وزاد عليها أشياء ومسائل من النخبة وشرحها لابن حجر في ألفية سماها: «نظم الدرر في علم الأثر»، وحذف منها جلّ الأمثلة وأصحاب الأقوال، قال في مبدئها:

وهذه ألفية تحكي الدرر منظومةً ضمننتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقي في الجمع والإيجاز واتساق
والله يُجري سابغ الإحسان لي وله ولذوي الإيمان

ولم ينجح السيوطي في إغراء الطلاب بألفيته وحفظها، ولم تستطع اختراق حلق الدرس، ومجالس المذاكرة، ولم تلقَ من العناية والاحتفال مثل سابقتها^(١)، إلى أن جاء الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (بعد ١٣٥٢هـ) فشرحها في «منهج ذوي النظر»، ومع كل ذلك لم يزل الناس مع ألفية العراقي خائضين في مجالها، متمسكين بأذيالها، متعلقين بشخصها ومثالها، والأعمال بالنيات، والله أعلم بالخفيات.

○ العراقي ومنظوماته:

الذي يعرف الحافظ العراقي وما اشتهر به من علم الحديث والتخريج والمصطلح، يعزّ عليه أن نقول بأن العراقي ناظم ماهر، ورازج متقن، عالي الكعب في نظمه، لم يتزّر فيه بغلالة، ولم يرثه عن كلاله، لغته عذبة، وأسلوبه سهل، وعليه مسحة من طلاوة الشعر، ونفحة من بديع البيان، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الأنظام والأرجوزات، وهو إن لم يكن في مقدمتهم فلا يقصر دونهم.

وهذا في الحقيقة أقل ما يقال فيه، فقد كان طويل النفس فيه والباع، قوي الذراع، وحسبك برجل ينظم ما يقارب (٥٠٠٠) بيت في فنون مختلفة،

(١) نعم، شرحها الشيخ محمد بن محمد حجازي الواعظ الشعراوي (١٠٣٥هـ) وسماه:

«استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر». انظر: الأعلام ٦٢/٧.

وهذا العدد لا يكاد يجتمع لكبار الأدباء والمتفرّغين للأدب والشعر، المنصرفين للضرب والعجز والصدر، المتهاكين بين الجيد والنحر، وأتى بهذا القدر لرجل مثل العراقي أفنى شبابه في الطلب والتحصيل، والرحلة والسماع، وبعد ذلك في التصنيف والتخريج، والتدريس والإملاء.

ومع هذا، فإذا ذكر أصحاب المنظومات، وما نظموا، ومن له أرجوزة مائة بيت والمائتين والثلاثمائة، يأتي الحافظ العراقي وبين يديه أربع ألفيات وزيادة، هي كالتالي:

١ - ألفية غريب القرآن، وتسمى ألفية الغريب اختصاراً، ولها عدة نسخ خطية، واحدة في دار الكتب المصرية مصوّرة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٨١)، ونسخة أخرى مصورة برقم (٤٤٢)، ومطلعها:

الحمد لله أتمّ الحمدِ	على أيادٍ عظمت عن عدّ
وبعد فالعبد نوى أن ينظما	غريب ألفاظ القرآن عظما
لكنه ما اعتبر الثوانيا	وما أتى من الحروف تاليا
فاخترت ترتيباً على الحروف	الثاني والثالث في التأليف
وربما زدتُ لحاجة دعوتُ	مُميّزاً بقلت غالباً أتتُ
وأذكر الحرف بنص المنزلي	وربما أشرتُ إن لم يسهّل

تدبر قوله: «وربما أشرت...»، وراجع ما تقدم من أن العراقي يضطره النظم أحياناً فلا يستطيع أن يأتي بالنص كما هو، فيعمد إلى الإشارة التي تؤدي الغرض، فإذا كان حديثاً فهو يعطيك الطرف، أو الجملة المهمة منه، أو يذكر راويه المشتهر به، وهكذا...، وإذا كان اسم شخص فهو يشير إليه بكنيته، أو نسبه، أو صفته، ولا يتركه جملة، وهذه ميزة عالية في نظم العراقي تنبئ عن صناعة محكمة، ومعرفة واسعة.

وقال في آخرها:

نَظَّمْتُهَا فِي سَفَرٍ لِمَكَّةِ	بَدَأَ وَعَوَّدًا مَعَ شُغْلِ الْفِكْرَةِ
وَكَمَلْتُ عِنْدَ السُّوَيْسِ عَائِدًا	مِنْ سَفَرِي لِفَضْلِ رَبِّي حَامِدًا

نبذة عن ألفية

مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ فَهُوَ شَفِيعِي وَهُوَ لِي وَسِيلَتِي
وقد طبعت قديماً مع التيسير في علوم التفسير للديريني في القاهرة
١٣١٠هـ - ١٨٩٣م في (١٦٧ص)^(١).

٢ - التبصرة والتذكرة أو ألفية الحديث، وتقدم الكلام عنها.

٣ - النجم الوهاج في نظم المنهاج: للبيضاوي، يعني منهاج الوصول
إلى علم الأصول لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي
(ت ٦٨٥هـ)، وتقع هذه المنظومة في ١٣٦٧ بيتاً.

قال ابن فهد: «وله نكت عليه تعليقات بين فيها حكمة مخالفته لعبارة
المنهاج، والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في
الناسخ والمنسوخ، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ ولي الدين»^(٢).

٤ - نظم الدرر السنية في نظم السير الزكية^(٣) وهي ألفية في نظم السيرة
النبوية الشريفة.

ومطلعها:

يقول راجي من إليه المهربُ
أحمد رب بأتم الحمدِ
إلى نبيه وأرجو الله
في نظم سيرة النبي الأمجدِ
وليعلم الطالب أن السيرِ
والقصدُ ذكرُ ما أتى أهل السيرِ
عبد الرحيم بن الحسين المذنبُ
وللصلاة والسلام أهدي
في نجاح ما سئلته شفاها
ألفية حاوية للمقصدِ
تجمع ما صحَّ وما قد أنكرَا
به وإن إسناده لم يُعتبر

(١) وطبع طبعات أخرى بالمطبعة البهية في القاهرة ١٣١١هـ - ١٨٩٤م، وفي مطبعة البابي
الحلبي بهامش تفسير القرآن العظيم للسيوطي ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م. انظر: معجم
المطبوعات ١٣١٨/٢.

(٢) ذيل الطبقات، لابن فهد ص ٢٣١.

(٣) وهي قيد التحقيق والإعداد لدى شيخنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على نسخة بخط
المؤلف، مع دراسة عن المنظومات في السيرة النبوية ونشأتها، وأهميتها.

فإن يكن صح غير ما ذكر ذكرت ما قد صح منه واستطر
وأخرها:

صلى عليه ربنا وسلما وصاحبيه نعمة وأنعما
هما الضجيجان من الأقمار قد جاورا في اللحد خير جار
ثم على عثمان مع علي من سائر الأصحاب والولي

وقد نالت حظاً وافراً من العناية والشرح؛ فشرحها الحافظ السخاوي لكنه قال: في المسودة ثم عدم^(١)، وزين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) وسمّاه «الفتوحات السبحانية»، وهو موجود، وله نسخ خطية منتشرة، قال في بدايته:

«إن الألفية المسماة: بالدرر السنية في نظم السنية النبوية، لجدنا من قبل الأمهات، عظيم الحفاظ، زين الدين العراقي، قد قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تُطرب بسماعها الثكلان، وتُنشط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها، كأن نظمها السكر المذاب، أو رشف الثنايا العذاب...»

وشرحها أيضاً شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ)، ومنه نسخة في الزيتونة بتونس [٤٦(١٢٤٣)] ونسخ أخرى، وشرحها آخرون كالشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران (١٢٢٧هـ) وغيره.

٥ - نظم الاقتراح في بيان الاصطلاح^(٢): لابن دقيق العيد، ويقع هذا النظم في (٤٢٧) بيتاً. وقد تفضل عليّ أخي وأستاذي الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني بمصورة منه تقع في (١٥ص)، وهذا مقلعه:

يقول بعد حمده لربه مصلياً على النبي وصحبه
عبد الرحيم بن الحسين الأمل نظم كتاب الاقتراح يسهل

(١) الضوء اللامع ١٦/٨.

(٢) حقه الأخ عبد القادر الإدريسي، يسه الله نشره.

فإن يجيء ضمير أو فعلٌ ولم
أو أطلق الشيخُ فما مقصودي
وربما قدمتِ للمُناسبة
يُذكر له اسمٌ نحو عنه وجزمٌ
في الكل إلا ابنَ دَقِيقِ العِيدِ
وربما زدْتُ لأمرٍ ناسبَه

هذه مقدمة نظم الاقتراح، وهي قصيرة لا تتجاوز خمسة أبيات مراعاة لحجم الكتاب المراد نظمه، ونلاحظ أنه اصطلاح هنا لابن دقيق العيد على نحو اصطلاحه في ألفية الحديث في الإشارة لابن الصلاح. ويقول في آخره:

وكملت بالخبت من ودانا
عام ثلاثة وسبعين أتت
وعَدُّها سبْعُ تلي عشرينا
فليدعُ لي ناظرها بالمغفرة
وليستر العيب فليس يسلمُ
فالحمد لله كما يُحبُّ
وأفضل الصلاة والتسليم
وآله وصحبه الأبطالِ
في رابع العشرين من شعبانا
من بعد سبعمئة قبلُ خلتُ
من قبلها أربعة مئينا
ونضرة مع الوجوه النضرة
منه سوى مَنْ حُفظوا وَعصِمُوا
عوداً على بدءٍ فَنِعَمَ الرَّبُّ
على النبي الرَّؤُفِ الرحيمِ
خَيْرِ صَحَابَةٍ وَخَيْرِ آلِ

هذه إذن خاتمة نظم الاقتراح، وقد أفادنا أنه انتهى منه عام (٥٧٧٣هـ) فيكون بعد الألفية؛ لأنه نظمها سنة (٥٧٦٨هـ)، وقد انتشر هذا النظم بين العلماء حتى إن الحافظ السخاوي كتب عليه شرحاً سماه: «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح»، وقد وصفه الكتاني بأنه في مجلد لطيف^(١).

○ إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

وقد أشار علي بعض الإخوة الأفاضل - وفقنا الله وإياهم لما هو خير في العاجل والآجل - أن أذكر سندي المتصل بالناظم، ليطلع عليه من لديه

(١) الضوء اللامع ١٦/٨، وفهرس الفهارس للكتاني ٢/٩٩٠.

رغبة في الأسانيد، ويعرف به كيفية اتصالنا بالعراقي رحمته الله، وامثالاً لذلك آثرت عدم السكوت، وقلت - بعد التوكل على الحي الذي لا يموت -:

١ - أروي هذه الألفية المباركة عن شيخنا الفاضل فضيلة الشيخ العلامة نظام محمد صالح يعقوبي قراءة لأغلبها، قراءة بحث ومذاكرة في المسجد النبوي الشريف، وإجازة بباقيها وهو عن مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفاداني عن القاضي الحسين بن علي العمري الصنعاني (ت ١٣٦١هـ) عن العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي (١٣٠٨هـ) عن الإمام الشوكاني^(١) عن العلامة عبد القادر الكوكباني عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشامي عن الحسين بن أحمد زبارة عن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الحبشي عن الإمام إسحاق بن محمد بن جَعمان عن محمد بن علي بن عجلان عن عبد الرحمن بن محمد الخطيب عن أبيه عن الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن ناظمها رحمته الله.

٢ - وأخبرني بها إجازة جماعة منهم الشيخ محمد الأمين بوخبزة الحسني، عن المسند عبد الحي الكتاني عن الوجيه عبد الله السكري (١٢٣٠ - ١٣٢٩هـ) عن مسند الشام عبد الرحمن الكُزُبُري (١١٨٤ - ١٢٦٢هـ) عن المرتضى الزبيدي عن حسن البرزنجي عن عبد الله بن سالم البصري عن محمد بن سليمان الروداني بسنده في صلة الخلف^(٢) عن سعيد قدورة الجزائري عن شيخه المقري عن أبي عبد الله محمد بن محمد التنسي عن والده محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي عن الحفيد ابن مرزوق عن الحافظ العراقي.

٣ - وبه إلى الكتاني عن الشيخ سليم البشري شيخ المالكية بمصر عن الشهاب أحمد مئة الأزهري المالكي عن الأمير الكبير عن الشيخ علي السقاط عن عبد الله بن سالم البصري عن الشمس البابلي عن سالم السنهوري المالكي عن النجم الغيطي عن زكرياء الأنصاري عن الحافظ ابن حجر عن ناظمها الحافظ العراقي.

نبذة عن رسول الله ﷺ

* وبه إلى الحافظ المرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعبل الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن حجازي الواعظ عن الجمال يوسف عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

ولعل هذا أعلى سند لنا من طريق الحافظ ابن حجر؛ بيني وبين الناظم فيه ١١ واسطة.

* وأرويهما بأعلى من هذا عن الشيخ بوخبزة التطواني عن القاضي عبد الحفيظ الفاسي (١٣٨٣هـ) عن أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) عن شيخه العلامة محمد نذير حسين الدهلوي (١٢٢٠ - ١٣٢٠هـ) عن الشيخ عبد الرحمن الأهدل (ت ١٢٥٠هـ) عن الشيخ محمد بن سينة عن الشريف محمد بن عبد الله عن محمد بن خليل بن أركماش عن ابن حجر عن العراقي. وهذا السند أعلى غير أنه لا يصح فإن ابن سينة والشريف مجهولان، ورواية الأهدل عن ابن سينة على فرض ثبوته هي بالإجازة العامة لأهل العصر فقط.

* وبه إلى الأهدل عن المرتضى الزبيدي عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعبل الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن الشهاب السبكي عن النجم الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

فهذه بعض الأسانيد التي نروي بها مؤلفات العراقي، أوردناها عن ثلاثة من تلاميذه وهم البلقيني، وابن مرزوق، وابن حجر، ونقتصر على ما تقدم، ففيه كفاية بالمقصود، والحمد لله رب العالمين.





نبذة في السلام على وصف لوصول المعتمرة، ومن هجج في التحقير

تهياً لي - والحمد لله على توفيقه - أن أخرج هذه النسخة على أصول معتمدة مصححة؛ هي كالتالي:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة: وهي أصل مقروء على المؤلف، وعليه خطه في عدد من المواضع ببلاغ القراءة والسماع، نصه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ. كتبه مؤلفه»، ومقروء على عدد من الحفاظ كابن حجر، وابن عمّار المالكي، والرّضي الغزي، وفي نهايته إجازة ابن حجر لصاحب النسخة.

وهذا الأصل مصوّر من خزانة الشيخ عارف حكمت إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة برقم (٢٣١/١٢). وهي نسخة مصححة ومقابلة، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي الشهرير بالكفتي (٨١٤هـ)^(١)، كتبها بخط نسخي جميل، ومما زاد هذه النسخة أهمية أنها مضبوطة بالشكل التام، يعتني الناسخ فيها ببيان ما يجوز في ضبطه وقراءته أكثر من وجه، وعدد أوراقها (٥٧) ورقة، ومسطرتها: ١٠ أسطر، بيت في كل سطر، وهي مجدولة يحيط بصفحاتها إطار مزين، وتتخللها بلاغات السماع والقراءة، ففي الورقة (٣) بلاغ القراءة بخط الحافظ ابن حجر^(٢)، وفي الورقة (٤٠) بلاغ

(١) انظر ترجمته في نهاية نص الألفية ص ١٥٤.

(٢) لم يتضح نص السماع في التصوير، وقد رجعت إلى الأصل فإذا به رفع من مكانه لحاجة.

القراءة والسماع لعبد الله بن خلف النابتي على الحافظ ابن عمار المالكي بخطه مؤرخ في ١٤ جمادى الأولى عام ٨٠٩هـ^(١)، وفي آخره: «بلغ مقابلة قراءة على المصنف»، ثم إجازة الحافظ ابن حجر لجمال الدين عبد الله النابتي نصّها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد، فقد عرّض عليّ جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي - تغمّده الله برحمته وجمع بيننا وبينه في مستقر نعمته - الشيخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر الطالبين عبد الله بن زين الدين خلف النابتي عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه وأفاد، فبان أنه الفرد، وتوسّع في إبرازه فلم يقدر في السرد، وقد أجزته أن يرويها عني بقراءتي لجميعها على ناظمها، وأن يروي عني شرحها، وجميع ما هو لي مسموع ومجاز، وما لي من نظم وتأليف، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا بين يديه، وأن يتطول على تقصيرنا يوم العرض عليه.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل، الشهير بابن حجر، في مستهل ذي الحجة عام ثمانية وثمان مائة، والحمد لله كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

من هو صاحب النسخة عبد الله النابتي هذا؟

إذا علمنا قيمة هذه النسخة وأهميتها البالغة فمن السائق للقارئ أن نتساءل عن صاحبها، وعن منزلته؟ وأورد هنا نصّ الترجمة التي احتفظ لنا بها المؤرخ الحافظ شمس الدين السخاوي رحمته الله فهي كافية شافية في التعريف به، قال السخاوي: «عبد الله بن خلف بن محمد بن عثمان، الجمال النابتي - بنون ثم موحدة بعدها مثناة فوقانية - ثم القاهري، نزيل الظاهرية القديمة، ولد سنة ٧٦٦هـ تقريباً، وقرأ القرآن، ونشأ مخالطاً للناس سيّما الأتراك، حريصاً على السعي والتحصيل؛ بحيث أثرى في العقارات وغيرها، مع كونه ضيق العيش، لا يظنّ

(١) فهرس الحديث بمكتبة الملك عبد العزيز ص ١٢١.

من رآه به غير الفقر، وهو ممن أكثر ملازمة الولي العراقي في أماليه وغيرها، وكذا سمع على شيخنا في أماليه، وهو المشار إليه بقوله في المشتبه في النابتي بعد ذكر الذهبي من ينتسب كصاحب الترجمة ما نصّه: «ونسب مثل هذه النسبة بعض أصحابنا من طلبة الحديث»^(١)، وحكى لي عنه البدر الدّميري مضحكاً، مات في يوم الثلاثاء ٢٠ من رجب سنة ٨٣٧هـ بالقاهرة»^(٢).

٢ - نسخة مكتبة الغازي خسرو بك في سرايفو في البوسنة: محفوظة فيها برقم (٨٥٥) ترتيب (٣٨٣)^(٣). وهي نسخة عتيقة، مصححة ومقابلة، تتخللها أحياناً علامة بلاغ القراءة والسماع، منسوخة في حياة الناظم سنة ٧٩٦هـ بخط أحد تلامذته، ولعلها أقدم نسخة إلى الآن تعرف للألفية^(٤)، تقع في ٣١ ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً بخط نسخ عادي، وعليها بعض التعليقات المنقولة عن المؤلف، ومن أهم فوائدها هذه النسخة العنوان الصحيح المثبت في أولها - كما أشرت في تسميتها سابقاً -: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، نظم الإمام العالم العلامة زين المحدثين زين الدين عبد الرحيم العراقي أمد الله مدته ونفع بعلمه المسلمين آمين» وبعده أسفل ما نصه: «الحمد لله، وأسأله التوفيق والهداية لأقوم طريق، هذه النسخة المبارك بخط الإمام العالم العلامة الولي العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبادة المالكي الأنصاري تلميذ سيدي مدين نفعنا الله ببركاتهما».

وفي نهايتها تاريخ النسخ: «تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ووافق الفراغ من نقلها في اليوم المبارك التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة

(١) قلت: انظر: تبصير المنتبه بتحريр المشتبه ٢٢٧/١.

(٢) الضوء اللامع، للسخاوي ١٧/٥ - ١٨.

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية والتركية في مكتبة غازي خسرو بك في سرايفو لقاسم دوبراجا ٢٣٣/١.

(٤) بل هناك نسخة أقدم منها محفوظة في الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٦) لغة، فرغ من نسخها يوم السبت ٣ شوال عام ٧٧٥هـ، انظر: كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة، للدكتور أحمد معبد ٦٦٨/٢.

ست وتسعين وسبعمائة في خير وعافية، محمد وآله آمين آمين». .
وقد رمز لها بـ: «س».

من هو عبادة المالكي الأنصاري هذا؟

إنه أحد تلامذة الحافظ العراقي النابهين، ورفيق الحافظ ابن حجر في الطلب؛ العالم العلامة زين الدين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الأنصاري الخزرجي الزرذاري القاهري المالكي، ولد في جمادى الأولى سنة ٧٧٧هـ بزريزا من قرى مصر وقرأ بها القرآن ثم انتقل إلى القاهرة، فحفظ كتباً وسمع الكثير على: أبي إسحاق التنوخي وابن الشيخة وصلاح الدين الزفناوي والعزيز المليجي والشرف بن الكويك والسراج البلقيني والزين العراقي - وهما عمدته في الحديث - وتفقه على التاج بهرام الدميري والجمال الأقفهسي وغيرهم. وصفه ابن حجر بـ «العالم العلامة المتفنن زين الدين، سمع الكثير من شيوخنا ورافقنا في السماع مدة، ومهر في الفقه وغيره وصار رئيس المالكية بأخرة».

وقال عنه السخاوي: «تقدم في الفقه والأصلين والعربية وشارك في غيرها وصار أحد أعيان مذهبه ونسخ بخطه الحسن الكثير ودرس للمالكية بالشيخونية بعد ابن تقي، وفي البرقوقية بعد ابن عمار... وتصدى للتدريس والإفتاء والإفادة قديماً وأخذ الناس عنه من أهل كل مذهب طبقة بعد أخرى، وانتفعوا به في الفقه وأصوله والعربية وغيرها من الفنون... وأقام عند الشيخ مدين^(١) في زاويته بالمقس مقبلاً على شأنه منقطعاً إلى العمل والعبادة في ازدياد من الخير والمحاسن حتى مات في يوم الجمعة ٧ شوال ٨٤٦هـ وُصلي عليه بالأزهر تقدم الناس الشيخ مدين المذكور، وكثر التأسف على فقده ولم يخلف بعده في المالكية مثله وكان فصيحاً طلق اللسان حسن التقرير علامة مبرزاً في المعقول والمنقول صالحاً خيراً زاهداً ورعاً صلباً في الدين غاية في

(١) هو مدين بن أحمد بن محمد الحميري المغربي ثم الأشموني المالكي توفي سنة

٨٦٢هـ، انظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

التقشف... وبالجمله فمحاسنه كثيره^(١).

٣ - نسخة خزانه الإسكوريال بإسبانيا: وهي نسخة ملوكية عتيقة، وناسخها إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الشيخ أبو الإمداد بن إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي (ت ١٠٤١هـ)، تقدّم في فن الحديث، وله فيه مصنفات عدة: منها «بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل»، و«قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر»، لابن حجر، وغير ذلك^(٢).

وهذه النسخة من خزانه السلطان أمير المؤمنين زيدان بن أحمد السعدي المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) وعليها خطه: «الحمد لله. تملكه عبد الله المتوكل عليه: زيدان أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين الحسيني أصلح الله أحواله».

وهي محفوظة بخزانه دير القديس لورنزو بمدينة الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٤٩٢)، ولها مصورة في الجامعة الإسلامية فيلم (٣٦٨١)، كتبت بخط نسخي يميل إلى الرقعة، وضبطت بالشكل غالب الكلمات، تقع في ٤٤ ورقة، ومسطرتها: ١٣ سطرًا، بيت في كل سطر، جاء في آخرها: «تمت بحمد الله وصلاته وسلامه على نبيه، على يد الفقير الحقير الجاني، إبراهيم اللقاني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وقد رمزت لها ب: «ل».

٤ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق: وهي نسخة قيّمة، مضبوطة بالشكل، تكاد تكون مطابقة للأصل، كتبت بخط نسخ عادي، تقع في (٣٧) ورقة، وعليها إطار كمال في النسخة الأصل، ومسطرتها (١٥) سطرًا، بيت في كل سطر، ورقمها في الفيلم (٤٥٩٤) في آخرها بيان النسخ، وتاريخ

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر ٩/١٩٣، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٥/٢٢٧، ومعجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٥٩، والسخاوي في الضوء اللامع ٤/١٦، ووجيز الكلام ٢/٥٨٦، وشذرات الذهب ٩/٣٧٦.

(٢) انظر: خلاصة الأثر للمحيي ١/٦، والأعلام للزركلي ١/٢٨.

النسخ: «تمت يوم الأربعاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، سادس عشري جمادى الأولى سنة (١١١١هـ) للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد كاتبها الفقير أحمد ابن المرحوم أحمد السّاوي غفر لهما، ولمن دعا لهما بالمغفرة والرحمة».

وقد رمزت لها ب: «ظ».

وقد رجعت إلى نسخ أخرى عديدة، ولكن لم أثبت ما فيها من الفوارق تخفيفاً، منها نسخة خطية محفوظة بخزانة جامعة برنسون بأريكا لها مصورة في الجامعة فيلم (١٧٠٢)، ونسخة أيضاً في الخزانة العامة برباط الفتح عاصمة المغرب^(١).

○ منهجي في التحقيق:

سرت في تحقيق نص هذا النظم المبارك على المنهج التالي:

- ١ - جعلت النسخة المقروءة على الناظم أصلاً.
- ٢ - قابلتها بالنسخ الأخرى، وأثبت الفروق الجوهرية عند الحاجة.
- ٣ - ضبطت النص بالشكل التام وفق ما في الأصل.
- ٤ - خرّجت الأحاديث التي يشير إليها الناظم تخريجاً مختصراً.
- ٥ - علّقت تعليقات موجزة على المواضع المهمة، وخرّجت النصوص التي يشير إليها الناظم.
- ٦ - قدّمت لها بهذه المقدمة المتواضعة رعيّاً للإيجاز والاختصار.

هذا، وإني أبرأ إلى الله الكريم من دعوى العصمة والكمال، بل هذا مبلغ جهدي، وغاية وكدي، وأسأل المولى ﷺ لي ولناظمها المغفرة والقبول، إنه تعالى أكرم مسؤول ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، والحمد لله رب العالمين.

(١) وقد قابلت ذلك بالمتن المطبوع في صدر شرح العراقي لألفيته، نشر مكتبة السنة بالقاهرة، ورمزت له ب «ط» أو المطبوع.

صَدْرُ الْحَيَاطَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْبَرِيُّ	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عَلَى أَمْتَانٍ جَلَّ عَنْ أَحْصَاءِ	مَنْ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ذِي الْأَلْوَابِ
عَلَى عَيْنَيْ الْجَيْدِ ذِي الْمَرَاجِمِ	بِرُضَاهُ وَسَلَامٍ وَدَائِمِ
تَوْضُوحٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمِهِ	هَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ
تَذَكُّرُهُ لِلشَّهْرِ وَالْمُسْتَدِيرِ	ظُهُمَهَا تَصِفُ الْمُسْتَدِيرِ
وَرَدُّهَا عَلَى أَعْيُنِ أَعْرَافِ مَوْصِعِهِ	لِخَيْرٍ وَمِنْ أَمْرِ الصَّلَاحِ أَجْمَعِ
لِوَاحِدٍ وَمِنْ لَهْ مُسْتَوْدِعِهِ	بِحَيْثُ حَمَا الْفِعْلُ وَالرَّهْمِ مِيرِ
أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مِنْهُمَا	كَأَنَّ أَوْ حَلَفَ لِقَطْعِ الشَّيْءِ مَا
فَسَلِّمْ مَعَ الْبَارِي هُمَا	بِأَنَّ كَلِمَتَيْنِ فِيهِمَا التَّرْمَا

كتاب الصحيح الزايد علي الصحيحين	٢ فوق لانه الوفاك روا	٤٧ اربعه الالف والمكثرو
الصحيح الزايد علي الصحيحين		
بلع اربع وا ح ما في له	صحته او من مصنف وابن خزيمة وكالمستدرك به فذلك حسن ما لم يرد يلقى والسنن يداني الحاشا	وحذ زيادة الصحيح اذ ينص بمجموعه نحو ابن جبران الرضي على تساهل وقال ما انفرد بعلة والحق ان تحكم بما
المستخرج		
بلع اربع وا ح ما في له	عوانة ونحوه واجتد اذ خالف لفظا ومعنى فهو مع الجاؤ من فايدته ولبت اذ زاد الحمدي متبرا	واستخرجوا على الصحيح كما عزوك الفاظ المتون وما وما يزيد فاحكم من صحته والاصل يقع البهعي ومنعرا

صورة الورقة (٣) ويظهر فيها بلاغ القراءة بخط المؤلف،
 وآخر بخط الحافظ ابن حجر

أَوْلُو لِأَلِجَلْفِ كَالْتَبِي
مَالِكِ أَوْلَدَيْنِ كَالْجَفِي

وَرَمَّا نَسَبَ مَوْلَى الْمَوْلَى
لِحَوْسَعِيدٍ زَيْسَارِ أَصْلَا

أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبِلَدَانُهُمْ

وَضَاعِبِ الْأَنْسَابِ فِي الْبِلْدَانِ
فَلَسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ

وَإِنْ كُنْ فِي بِلَدَيْنِ سَكْنَا
فَأَبْدَا بِأَلْأَوْلَى وَنَمَّ جِسْنَا

وَمَنْ كُنْ مَوْفِقَيْنِ مِنْ بِلَادِهِمْ
يُنْسَبُ لِلْأَوْلَى وَالْيُتَّاجِبُ

وَكَلَّتْ طَبِيبَةُ الْمَيْمُونَةِ
فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَةُ

وَقَرِينَا الْمَجُودِ وَالْمَشْكُورِ
إِلَيْهِ مِمَّا تَرَجَّحُ الْأُمُورُ

وَأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

بِرَّارِ عَلِيٍّ

وَكُتِبَ الْفَقِيرُ إِلَى رَجْمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهْبَرِيِّ الْكُفَيْيِّ الْفَرَاغْفَرِيُّ وَالْمُسْلِمِيُّ

صورة نهاية الأصل يظهر فيها اسم الناسخ العلامة اللغوي

محمد بن أحمد الكفطي (٨١٤هـ)

كِتَابُ التَّبَصُّرِ وَالتَّنْكِهَةِ

بِكَيْسِيحٍ بِحِفْظٍ

في علوم الحديث نظر الامام العلامة
في العلامة ومن المحدثين ومن الذين
في عبد الرحمن العراقي المديني
في الله مده ونفع معلوم
في المسلمين

بدره
ملائي



لحمدا واسأل التوفيق والهداية لاق طهر
هذه النسخة المباركة بخط الامام
العالم العلامة الولي الابرار بالله تعالى
سيدنا الشيخ عبد اده الاكبر الذي
العلم سيدنا سيدنا

عبد الرحمن لاوي وحده

صورة العنوان في نسخة غازي خسرو بك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَوْلٌ رَاجِعٌ بِهِ الْمَقْتَدِرُ
 مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلْبَانِ
 ثُمَّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ ذَائِمٌ
 فِيهِ الْمَقْصِدُ الْبِهِتَمَةُ
 نَظْمُهَا تَنْصِبُ لِلْبَيْتِ
 لِحَصْرِ فَمِنْ الصَّلَاحِ اجْعَلْهُ
 فَبِحَثِّ جَاءَ الْفَعْلُ وَالضَّمِيرُ
 يُكْفَالُ وَأُطْلِعْتُ لِعَظْمِ الشَّرْحِ مَا
 وَأَنْ تَكُنْ لَا تَنْبِيحُ الْتَرْتِيبِ
 وَاللَّهُ أَرْجُو أَنِّي أَمُورِي كُلِّهَا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

أَسْبَابُ الْحَدِيثِ

وَأَمَّا هَذَا الشَّارِقُ فَيَسْمُو الْأَسْرَ
 فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ
 عَنْ مِثْلِهِ هُنَّ غَيْرُ مَأْسُودٍ
 وَالصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ قُصْدَا
 أَسَاكِينُ حِكْمًا عَلَى سَنَدٍ
 خَاضِرٍ بِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَا لَكَ
 نَمُولَهُ وَأَخْتَرُ حَيْثُ عَنْهُ سَنَدٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ

لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ بِمَنْ تَعْبُدُونَ وَحُضْرُ نَوْفَلِهِ

وَوَاقِعُ الْفَرَاغِ مِنْ قَدَمِهَا فِي الْيَوْمِ

وَالْمَارِكِ النَّاسِعِ عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ

مُحَرَّمِ قَدَمِ الْكِرَامِ سَنَةِ سِتِّ

وَتَسْعِينَ وَسِمِائِيَّةِ

أَحْسَنُ أَسْرَقِضْكَ فِي حَرِّهِ

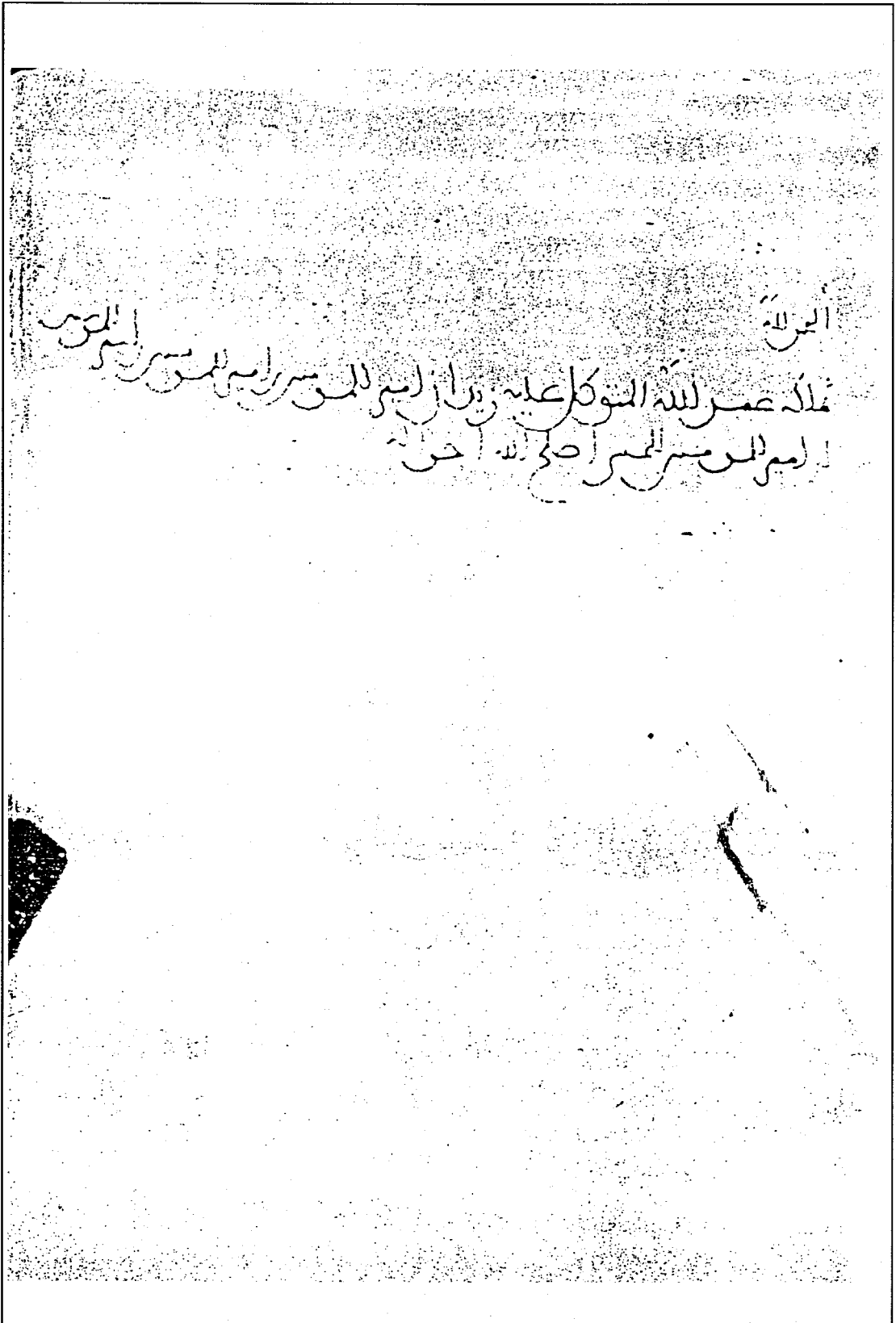
وَعَافِيَةِ مَجْدِ وَالْمَنْزُورِ

وَأَمِينِهِ

٥



صورة نهاية نسخة غازي خسرو بك وفيها تاريخ النسخ



صورة الورقة الأولى من نسخة «ل» ويظهر فيها تملك السلطان زيدان الحسني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَعْنِي
 بِنُورِ رَاجِحِي رَيْتِهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْغَسَنِ الْأَثَرِيِّ
 بْنِ عَبْدِ حَمْدِ السِّدِّيِّ الْأَبْلَاهِيِّ عَلَى امْتِنَانِ جَلَّ عَنْ أَحْصَاءِ
 ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ ذَا الشُّمُورِ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ دِي الْمُرَامِ
 مَهْدِيهِ الْمُتَقَايِدِ الْمُجْتَمِعِ وَتَرْخُحٍ مِنْ عِلْمِ الْحَمْدِ عَرَسَتِهِ
 نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُنْتَدِيكِ بِتَذَكِيرَةٍ لِلْمُنْتَهِيِّ وَالْمُنْتَدِيكِ
 لِحَصَّتْ يَنْهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ وَبِزِدْتُهُا عَلِمًا تَرَاهُ مُرَضِعَةً
 كُنْتُ جَا النِّعْلِ وَالصَّبِيحِيِّ لِوَرَاوِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْرِدٌ
 كُنْتُ أَوْ أَطَلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ سَالَا رِبْدًا لِابْنِ الصَّلَاحِ بِبَيْتِهَا
 وَأَنْ يَكُنَّ لِأَشْيَيْنِ كَحَوْلِ الشَّرْمَاةِ مُسْتَمِرٌّ مَعَ الْبَخَارِيِّ هَمَا
 وَأَلَّهُ أَرْخُو مِي أَمْوَرِي كُلِّهَا لِمَقْتَضَى حَقِيقَتِهَا وَسَهْلَهَا
 أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

نَالِدَانِ

المراد من العلماء والفقهاء
 وإنما إلى التنبيل من في مقاسمه وهذا التنبيل
 أو لولا الخلف كما انتهى من سائر الخطوط باليمين واليسار
 وإنما ينسب من في التولي وهو بعد من سائر الخطوط
 أو طمان الرعدة والمداهم
 فضلعته الأنت في البلدان من الأنت للأرضاب
 وإن يكن في بلدتين سكنها نداء الأنت في سائر
 ومن يكت من قرية من بلد هينت لكل وإلى الشاحبة
 وكلمت بطيشة الجموسة في من خدير علمقنة
 قرينها الحمود والشكوب، إليهم يناسر جمع الأمور
 وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأناسم
 تمت عبادتكم وطاعتكم
 على منة من العبد الحق
 العبد المذنب إبراهيم اللقاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠
 في مدينة بغداد

صورة نهاية النسخة «ل» بخط إبراهيم اللقاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
يَقُولُ رَأَيْتُ رَبِّي الْمَقْتَدِرُ	عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيِّ
مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ ذِكْرًا لَا لَهْ	عَلَى أَمْتَانِ جَلَّ عَنْهُ خِصَاءُ
بِمُصَلَّةٍ وَسِلَاحٍ فِيهِ يَمُرُّ	بِعَلِيِّ بْنِ الْحَكِيمِ زَيْ الْمُرَّاحِمِ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّبَةُ	تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ سَمِيَّةٌ
نُظِمَتْ بِأَبْصَرَةٍ لِمُسَدِّي	تَذَكُّرَةٌ لِلْمَشْهُورِ وَالْمُسَدِّي
لِخَصَّتْ فِيهَا أَبْنَاءَ الصَّلَاحِ جَمْعُهُ	وَزِدْنَاهَا عَلِيمًا تَرَاهُ مَصْنُوعَةً
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ	لِوَأَحَدٍ وَمِنْ لَهْ مُسْتَوْرٍ
كُنَّا لَوْ أَطَقْنَا لَفِطْنَا الشُّعْرًا	أَرِيدُ إِلَّا أَبْنَاءَ الصَّلَاحِ مِنْهَا
وَإِنْ يَكُنْ لَا تَنْزِيحًا وَالتَّرْمَا	فَمُسَلِّمٌ مَعَ الْبَحَارِيِّ هَمَا
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا	مُعْتَصِمًا فِي صَفْعِيهَا وَسَهْلِيهَا

اقسام الحديث

وَأَهْلُ هَذَا النَّسَبِ فَسَمَّوْا السَّنَنَ	إِلَى الصَّحِيحِ وَصَغِيرُهُ فَحَسَنَ
فَالْأَوَّلُ الْمَتَّصِلُ الْإِسْنَادِ	بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوْا	وَعَلَّةٌ قَادِحَةٌ تُشَوِّدُ

وبالصحة

• وَمَا إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ	• مَوْلَى عِنَاقَةٍ وَهَذَا لِإِعْلَابِ
• أَوْلَادِهِ لِحَلْفِ كَلْتَيْهِ	• مَا لِكِ الْوَالِدَيْنِ وَكَمَا جَعَلْتَنِي
• وَمَا يَنْسَبُ إِلَى الْمَوْلَى	• نَحْوَ سَعِيدِ بْنِ كَيْسَارٍ أَصْلًا

٣ • أَوْطَانُ الرُّوَالَةِ وَتِلْكَ أَسْمَاءُهَا

• وَصَاعِنَةُ الْأَسْبَابِ فِي الْبِلَادِ	• فَتَسْبِي لَهَا كَثْرًا لِلأَوْطَانِ
• وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلَدٍ تَيْنِ سَكَا	• فَابْتِدَاءً بِالأُولَى وَبِئْسَ حَسْبًا
• وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ	• يَنْسَبُ لِكُلِّ وَابِي النَّاسِ حَيْثُ
• وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ	• فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْمَتِهَا بِصَوْنَةٍ
• فَرَبَّنَا الْحَمْدُ وَالْمَشْكُورُ	• إِلَيْهِ بِمَا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
• وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ	• عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

٦ • تَمَّتْ يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ بِجَهْلَانِهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنِ تَوْفِيقِهِ

• سَادِسُ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى الأُولَى كِسْفَةَ أَحَدَى عَشْرَةَ وَبَيَانَةٍ

• وَالفِ سَائِلَةُ الْحَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا الأَفْضَلِ

• الْبَصَلَةِ وَأَتَمَّ التَّسْلِيمَ عَلَى بَيْكَاتِنِهَا الْفَقِيرِ أَحْمَدَ

• ابْنِ المَرْحُومِ أَحْمَدَ السَّارِي عَفْرَانَهُ لِأَهْلِهَا

• بِعَالِيهَا بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ

• آمِينَ

لِلسَّلَامَةِ مِنْ شَوْرَاتِكُمْ كُنْتُمْ كَرَامًا لِلدِّهَانِ وَاللِّبْسِ وَاللِّتْوِجِ بِالرِّيَاضِ ٩

الفيسر العراقي

المسماة بـ:

النبصرة والتذكرة في علوم الجرائد

للكاظم الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي

ت ٨٠٦ هـ

قدم لها وراجعها

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن الخضير

حفظه الله تعالى

تحقيق ودراسة

العزبي الدائر الفرياطي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- | | | |
|----|--|---|
| ١ | يَقُولُ رَأَيْتُ رَبِّيَ الْمُقْتَدِرِ | عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْزَلِيِّ |
| ٢ | مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ | عَلَى أُمَّتَيْنِ جَلَّتْ عَنْ إِحْصَاءِ |
| ٣ | ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمِ | عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ |
| ٤ | فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ | تُوضِحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمَهُ |
| ٥ | نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ | تَذَكْرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالسُّنْدِ |
| ٦ | لَخَصَّتْ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ | وَزِدَّتْهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ |
| ٧ | فَحيثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ | لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَمْ يَسْتَوِرْ |
| ٨ | «قَالَ» وَأَطْلَقْتُ لَفْظَ «الشَّيْخِ» مَا | أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمَا |
| ٩ | وَإِنْ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ نَحْوُ «الزَّمَا» | فَمُسَامٍ مَعَ الْجَارِيَّتِ هَمَا |
| ١٠ | وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا | مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا |

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

- | | | |
|----|--|------------------------------------|
| ١١ | وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ | إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ |
| ١٢ | فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ لِلسَّنَادِ | بِنَقْلِ عَدَلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ |

١٠ - «مُعْتَصِمًا» بفتح الصاد وكسرها كما في الأصل، و«س» وعليها في كلا النسختين كلمة «معا» يعني جواز الفتح والكسر.

- ١٣ عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا سُودِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوزِيهِ
- ١٤ وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا فِي ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعَ وَالْمُعْتَمَدَ
- ١٥ إِمَّا كُنَّا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدِ بَأَنَّهُ أَحْسَنُ مُطْلَقًا، وَقَدْ
- ١٦ خَاضَ بِهِ قَوْمٌ، فَقِيلَ: مَا لَكَ عَنِ نَافِعِ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
- ١٧ مَوْلَاهُ، وَأَخْتَرَحَيْتُ عَنْهُ يُسْنِدُ الشَّافِعِيِّ، قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ
- ١٨ وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمِ أَبِي: عَنِ أَبِيهِ الْبَرِّ
- ١٩ وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ، وَأَبْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
- ٢٠ أَوْ فَابْنُ سَيْرِينَ عَنِ السَّامَانِيِّ عِنْدَهُ، أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْنِ الشَّانِ
- ٢١ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلَّقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَنْعَمَ
- أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ
- ٢٢ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مُحَمَّدٌ، وَخُصَّ بِالرَّجِحِ
- ٢٣ وَمُسَامٍ بَعْدَهُ، وَبَعْضُ الْغُرَبِ مَعِ أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا، لَوْ نَفَعَ
- ٢٤ وَلَمْ يَعْمَاهُ، وَلَكِنْ قَلَّمَا عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

١٩ - زين العابدين هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مات في ربيع الأول سنة (٩٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ١٠/٧٥، وسير أعلام النبلاء ٤/٣٨٦.

٢٤ - ابن الأخرم: هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، له مستخرج على الصحيحين، ومسند كبير، وتوفي سنة (٣٤٤هـ). انظر: التقييد لابن نقطة ١/١٣٥، والسير ١٥/٤٧٠، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٦٤. وروى قولته: «قلما يفوت البخاري ومسلماً مما ثبت من الحديث» الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٦٥.

- ٢٥ وَرُدَّ، لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ: لَمْ يَفِتْ الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
 ٢٦ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ: «أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ»
 ٢٧ وَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ لَهَا، وَمَوْقُوفٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ
 ٢٨ أَرْبَعَةُ الْأَلْفِ، وَالْمُكْرَرُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أُلُوفًا ذَكَرُوا

الصَّحِيحُ الرَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

- ٢٩ وَخُدُّ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تَضَّ صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ
 ٣٠ بِجَمْعِهِ، نَحْوُ ابْنِ حَبَّانَ التَّرْكِيِّ وَأَبْنِ خَزِيمَةَ، وَكَأَنَّكَ تَدْرِكُ
 ٣١ عَلَى تَسَاهُلٍ، وَقَالَ: مَا أَنْفَرَدُ بِهِ فَذَلِكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ
 ٣٢ بَعْلَةً، وَنَحْوُ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا يَلِيْقُ، وَالْبُسْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَا

المُسْتَخْرَجَاتُ (١)

- ٣٣ وَأَسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَبِي عَوَانَةَ وَتَجْوَهُ، وَأَجْتَنِبِ
 ٣٤ عَزْرَكَ أَلْفَاظَ الْمُتَوَبِّهِمَا إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رَبَّمَا

٢٥ - هو الإمام الحافظ الناسك أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي ١٦٧/٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤.

٢٧ - عدد حديثه بالمكرر دون المعلقات ونحوها (٧٣٩٧) حديثاً فيما عده ابن حجر في هدي الساري ص ٦٥٧.

٢٨ - في الأصل: بلاغ بخط الناظم: «بلغ الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) بلاغ نصه: «بلغ الشيخ الإمام قراءة بحث قرأه... هنا في محل... كتبه أحمد بن حجر».

٣٣ - «أَبِي عَوَانَةَ» في الأصل بالفتح ممنوعاً من الصرف، والواجب كسره وتنوينه ليستقيم الوزن وهو بالتنوين من نسخة: (ظ) و(ل): «عَوَانَةَ» ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤٤/١.

٣٥ وَمَا تَزِيدُ فَأَحْكَمَ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ مَنْ فَأَدَّتِهِ

٣٦ وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبَيْهَقِي وَمَنْ كَذَا وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِي مِيزًا

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

٣٧ وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرُوبِيهِمَا ثُمَّ الْبُخَارِيُّ فَمُسْلِمٌ، فَمَا

٣٨ شَرَطَهَا حَوَى، فَشَرَطَ الْجَعْفِيُّ فَمُسْلِمٌ، فَشَرَطَ غَيْرِي كَفِي

٣٩ وَعِنْدَهُ الصَّحِيحُ لَيْسَ يُمْكِنُ فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمَكِنٌ

حُكْمُ الصَّحِيحِينَ وَالنَّعْلِقِ

٤٠ وَأَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ لِمَا قَدْ أَسْنَدًا كَذَا لَهُ، وَقِيلَ: ظَنًّا، وَوَلَدَى

٤١ مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

٤٢ مُضَعَّفٌ، وَلَهُمَا بِإِلَّا سَنَدٌ أَشْيَاءَ، فَإِنْ يَجْزُرُ فَصَحَّحْ، أَوْ وَرَدَ

٤٣ مَمْرُضًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيْدُ كَرٍ

٣٥ - قوله: «تزيد» كما في الأصل. وفي نسخة: (ظ) و(ل): «يزيد» بالياء التحتية فقط.

وكلاهما صحيح كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤٥/١.

٣٦ - الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح الميورقي القرطبي (٤٨٨هـ).

انظر: الصلة ٥٦٠/٢. والكلام هنا على كتابه الجمع بين الصحيحين وقد طبع بتحقيق علي البواب.

٣٩ - انظر: التقريب مع تدريب الراوي ١٥٧/١ ونصه: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته».

٤٢ - «مضعف» كما في الأصل و(ظ). وفي هامش الأصل: «مضعفاً» وتوجيه إعرابهما ظاهر.

«أشياء» - بالقصر - «فصحح» كذا في هامش الأصل وعليه علامة تصحيح وكذا في النسخ الأخرى وهو الظاهر من كلام السخاوي، وفي الأصل «فصحح» وضرب عليه الناسخ.

- ٤٤ وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حُدِفَ مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيْقًا مُخْرِفٌ
- ٤٥ وَلَوْلَا بَآخِرِهِ، أَمَّا الذَّيْعُ لِشَيْخِهِ عَزْرٌ بِقَالَ. فَكَذِبٌ
- ٤٦ عَنَّنَا، كَخَبَرِ الْمُعَاذِفِ لَا تَصْغُ لِابْنِ حَزْمٍ الْمُخَالَفِ (١)

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

- ٤٧ وَأَخَذُ مَتْنٌ مِنْ كِتَابٍ لَعَلَّ أَوْ اخْتِجَاحٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلَ
- ٤٨ عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ: أَصْلٌ فَقَطْ
- ٤٩ قُلْتُ: وَلَا بِنِ خَيْرٍ: امْتِنَاعٌ جَزْمٍ سَوَى مَرْوِيَّةِ إِجْمَاعٍ

القِسْمُ الثَّانِي: الْحَسَنُ

- ٥٠ وَأَحْسَنُ الْمَعْرُوفِ مُخْرَجًا، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدُّ
- ٥١ حَمْدٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَا سِإْمٌ مِنَ الشُّذُوزِ مَعَ رَاوِمَا اتُّهِمَ

٤٦ - بإزائه بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

(١) «المعازف»: آلاَتُ الْمَلَاهِي «لَا تَصْغُ» بفتح التاء والغين كما في سائر النسخ: أي تَمَلُّ. - كما في الأصل - ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَصْغِيحُ إِلَيْهِ أَقْبَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾.

٤٨ - قول النووي في التقريب مع شرح تدريب الراوي ١/١٦٣.

٤٩ - ابن خبير: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ). وانظر كلامه في فهرسته ص ١٦.

«جَزْمٌ» في هامش الأصل و(س) وعليها صح، وفي نسخة مقابلة بالأصل، و(ظ) «نَقْلٌ» وقد رجع عنها الناظم.

٥١ - حَمْدٌ: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُستي (٣١٩ - ٣٨٨هـ).

انظر: التقييد لابن نقطة ١/٢٥٤، وقوله في: معالم السنن ١/١١، وفي علوم الحديث ص ١٧٤، وتدريب الراوي ١/١٦٦.

- ٥٢ بِكَذِبٍ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدَ قُلْتُ: وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ
- ٥٣ وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ فِيهِ، وَمَا يَكُلُّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ
- ٥٤ وَقَالَ: بَانَ يَفٍ بِإِمْعَانٍ النَّظَرُ أَنْ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرَ
- ٥٥ قِسْمًا، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عُدَّ وَلَا يَنْكِرُ أَوْ شُدُودِ شُمْلًا
- ٥٦ وَالْفُقَهَاءُ كَأُحْمُ يَسْتَعْمَلُهُ وَالْعُلَمَاءُ أَجْلٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ
- ٥٧ وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُأَخَذٌ جُجِّيَّةً، وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ
- ٥٨ فَإِنْ يُقَالُ: مُجْتَبٍ بِالضَّعِيفِ فَانْ يَقُلْ: مُجْتَبٍ بِالضَّعِيفِ
- ٥٩ رَوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ رَوَاتُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذَكَّرُ
- ٦٠ وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَدًّا أَوْ قَوِي الضَّعْفُ فَا مَجْبُورًا
- ٦١ الْأَثَرِ الْمُرْسَلِ حَيْثُ أُسْنِدًا أَوْ أَمْسَلُوا كَمَا بَحِيَءُ اعْتَصَدًا
- ٦٢ وَأَحْسَنُ الْمَشْهُورِ بِالْعَدَالَةِ وَالصَّدَقِ رَاوِيهِ إِذَا أَتَى لَهُ
- ٦٣ طَرَفٌ آخَرٌ نَحْوَهَا مِنَ الطَّرَفِ صَحْحَتُهُ كَمَا تَنْ «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ»
- ٦٤ إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو عَلَيْهِ، فَارْتَقَى الصَّحِيحُ بِجَرِيهِ

٥٢ - قول الترمذي في العلل آخر الجامع. انظره في: جامع الترمذي ٧٤٢/٥، وشرح ابن رجب ٣٤٠/١.

٥٣ - وقيل: القائل هو أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي في الموضوعات ١٤/١: «ما فيه ضعف قريب مُحْتَمَلٌ وهذا هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

٥٤ - في المطبوع: «لي فيه» وليست في الأصول. وراجع: علوم الحديث ص ١٧٥.

٥٦ - «يَسْتَعْمَلُهُ» وفي (س) و(ظ) و(ل): «تَسْتَعْمَلُهُ».

٦٣ - رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذي في الجامع، الطهارة (٢٢).

- ٦٥ قَالَ: وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلْحَسَنِ
جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ، أَيُّ: فِي السَّنَنِ
- ٦٦ فَإِنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ
مَا صَحَّ أَوْ تَارِبَ أَوْ يَحْكِيهِ
- ٦٧ وَمَا بِهِ وَهُنَّ شَدِيدٌ قَلْتُهُ
وَحَيْثُ لَا، فَصَالِحٌ خَرَجْتُهُ
- ٦٨ فَمَا بِهِ، وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتُ
عَلَيْهِ، عِنْدَهُ لَهُ أَحْسَنُ تَبَتُّ
- ٦٩ وَإِنَّ رُشِيدٍ قَالَ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ
قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مَخْرَجِهِ
- ٧٠ وَالْإِمَامُ الْيَعْمُرِيُّ إِنَّمَا
قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسَلِّمًا
- ٧١ حَيْثُ يَقُولُ: جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا
تُوجَدُ عِنْدَ مَا لَكَ وَالنُّبْلَا
- ٧٢ فَأَخْتَاجَ أَنْ يَنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ
إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
- ٧٣ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ
قَدْ فَاتَهُ أَدْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ
- ٧٤ هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّحْكِمِ
- ٧٥ وَالْبَغَوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَا
إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحَسَّانِ جَانِحَا
- ٧٦ أَنَّ الْحَسَّانَ مَا رَوَاهُ فِي السَّنَنِ
رَدَّ عَلَيْهِ، إِذْ بَهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
- ٧٧ كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجِدُ
يُرْوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٦٥ - في المطبوع: «مَظَنَّ مِثَّة» وليست في الأصول.

٦٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

٦٨ - هُنا بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

٧٠ - اليعمري: أبو الفتح محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس الأندلسي ثم القاهري الشافعي (ت ٧٣٤هـ)، وقوله في كتابه: النفع الشذي في شرح الترمذي ٢١١/١ - ٢١٥.

٧٥ - قول البغوي في مقدمة كتابه مصابيح السنة ص ٢، ومن تأمل كلامه علم أنه لا اعتراض عليه فيما اصطلح عليه.

٧٧ - «وَجِدُ» كما في الأصول، قال السخاوي: «بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَمَا رَأَيْتُهُ بِحَطِّ النَّاطِمِ، =

- ٧٨ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ، فَذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ تَأْيِي أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مَنَّةَ عَلَيْهِ تَرْكًا، مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ
- ٧٩ وَالنَّسَبِيُّ يُخْرِجُ مِنْكُمْ يُجْمَعُونَ وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحًا
- ٨٠ وَقَدَّاتٌ تَسَاهُلًا مَرِيحًا عَلَى الْمَسَائِدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَا
- ٨١ وَدُونَهَا فِي رُتَبَةٍ مَا جَعِلَا كَمُسْتَدِ الطَّلَائِسِيِّ وَأَحْمَدَا
- ٨٢ وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
- ٨٣ وَالْحُسْنُ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَثْنِ رَأْوًا وَلَمْ يُعْقَبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
- ٨٤ مَثْنٍ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ صِفِ سَنَدَهُ، فَكَيْفَ إِنْ قَرَدُ وَصِفِ
- ٨٥ وَأَسْتَشْكِلُ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي بِهِ الضَّعِيفَ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ
- ٨٦ وَلَا فِي الْفَتْحِ فِي الْإِقْتِرَاحِ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبَسُ
- ٨٧ وَأَنَّ انْفِرَادَ الْحُسْنِ ذُو أُصْطِلَاحِ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ، لَا يَتَعَكَّسُ
- ٨٨ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا اسْتَدَادَ وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ

القسم الثالث: الضعيف

- ٩٠ أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ، وَإِنْ بَسَطَ بَعْغِي

= ويجوزُ بناؤُهُ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَنْسَبُ «فتح المغيث ١/٩٥، وفي المطبوع: «وَجَدُ».

٨٠ - يعني: الخطيب في تاريخ بغداد ٤٢/٢، والسلفي في مقدمة معالم السنن مع المعالم للخطابي ١٤٦/٨.

٨٧ - أبو الفتح ابن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٠٠.

٨٩ - إزاء البيت بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

- ٩١ فَفَاقِدُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمٍ وَأَشْيَيْنِ قِسْمٍ تَمِيْرُهُ وَضَمُّوْا
 ٩٢ سِوَاهُمَا فَتَالِيْتُ، وَهَكَذَا وَعَدُّ لَشَرْطِ غَيْرِ مَبْدُوعٍ فَذَا
 ٩٣ قِسْمٍ سِوَاهَا، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ، ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتِذِي
 ٩٤ وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيْمَا أَوْحَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

الْمَرْفُوعُ

- ٩٥ وَسَمَّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلتَّبِيِّ وَأَشْتَرَطَ أَخْطِيْبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ
 ٩٦ وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِرْسَالِ فَقَدَعَتِي بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْنَدُ

- ٩٧ وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدَّ وَصِلَ لَوَمَعَ وَقَفِيَ، وَهُوَ فِي هَذَا يَقِلُ
 ٩٨ وَالتَّالِيَةُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا شَرْطٌ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا

٩١ - في الأصل ونسخ أخرى (ل) و(ظ): «فَفَاقِدُ شَرْطِ»، وفي (س) وهامش الأصل (خ): «فَقَدُّ شَرْطِ لِلْقَبُولِ».

٩٢ - «مَبْدُوعٌ» وفي (ل): «مَبْدُوعٌ» بالتخفيف.

٩٤ - البُسْتِيُّ: ابْنُ حَبَّانٍ - السابق ذكره عند الناظم، البيت (٣٠) ..

واعلم أن العلماء تنازعوا في قول ابن حبان هذا أين قاله، وفي أي كتاب؟ فقال الزركشي في النكت ٣٩١/١: «هو في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين»، وتعقبه الحافظ بما محضله: «أن ما قسمه ابن حبان في مقدمة المجروحين الأسباب الموجبة للضعف في الرواة». ثم عدد الأسباب عنده في المجروحين (٢٠) عشرون فقط، وهنا تسعة وأربعون.

قال: «والحاصل أن الموضوع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مَطْنَتَهُ». انظر: النكت ٤٩٢/١.

٩٥ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٣٧.

٩٨ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩١.

الْمُصَلِّ وَالْمَوْصُولُ

- ٩٩ وَإِنْ تَصَلَّ بِسِنْدٍ مَنُقُولًا فَسَمَّهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا
١٠٠ سَوَاءً الْمَوْقُوفُ وَالْمَرْوَعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ يَدْخُلُ الْمَقْطُوعُ

الْمَوْقُوفُ

- ١٠١ وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرَتْهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَّتْ أَوْ قَطَعَتْهُ
١٠٢ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرُ وَإِنْ تَقِفَ بغيرِهِ قَيْدٌ تَبَرُّ

الْمَقْطُوعُ

- ١٠٣ وَسَمَّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ النَّابِغِيِّ وَفِعْلَهُ، وَقَدْ رَأَى لِلشَّافِعِيِّ
١٠٤ تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ أَصْطِلَاحُ الْبَرْدِيِّ

الْفَرْوعُ

- ١٠٥ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «مِنَ السُّنَّةِ» أَوْ نَحْوِ «أَمْرِنَا بِحُكْمِهِ الرَّفْعُ وَلَوْ
١٠٦ بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَه بِأَعْمُرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
١٠٧ وَقَوْلُهُ «كُنَّا نَرَى» إِنْ كَانَ مَعَهُ عَمْرٍو النَّبِيِّ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ
١٠٨ وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَلِكَ لَهُ وَاللَّخْطِيبِ، قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ

١٠٢ - «بِغَيْرِهِ» فِي هَامِش (س) أَشَارَ أَنْ فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى «بِتَابِعٍ».

١٠٣ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٦.

١٠٤ - «البردعي» وفي (ل): «البردعي» بالمعجمة، وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن رَوْحِ الْبَرْدِيِّ (٣٠١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٧٤٦.

* إزاء البيت بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٠٨ - جمع الناظم في نصف بيت «لا» النافية ثلاث مرات، مما جعل فهم المراد من البيت =

- ١٠٩ مَرْفُوعًا أَحَاكِمَ وَالرَّزِيُّ
 ١١٠ لَكِنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى
 ١١١ حُكْمًا لَدَى أَحَاكِمِ وَأَخْطِيبِ
 ١١٢ وَعَدُّ مَا فَتَرَهُ الصَّحَابِيُّ
 ١١٣ وَقَوْلُهُمْ «يَرْفَعُهُ» يُبْلَغُ بِهِ
 ١١٤ وَإِنْ يُقَالُ سَنَ تَابِعٍ فَمُرْسَلٌ
 ١١٥ تَصْحِيحٌ وَقَفِيهِ، وَذُو أَحْتِمَالٍ
 ١١٦ وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا
 ١١٧ مَا قَالَ فِي الْمُحْصُولِ نَحْوُ «مَنْ أَتَى»
- أَبْنُ أَخْطِيبٍ وَهُوَ الْقَوِيُّ
 يُرْعَى بِالْأَخْطَفَارِ مِمَّا وَقَفَا
 وَالرَّفْعُ عِنْدَ السَّيِّحِ ذُو تَصْوِيبِ
 رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
 رِوَايَةٌ «يَنْمِيهِ» رَفْعٌ فَانْتَبَهَ
 قُلْتُ: «مِنَ السُّنَّةِ» عَنْهُ تَقَلُّوا
 نَحْوُ «أَمْرًا مِنْهُ» لِلرَّزَائِي
 يُقَالُ رَأَى أَحَاكِمَهُ الرَّفْعُ عَلَى
 فَالْحَاكِمُ الرَّفْعُ هَذَا أَشْبَهَا

= عسيراً، ومعنى البيت ملخصاً: إذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا» ونحوه إذا لم يُضفْه إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ فالذي عليه أهل الحديث وجزم به الحاكم أنه مرفوع. وجاء عن الإسماعيلي: أنه أنكر أن يكون مرفوعاً مطلقاً سواء قُيد أم لم يُقيد بعصر النبي ﷺ وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: - «وقيل لا» - وحقه هذه العبارة أن تؤخر بعد ذلك لكنه اضطره النظم...

١١٠ - الحديث رواه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩ عن المغيرة بن شعبة. ورواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٨٠)، والخطيب في الجامع ١/١٦١ من حديث أنس رضي الله عنه.

١١١ - قال ابن الصلاح: «بل هو مرفوع...». انظر: علوم الحديث ص ١٩٨.

١١٣ - في المطبوع: «يَرْفَعُهُ» أو «يُبْلَغُ بِهِ».

١١٤ - انظر: التقييد والإيضاح ص ٦٠، وفتح المغيث ١/١٤٦.

١١٧ - المحصول للفخر الرازي ٤/٤٤٩.

و«من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» من قول ابن مسعود.

رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨، والطبراني في الأوسط ٢/١٢٣

(١٤٥٣)، والبزار كما في الكشف (٢٠٦٧)، وابن الجعد في مسنده ١/٣٧١

(٢٥٥٤)، وانظر: مجمع الزوائد ٥/١١٨.

١١٨ وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ، وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ

١١٩ كَرَّرَ: قَالَ بَعْدُ، فَالْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا الْحَبِيبُ

الْمُرْسَلُ

١٢٠ مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ

١٢١ أَوْ سَقَطَ رَأْيُ مِثْلِهِ، ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

١٢٢ وَاحْتِجَّ مَا لِكَ كَذَا التُّعَانُ وَتَابِعُوهُمَا بِهِ وَدَانُوا

١٢٣ وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النَّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّقَطِ فِي الْأِسْنَادِ

١٢٤ وَصَاحِبِ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسَامٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ

١٢٥ لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ مُسْتَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ

١٢٦ مِنْ لَيْسَ يَرُوي عَزَّ جَالِ الْأَوَّلِ نَقَلَهُ، قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يَفْصَلْ

١١٨ - محمد: هو ابن سيرين، والبيت بكسر التاء في رَوِيَهُ كما في النسخ ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/١٥٣.

١١٩ - في المطبوع: «وكرر». وانظر: الكفاية للخطيب ص ٤١٩.

* وهنا بلاغ القراءة: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٢١ - «سَقَطَ» الوجهان كما في الأصل، وفي (ظ): «سَقَطَ» ونص السيوطي على الجر في شرحه ص ٧٣.

١٢٤ - الإمام أبو عمر بن عبد البر في: «التمهيد ٦/١»، والإمام مسلم في مقدمة الصحيح ٣٠/١.

١٢٦ - «نَقَلَهُ» بالجزم مع أن أداة الشرط غير جازمة، وهذا يجوز للضرورة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِبُّكَ مُصِيبَةٌ فَاصْبِرْ لَهَا وَإِذَا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

ولو قال الناظم في البيت السابق: «لَكِنْ مَتَى صَحَّ» لخرج من الخلاف كما أفاده الحافظ. فتح المغيث ١/١٦٩.

- ١٢٧ وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قَيْدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
 ١٢٨ وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ
 ١٢٩ فَإِنْ يُقَالُ: فَالْمُسْتَدُّ الْمُعْتَمَدُ
 ١٣٠ وَرَسْمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ
 ١٣١ أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

- ١٣٢ وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ الَّذِي سَقَطَ
 ١٣٣ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَ
 ١٣٤ وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَشْتَانِ
 ١٣٥ حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا
 قَبْلَ الصَّحَابِيِّتِ بِهِ رَأَوْفَقَطُ
 بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ، لَا اسْتِعْمَالًا
 فَصَاعِدًا، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَابِتٌ
 وَوَقِفٌ مَشْنَدٌ عَلَى مَنْ تَبِعَا

الْعَنْعَنَةُ

- ١٣٦ وَصَحَّحُوا وَصَلَّ مُعْنَعِينَ سَلِمَ
 ١٣٧ وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِنَا إِجْمَاعًا
 مِنْ دُلسَةِ رَأْوِيهِ، وَاللَّقَاءِ عُلَمِ
 وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعًا

- ١٣٠ - نقله الجويني في البرهان ١/٦٤١، وراجع: النكت للزركشي ١/٤٤٨، وفتح المغيث ١/١٧٦. وسكت عليه الناظم فلم يتعقبه، فأكمل البرهان الحلبي ذلك وقال:
 قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ
 ١٣١ - نص قراءة على الناظم: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِئِيُّ قِرَاءَةً عَلَيَّ وَالْجَمَاعَةُ سَمَاعًا؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».
 ١٣٣ - «لَا اسْتِعْمَالًا» كما في الأصل و(ظ). وفي المطبوع و(غ): «لا استعمالا» وهو خطأ؛ لأنه مراده بأنه الأقرب من حيث المعنى واللغة فالانقطاع ضد الاتصال، وليس بأقرب بالنسبة لاستعمال المحدثين واصطلاحهم الخاص. راجع: فتح المغيث ١/١٨٥.
 ١٣٧ - مسلم في مقدمة الصحيح ١/٢٩ (١/٨٨)، (ط المعرفة)، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن. وراجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤.

- ١٣٨ لَكِنْ تَعَاَصُرًا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ طُولُ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
- ١٣٩ مَعْرِفَةَ الرَّوِيِّ بِالْأَخْذِ عِنْدَهُ وَقِيلَ: كُلُّ مَا آتَانَا مِنْهُ
- ١٤٠ مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ وَحُكْمُ «أَنَّ» مُحْكَمٌ «عَنْ» فَالْجُلُّ
- ١٤١ سَوَوْنَا، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبُرَيْجِ حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ
- ١٤٢ قَالَ: وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ كَذَالَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
- ١٤٣ قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ
- ١٤٤ يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى بِقَالَ أَوْحَسَ أَوْ بَيَّنَّ فَسَوَا
- ١٤٥ وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَوْلٍ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزْبِ
- ١٤٦ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ «عَنْ» فِي ذَا النِّزْمِ إِجَانَةً، وَهُوَ يَوْصِلُ مَا قَمَنَّ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، أَوِ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ

- ١٤٧ وَأَحْكَمُ لَوْصِلِ ثِقَةٍ فِيهِ الْأَظْهَرُ وَقِيلَ: بَلْ إِرْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ
- ١٤٨ وَنَسَبَ الْأَوْلَى لِلتُّظَارِ أَنْ صَحَّحُوهُ، وَقَضَى الْبُخَارِيُّ
- ١٤٩ لَوْصِلِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ

١٤٣ - التقييد والإيضاح ص ٧٢.

١٤٦ - «قَمَنَّ» - بفتح الميم حتى يسلم من عيب التوجيه - أي: حقيق.

* هنا نص بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٤٩ - «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» حديث أبي موسى الأشعري. رواه أبو داود ٥٨٦/٢ (٢٠٨٥)،

والترمذي في الجامع ٣/٣٩٨ (١١٠١)، وابن ماجه ١/٣٤٧ (١٨٨٧).

وقول البخاري رواه البيهقي في الكبرى ٧/١٠٨ قال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة».

والحديث أرسله شعبة والثوري عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلًا.

- ١٥٠ وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: الْأَحْفَظُ
سَمَّ فَأَرْسَالَ عَدَائِي يُحْفَظُ
١٥١ يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَأَصِلِ، أَوْ
مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ، وَرَأَوْا
١٥٢ أَنَّ الْأَصْحَحَ الْحَكْمَ لِلرَّفْعِ وَلَوْ
مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكَوْا

التَّكْلِيفُ

- ١٥٣ تَدْلِيْسُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ
حَدَّثَهُ، وَيُرْتَقِي بَعْدَ وَأَنَّ
١٥٤ وَقَالَ، يُوهِمُ اتِّصَالَ، وَأَخْلَفَ
فِي أَهْلِهِ، فَالرَّدُّ مُطْلَقًا تُقْفُ
١٥٥ وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا
ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصَحَّحَا
١٥٦ وَفِي الصَّحِيحِ سِدَّةٌ كَالْأَنْعَمِشِ
وَكَهَشِيمٍ بَعْدَهُ، وَفَلَّسِ
١٥٧ وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ
وَدُونَهُ التَّدْلِيْسُ لِلشُّيُوخِ
١٥٨ أَنَّهُ يَصِفُ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ
بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
١٥٩ فَشَرُّهُ لِلصَّغْفِ وَأَسْتِصْفَارَا
وَكَالْخَطِيبِ يُوهِمُ اسْتِكْنَارَا
١٦٠ وَالشَّافِعِيُّ أَنْشَبَتْهُ بِعَرَّةٍ
قُلْتُ: وَشَرُّهَا أَعْوَالُ الشُّوَيْبَةِ

التَّكْلَافُ

- ١٦١ وَذُو الشُّدُونِ مَا يُخَالِفُ التَّقَهُ
فِيهِ الْمَلَا، فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ

١٥٢ - «الرَّفْعُ» فِي (ظ): «بِالرَّفْعِ» وَبَعْدَ الْبَيْتِ بِلَاغُ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ كَمَا فِي رَقْمِ (١٤٦).

١٥٩ - انظر: الكفاية للخطيب ٤٠٣.

١٦٠ - انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٧٩ (١٠٣٣)، وبعد البيت نص بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٦١ - انظر: مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٣٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٩، والمعرفة للبيهقي ٢٠/١، والكفاية للخطيب ص ١٤٨.

- ١٦٢ وَأَحَاكِمُ الْخِلَافِ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ
وَالْخَلِيلِيُّ مُفْرَدُ الرَّوَيْ فَقَطُ
١٦٣ وَرَدَّ مَا قَالَا بِمُفْرَدِ الثَّقَاتِ
كَأَنَّهَا عَنِ بَيْعِ الْوَلَا وَالْهَبَةِ
١٦٤ وَقَوْلِ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ
تِسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
١٦٥ وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالِفْ أَنْ مَنْ
يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَرْدِهِ حَسَنٌ
١٦٦ أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحَّ، أَوْ بَعْدَ
عِنْدَهُ، فِيمَا شَدَّ فَاطَّرَحَهُ وَرُدَّ

الْمُنْكَرُ

- ١٦٧ وَالْمُنْكَرُ الْمَفْرَدُ، كَذَا الْبَرْدِي جِي
أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
١٦٨ إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُوزِ مَرَّةً
فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ
١٦٩ نَحْوَ «كُلُّوا الْبَلَّحَ بِالْتَّمْرِ» أَخْبَرَهُ
وَمَا لَكَ سَمَى ابْنِ عَثْمَانَ عُمَرَ
١٧٠ قُلْتُ: فَإِنَّا؟ بَلْ حَدِيثُ نَزْعِهِ
خَاتَمُهُ عِنْدَ الْخَلَا وَوَضْعِهِ»

١٦٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١/١٧٦،
وعلم الحديث ص ٢٣٧.

١٦٣ - حديث ابن عمر: «في النهي عن بيع الولاء وهبته» عند البخاري في العتق ٥/٢٠٦ (٢٥٣٥)،
ومسلم ٥/٣٨٧ (٣٧٦٧)، وابن ماجه ٢/١٢٤ (٢٧٧٥).

١٦٤ - قول مسلم في صحيحه ١١/١١٠ (٤٢٣٧) مع النووي.

١٦٦ - في المطبوع: «فَمَا شَدَّ فَاطَّرَحَهُ وَرُدَّ».

١٦٧ - «الْبَرْدِي جِي»: أحمد بن هارون تقدم التعريف به في رقم (١٠٤).

وانظر قوله في: علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الراوي ١/٢٧٦، وفتح المغيث ١/٢٣٥.

١٦٩ - «كُلُّوا الْبَلَّحَ بِالْتَّمْرِ» رواه النسائي في الكبرى ٤/١٦٧، وابن ماجه ٢/٢٤٥ (٣٣٧٣)،
والحديث قال فيه النسائي: منكر كما في تحفة الأشراف ١٢/٢٢٤.

- مالك قال: عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» كما في
الموطأ ٢/٥١٩ في رواية أبي مصعب من الموطأ ٢/٥٣٩ (٣٠٦١) عُمَرُ بْنُ
عَثْمَانَ. فَوَافَقَ الْآخَرِينَ.

١٧٠ - حديث أنس في نزع الخاتم عند الخلاء. رواه أبو داود ١/٢٥ (١٩)، والنسائي ٨/١٧٨، =

الاعتبار والمنايع والشواهد

- ١٧١ الاعتبار سبك الحديث هل شارك راويه فيما حمل
 ١٧٢ عن شيخه، فإن يكن شريك من معتبر به فتابع، وإي
 ١٧٣ شريك شيخه ففوق فكنا وقد يسمى شاهداً، ثم إذا
 ١٧٤ من معناه أت قال الشاهد وما خلا عن كل ذم فارد
 ١٧٥ مثاله «لو أخذوا إهابها» فلفظة «الدباغ» ما أت بها
 ١٧٦ عن عمرو بن عيينة، وقد توبع عمرو في «الدباغ» فأعضد
 ١٧٧ ثم وجدنا «أيما إهاب» فكان فيه شاهد في أبواب

زيادة الثقات

- ١٧٨ وأقبل زيادات الثقات منهم ومن سواهم فعليه المعظم
 ١٧٩ وقيل: لا، وقيل: لا منهم، وقد قسمه الشيخ، فقال: ما انفرد
 ١٨٠ دون الثقات ثقة خالفهم فيه صريحاً، فهو رد عندهم

= والترمذي ٢٢٩/٤ (١٧٤٦)، وابن ماجه ٦١/١ (٣٠٤).

* بإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٧٥ - «لو أخذوا إهابها» رواه مسلم في الحيز ٢٧٤/٢ (٨٠٤): «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه...» من طريق ابن عيينة. ورواه البخاري في الزكاة ٤٤٦/٣ (١٤٩٢)، وفي البيوع ٥٢٢/٤ (٢٢٢١) وليس عنده لفظ الدباغ.

١٧٧ - حديث ابن عباس: «إذا دبغ الإهاب...» عند مسلم ٢٧٦/٢ (٨١٠)، وأبي داود (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٥٢).

* وهنا بلاغ القراءة على الناظم كما سبق في (١٧٠).

- ١٨١ أَوْلَمْ يُخَالِفْ ، فَأَقْبَلَنَّهُ ، وَادَّخَى
فِيهِ اَلْخَطِيبُ اَلْاِتِّفَاقَ جُمَعًا
١٨٢ أَوْ خَالَفَ اَلْاِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ
تُرْبَةُ اَلْاَرَضِ» فَهِيَ فَرْدٌ تُقْلَتُ
١٨٣ فَالْشَّافِعِيُّ وَاحْتِجَابًا بِذَا
وَالْوَصْلُ وَاَلْاِمْرُ سَأَلَ مِنْ ذَا اَلْاِحْذَا
١٨٤ لَكِنَّ فِيهِ اَلْاِمْرُ سَأَلَ جَرَحًا ، فَأَقْنَضَى
تَقْدِيمَهُ ، وَرَدَّ اَنْتَ مُقْتَضَى
١٨٥ هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ ، اِذْ فِيهِ وَفِي
اَلْحَرْجِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِمُقْتَضَى

الْاَفْرَادُ

- ١٨٦ اَلْفَرْدُ قِسْمَانِ فَرْدٌ مُطْلَقًا
وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّدُوذِ سَبَقًا
١٨٧ وَالْفَرْدُ بِاَلنَّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ
بِثِقَةٍ ، اَوْ بِلَدٍ ذَكَرَتْهُ
١٨٨ اَوْ كُنَّ : فِلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ
لَمْ يَرَوْهُ عَنِ بَكْرِ اَلْاَوَائِلِ
١٨٩ لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً اَلْاَضْمَرُ
لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ اَهْلِ الْبَصْرَةِ
١٩٠ فَاِنْ يُرِيدُ اَوْ اِحْدًا مِنْ اَهْلِهَا
تَجَوَّرًا فَاجْعَلْهُ مِنْ اَوْلِيهَا

١٨١ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٤٦٥.

١٨٢ - حديث حذيفة: «فُضِّلْنَا عَلَى الْاَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ... وجعلت تربتها لنا طهوراً» عند مسلم في المساجد ٧/٣ (١١٦٥) من رواية أبي مالك الأشجعي عن ربي عنه. وسائر الروايات فيها: «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً» كما عند مسلم ٨/٣ (١١٦٧)، والبخاري ١/٥٦٥ (٣٣٥).

١٨٥ - في الأصل بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ النَّابِغِيُّ قِرَاءَةً بَحَثَ عَلَيَّ؛ كَتَبَهُ مَوْلَاهُ».

١٨٨ - «بَكْرُ الْاَ» بنقل الهمز إلى الساكن قبلها، والمصنف يقصد بهذا ما رواه أبو داود (٣٧٢٦)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه: بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةٍ بَسُوِيْقٍ وَتَمْرٍ» فهذا لم يروه عن بكر إلا وائل ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، والقائل هو ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب. راجع: فتح المغيب ١/٢٥٤. وهذا من زيادات العراقي التي لم يميزها بقوله: «قلت».

- ١٩١ وَلَيْسَ فِيهِ أَفْرَادِهِ النَّسْبِيَّةُ ضَعْفُهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
١٩٢ لَكِنْ إِذَا قِيدَ ذَلِكَ بِالثَّقَةِ فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ

العَلَلُ

- ١٩٣ وَسَمَّ مَا بَعِيَّةٍ مَشْمُولٌ مَعْلَلًا، وَلَا تَقْعُلُ مَعْلُولٌ
١٩٤ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابِ طَرْتِ فِيهَا عُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أُنْتَرَتْ
١٩٥ تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتَفَرُّدِ مَعَ قَرَأَتِ تَضَمُّ، يَهْتَدِي
١٩٦ جِهْبِدُهَا إِلَى أَطْلَاعِهِ عَلَى تَصْوِيبِ إِمْرَسَالٍ لِمَا قَدْ وَصِلَا
١٩٧ أَوْ وَقَفَ مَا يُرْفَعُ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ، أَوْ وَهْمٍ وَاهِمٍ حَصَلَ
١٩٨ ظَلَّتْ فَأَمْضَى، أَوْ وَقَفَ فَأَجْمَأَ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ سَابِمَا
١٩٩ وَهِيَ تَجِيءُ مُغْتَالِبًا فِيهِ السُّنَدِ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ
٢٠٠ أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٍ، وَقَدْ لَا تَقْدَحُ كَ«الْبَيْعَاتِ بِالْخِيَارِ» صَرَّحُوا
٢٠١ بَوَهُمْ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ أَبَدَلَا عَمْرًا بَعِيدَ اللَّهِ حَيْثُ نَقَلَا
٢٠٢ وَعِلَّةُ الْمَتْنِ كُنْفِي الْبَسْمَلَةِ إِذْ ظَلَّتْ رَاوْنَفِيهَا فَنَقَلَهُ
٢٠٣ وَصَحَّ أَنْ أُنْسَا يَقُولُ «لَا أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ» حَيْثُ سَلَا

١٩٢ - هنا بلاغ القراءة على الناظم بخطه كما تقدم في رقم (١٨٥).

٢٠٠ - رواية الجادة والصواب عند البخاري ٤/٤٢١ (٢١١٣) محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

ورواية يعلى بن عبيد عن سفيان قال: عَمُرُو بن دينار وهي عند الطبراني في الكبير ١٢/٤٤٨ ولم تقدح في المتن؛ لأن الإسناد كيفما كان على الحالتين فهو يدور على ثقة.

٢٠٢ - الرواية عند مسلم ٢/٣٣١ - ٣٣٢ (٨٨٨ - ٨٨٩) من حديث أنس: «لا يذكرن =

- ٢٠٤ وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِسْكَالِ لِلْوَصْلِ إِثْتِقَانًا عَلَى اتِّصَالِ
 ٢٠٥ وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدَحٍ
 ٢٠٦ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطَلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ
 ٢٠٧ يَقُولُ: «مَعْلُولٌ صَحِيحٌ» كَالَّذِي
 ٢٠٨ وَاللَّسَخَ سَمَى التِّرْمِذِيُّ عَلَيْهِ فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجْنَحٌ لَهُ

المضطرب

- ٢٠٩ مُضْطَرَبٌ الْحَدِيثُ مَا قَدْ وَرَدَا مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا
 ٢١٠ فِيهِ تَسَاوِيٌّ أَخْلَفَ، أَمَا إِنْ رَجَحَ
 ٢١١ بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَبًا
 ٢١٢ كَالْخَطِّ لِلشَّرَةِ جَمُّ الْخَلْفِ وَالْإِضْطْرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

المدرج

- ٢١٣ الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ مِنْ قَوْلٍ رَأَوْهَا، بِإِلَافِصِلِ ظَهَرِ
 ٢١٤ نَحْوًا إِذَا قُلْتَ الشَّهْدُ وَصَلُ ذَلِكَ زُهَيْرٌ، وَإِنْ تَوَبَّانَ فَصَلُ

= بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ وَلَا فِي آخِرِهَا.

٢٠٨ - «فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجْنَحٌ لَهُ» هَذَا التَّفْصِيلُ زِيَادَةٌ مِنَ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ وَلَمْ يَمِيزْهُ. كَمَا فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ٢٣٩/١.

* وَإِزَاءَ الْبَيْتِ بِلَاغُ الْقِرَاءَةِ عَلَى النَّاطِمِ بِخَطِّهِ: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ النَّابِتِيِّ قِرَاءَةً بَحْثَ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».

٢١٢ - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ٢٢٨/٢ (٦٨٥) مَعَ الْعَوْنِ، وَابْنُ مَاجَةَ ١٧٠/١ (٩٣٠) وَغَيْرُهُمَا، قَالَ الْحَافِظُ فِي بَلُوغِ الْمَرَامِ ص ٧٠: «وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَلَمْ يُصَبِّ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ بَلْ هُوَ حَسَنٌ».

٢١٤ - حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ١٤٤/٣ (٩٦٦) وَفِي آخِرِهِ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا =

- ٢١٥ قُلْتُ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قَلْبِ
كَ «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ وَيَلُّ لِّلْعَقِيبِ»
٢١٦ وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا أَتَى كُلُّ طَرَفٍ
مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفٌ
٢١٧ كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
أَدْرَجَ «ثُمَّ جِئْتُهُمْ» وَمَا أَتَتْهُ
٢١٨ وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ
فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
٢١٩ نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا» فِي مَثْنٍ «لَا
تَبَاغَضُوا» قَدْ دُرِجَ قَدْ نُقِلَا
٢٢٠ مِنْ مَثْنٍ «لَا تَجَسَّسُوا» أَدْرَجَهُ
ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ
٢٢١ وَمِنْهُ مَثْنٌ جَمَاعَةٌ وَرَدَّ
وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
٢٢٢ فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
كَمَثْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» أَخْبَرَ
٢٢٣ فَإِنَّ عَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطُّ
بَيْنَ شَقِيْقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطَ

- = أو قضيت هذا...» وحكم بإدراج هذه اللفظة الحاكم والبيهقي والخطيب وغيرهم.
٢١٥ - «أسبغوا الوضوء» حديث أبي هريرة عند البخاري ١/٣٥٠ (١٦٥) وفيه أن العبارة هذه من كلام أبي هريرة.
٢١٨ - «يُدْرَجُ بَعْضُ مُسْنَدٍ» كذا في الأصول، وفي المطبوع: «بَعْضُ المُسْنَدِ».
٢١٩ - حديث أنس: «لَا تَبَاغَضُوا...» عند مالك في الموطأ ٢/٩٠٧ و٧٨/٢ (١٨٩٤) رواية أبي مصعب، والبخاري ١٠/٥٩٠ (٦٠٦٥)، ومسلم ٨/٣٣١ (٦٤٧٣)، والأدب المفرد (٣٩٨).
٢٢٠ - «تجسسوا» في الأصل بالهامش: «يروى بالجيم ومعناه التفحص عن الأخبار ومنه الجاسوس، وبالحاء المهملة الاستماع لحديث القوم وطلب خبرهم في الخير». وحديث أبي هريرة: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ... وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَبَاغَضُوا» عند البخاري ١٠/٥٩٠ (٦٠٦٤)، ومسلم ٨/٣٣٥ (٦٤٨٢)، وموطأ مالك (أبي مصعب) ٢/٧٩ (١٨٩٥).
٢٢٢ - «بإسناد ذكر» علق عليه في هامش الأصل: قوله: «ذكر» ظاهر صنيع شيخ الإسلام قراءته بالبناء للمفعول حيث فسره بالمذكور. وصريح كلام الغزي أنه بالبناء للفاعل فإنه جعل فاعله وفاعل يجمع واحداً.
- حديث ابن مسعود: «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» عند البخاري في الحدود ١٢/١٣٩ (٦٨١١)، والترمذي في جامعه ٥/٣٢٦ (٣١٨٢).

٢٢٤ وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ وَعَمَدُ الْإِدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

الْمَوْضُوعُ

٢٢٥ شَرُّ الضَّعِيفِ أَخْبَرُ الْمَوْضُوعِ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

٢٢٦ وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ سَأَلَ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

٢٢٧ وَأَكْثَرُ الْجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ لِطُلُقِ الضَّعْفِ، عَنِ أَبِي الْفَرَجِ

٢٢٨ وَالْوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَصْرَبُ أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَمْ يَهْدِ نُسُبُوا

٢٢٩ قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً، فَقِيلَتْ مِنْهُمْ رُكُوبًا لَهُمْ وَنُقِلَتْ

٢٣٠ فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نِقَادَهَا فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

٢٣١ نَحْوَ أَبِي عَصْمَةَ إِذْ رَأَى التُّورِي زَعَمًا نَاوَأَ عَنِ الْقُرْآنِ، فَأَقْرَعَ

٢٣٢ لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبَيَّنَسَ مَا أَبْتَكَرَ

٢٣٣ كَذَا أَحَدِيثٍ عَنْ أَبِي اعْتَرَفَ رَاوِيَهُ بِالْوَضْعِ، وَبَيَّنَسَا أَقْرَفَ

٢٣٤ وَكُلُّ مَنْ أُوْدِعَهُ كِتَابَهُ كَأَلْوَحِيدٍ مُخْطِئٍ صَوَابَهُ

٢٣٥ وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمًا ابْنِ كَرَامٍ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

٢٢٤ - بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

٢٢٦ - «ذِكْرُهُ - أَمْرُهُ» وضع عليه في الأصل «معاً» يعني جوار الوجهين السكون والتحريك بالضم.

٢٢٧ - أبو الفرج أبي الجوزي في الموضوعات له، مطبوع في أربع مجلدات يحتوي (١٨٢٧) حديثاً موضوعاً.

٢٣١ - نوح بن أبي مريم القرشي مولاها المروزي، أبو عصمة الملقب بالجامع.

٢٣٣ - «فَبَيَّنَسَ» كذا في الأصل وعليها «صح»، وفي (ظ) وهامش الأصل: «وَبَيَّنَسَ».

- ٢٣٦ وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضُهُمْ وَضَعَا
 ٢٣٧ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يَقْصِدِ
 ٢٣٨ تَخْوِضَ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» الْحَدِيثِ. وَهَلْهُ سَرَتْ
 ٢٣٩ وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِالْإِفْرَارِ وَمَا نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، وَرُبِمَا
 ٢٤٠ يُعْرَفُ بِالنِّكَاهِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا التَّبِيحِيُّ الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى
 ٢٤١ مَا اعْتَرَفَ الْوَاضِعُ، إِذْ قَدْ يَكْذِبُ بَلَى تَرُدُّهُ، وَعَكَثَهُ نُضْرِبُ

الْمَقْلُوبُ

- ٢٤٢ وَقَسَمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِائِهِ لَا
 ٢٤٣ بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، كَيْ يُرْتَبَا فِيهِ، لِلاَعْرَابِ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا
 ٢٤٤ وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَاتٍ نَحْوًا مَتَحَانِهِمْ إِمَامًا الْفَنِّ
 ٢٤٥ فِي مَائَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادًا فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
 ٢٤٦ وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرَّوَاةُ نَحْوُ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

٢٣٨ - «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» رواه على الخطأ ابن ماجه ١/٢٤٢ (١٣٢٧).

٢٤٠ - الشَّبِيحِيُّ: هو الإمام ابن دقيق العيد؛ قيل له ذلك؛ لأنه وُلِدَ بِشِجِّ الْبَحْرِ بِسَاحِلِ يَنْبُعٍ. وتقدم عند الناظم البيت (٧٨) «ولأبي الفتح في الاقتراح...».

٢٤١ - انظر قول ابن دقيق العيد في: الاقتراح ص ٢٢٩، وتدريب الراوي ١/٣٢٣. وبجانب البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٢٤٤ - إمام الفن: هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. والقصة رواها: ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري ص ٦٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٢/٢٠، والباقي في التعديل والتجريح ١/٣٠٨، وذكرها ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٨٤، والسيوطي في التدريب ١/٣٤٥، والسخاوي في فتح المغيب ١/٣٢٠.

٢٤٦ - حديث: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» رواه البخاري في الأذان =

٢٤٧ حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبُنَائِي حَجَّاجٌ، أَعْنِي: ابْنَ أَبِي عُمَانَ

٢٤٨ فَظَنَّهُ عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرٌ بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِيرُ

تَنْبِيهَاتٌ

٢٤٩ وَإِنْ تَجِدُ مَثْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ، أَيْ: بِهَذَا فَأَقْصِدِ

٢٥٠ وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى الطَّرِيقِ؛ إِذْ لَعَلَّ جَاءَ أ

٢٥١ بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ، بَلْ يَقِفُ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ

٢٥٢ بَيَانَ ضَعْفِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فِي مَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ

٢٥٣ وَإِنْ تَرُدُّ تَقْلًا لِيُوَاهِ، أَوْ لِمَا يُشْكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادٍ هِمَا

٢٥٤ فَاتِّ بِمَرِيضٍ كَرِوِيٍّ، وَأَجْزِمِ بِثِقَلِ مَا صَحَّ كَقَالَ فَأَعَامَ

٢٥٥ وَسَمَلُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لِضَعْفِ، وَرَأَوْا

٢٥٦ بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنْ تَقْبَلُ رِوَايَتَهُ وَمَنْ تَرُدُّ

٢٥٧ أَجْمَعَ جُمْهُورُ أُمَّةٍ الْأَشْرُ وَالْفِقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

= ١٥٧/٢ (٦٣٧)، ومسلم في المساجد ١٠٢/٣ (١٣٦٤)، وأبو داود (٥٣٩ - ٥٤٠)،
والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٦).

٢٤٨ - مقابل البيت في هامش الأصل: «بيان حماد».

٢٥٦ - هذا القول منقول عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل
وغيرهم. انظر: الكفاية للخطيب ص ١٦٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦.

وبإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي،
قراءة بحث عليّ والجماعة سماعاً».

- ٢٥٨ بَانَ يَكُونُ ضَايِبًا مُعَدَّلًا أَيُّ: يَقِظًا، وَلَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا
- ٢٥٩ يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَجُودِي كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يُرْوَى
- ٢٦٠ يَعَامُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ إِنْ يَرُوهُ بِالْمَعْنَى، وَفِي الْعَدَالَةِ
- ٢٦١ بَانَ يَكُونُ مُسَلِّمًا ذَا عَقْلِ قَدْ بَلَغَ الْحُكْمَ سَلِيمِ الْفِعْلِ
- ٢٦٢ مِنْ فِسْقَةٍ أَوْ خَرَمٍ مُرْوَعَةٍ، وَمَنْ زَكَهُ عَدْلَانِ فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ
- ٢٦٣ وَصَحَّحَ اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
- ٢٦٤ وَصَحَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشُّهُرَةِ عَنْ تَرْكِيئِهِ، كَمَا لِكَ بَجَمِ السُّنَنِ
- ٢٦٥ وَلَا بِنِ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّ مَنْ عَنِ بِجَمَلِهِ الْعَامِ وَلَمْ يُوهَنْ
- ٢٦٦ فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى «يَحْمَلُ هَذَا الْعَامُ» لَكِنْ حَوْلِفَا
- ٢٦٧ وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبِطِ فَضَايِبًا، أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِئِي
- ٢٦٨ وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا ذِكْرِ لِأَسْبَابٍ لَهُ أَنْ تَثْقُلَا
- ٢٦٩ وَلَمْ يَسْرُوا قَبُولَ جَرْحِ أَهْمَا لِلْخُلْفِ فِيهِ أَسْبَابِهِ، وَرُبَّمَا

٢٥٨ - «أَيُّ يَقِظًا» في الأصل مضبوط بالوجهين وكتب عليها «معاً»، وهو كذلك عند أئمة اللغة. ففي مختار الصحاح «رجل يقظ: - بضم القاف وكسرهما - متيقظ حذر» مختار الصحاح ٣١٠/١.

٢٦٣ - «جَرْحًا وَتَعْدِيلًا» وفي (ظ): «جَرْحًا وَتَعْدِيلًا». وهكذا ضبطها في سائر المنظومة.

٢٦٦ - قول ابن عبد البر في التمهيد له ٢٨/١ وقد وافقه من المتأخرين ابن المواق. وانظر: تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله الجديع ٢٥١/١ لترى الفهم الصحيح لكلام ابن عبد البر رحمته الله.

وحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» رُوي عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَعَلِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَعَاذٍ وَغَيْرِهِمْ. انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ٢٨، ١١، وراجع التقييد والإيضاح ص ١١٤، والتمهيد ٥٨/١.

- ٢٧٠ اسْتُفْسِرَ أُجْرَجٌ فَأَمَّ يَقْدَحٌ، كَمَا
فَسَّرَهُ شُعْبَةُ بِالرَّكْضِ، فَمَا؟
- ٢٧١ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفَاظُ الْأَثَرِ
كَشَيْخِي الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
- ٢٧٢ فَإِنْ يُقَلُّ «قَلَّ بَيَانٌ مِنْ جُرْحٍ»
كَذَا إِذَا قَالُوا «لَيْتَ لَمْ يَصِحَّ»
- ٢٧٣ وَأَبَهُمُوا؛ فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا
أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا
- ٢٧٤ حَتَّى يُبَيِّنَ بِحَثِّهِ قَبُولَهُ
كَمَنْ أُولُوا الصَّحِيحَ حَرَجُوا لَهُ
- ٢٧٥ فِيهِ الْجَارِيَّةُ أَحْتِجَاجًا عِكْرَمَهُ
مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ تَرْجَمَهُ
- ٢٧٦ وَاحْتَجَّ مَسَامٍ مِنْ قَدْ ضَعَمَا
نَحْوُ سُؤْيِدٍ؛ إِذْ بَجَرَ مَا كَفَى
- ٢٧٧ قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَالِي
وَإِخْتَارَهُ تَأْمِيذُهُ الْغَزَالِي
- ٢٧٨ وَابْنُ الْخَطِيبِ: أَحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِهَا
- ٢٧٩ وَقَدَّمُوا أُجْرَجَ، وَقِيلَ: إِنَّ ظَهْرَهُ
مَنْ سَدَّ الْأَكْثَرَ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
- ٢٨٠ وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي
بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهَةُ الصَّرِيفِي

٢٧٠ - يحاذيه في الهامش من الأصل: «بيان الجرح».

٢٧١ - أمام البيت علامة بلاغ القراءة.

٢٧٣ - «إِذَا اسْتَرَابَا»، كذا في الأصل وعليها علامة تصحيح، وفي نسخة (ظ)، و(ط): «إِذَا اسْتَرَابَا». هذا جواب ابن الصلاح، وقد أجاب ابن كثير بجواب سديد أصاب به عين الصواب. انظر: الباعث الحثيث مع اختصار علوم الحديث ص ٨٨.

٢٧٤ - «قبوله»، وفي العجز: «لَهُ» في الأصل فيها الوجهان، وكتب عليها «معاً».

٢٧٦ - سُؤْيِدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَدَّثَانِيِّ، رَاوِي الْمَوْطَأِ، احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، مَاتَ سَنَةَ (٢٤٠هـ) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَأَفْحَشَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ الْقَوْلَ» التَّقْرِيْبُ (٢٦٩٠) وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ مَعْرُوفٌ: «لَوْ كَانَ لِي سَيْفٌ وَرِمْحٌ وَفَرَسٌ لَعَزَّوْتُ سُؤْيِدًا...».

٢٧٩ - «الْأَكْثَرُ» قَالَ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ ص ١٥٢: «هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَجَاءَ مُعْرَفًا كَمَا قَرَأَ فِي الشَّاذِ: «لَتَخْرُجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَدَلُّ»، وَفِي الْأَصْلِ وَ«س» بِالضَّمِّ «الْأَكْثَرُ».

- ٢٨١ وَقِيلَ: يَكْفِي، نَحْوَانُ يُقَالُ «حَدَّثَنِي الثَّقَةُ»، بَلْ لَوْ قَالَا
 ٢٨٢ جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْلَمْ أَسْمَ: لِأَنَّنَا قَدْ أَسْمَهُ
 ٢٨٣ وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرِدْهُ مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَدَهُ
 ٢٨٤ وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ عَلَى وَفَاقِ الْمَنْ تَصْحِيحًا لَهُ
 ٢٨٥ وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى النَّصْرِ
 ٢٨٦ وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْمُجْهُولُ؟ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَجْعُوعٍ:
 ٢٨٧ مَجْهُولٌ عَيْنٍ: مَنْ لَهُ رِوَايَةٌ فَقَطْ وَرَدَّهٗ الْأَكْثَرُ؛ وَالْقِسْمُ الْوَسْطَى:
 ٢٨٨ مَجْهُولٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لِدَلَالَةِ الْجَاهِرِ
 ٢٨٩ وَالثَّلَاثُ: الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطْ. فَقَدْ رَأَى لَهُ
 ٢٩٠ حُجَّةً فِي أَحْكَمِ بَعْضِ مَنْ مَنَعَ مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ، فَقَطَعَ
 ٢٩١ بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنَّ الْعَمَلَا يُشْبِهُ أَنَّهٗ عَلَى ذَا جُعِلَا
 ٢٩٢ فِي كُتُبِ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ خَبْرَةً بَعْضِ مَنْ يَهَا تَعَدَّرَتْ
 ٢٩٣ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضٌ يَشْهَرُ ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا، وَفِيهِ نَظَرُ
 ٢٩٤ وَانْخَلَفَ فِي مُبْتَدِئِ مَا كُفِّرَا قِيلَ: يَرُدُّ مُطْلَقًا، وَأَسْتَنْكَرَا

٢٨٤ - «أَوْ عَمَلَهُ - تَصْحِيحًا لَهُ» فِي نَسْخَةِ «س» عَلَيْهِمَا «مَعَا» يَعْنِي بِالضَّم - كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ - وَيَأْسَكَانِ الْهَاءَ.

٢٩٠ - سُلَيْمٌ: أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبِ الرَّازِي الشَّافِعِيُّ، مَاتَ غَرَقًا فِي بَحْرِ الْقَلْزَمِ سَنَةَ (٤٤٧هـ) لَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي الْفِقْهِ كَالْمَجْرَدِ، وَفِي التَّفْسِيرِ ضَوْءُ الْقُلُوبِ وَغَيْرَهَا.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١/١٤٤، والوافي بالوفيات ١٣/١١٤.

٢٩١ - انظر: علوم الحديث ص ٢٩٥.

- ٢٩٥ وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكُذْبَا
 ٢٩٦ لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ: أَقْبَلُ
 ٢٩٧ وَالْأَكْثَرُونَ وَرَأَهُ الْأَعْدَلَا
 ٢٩٨ فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ اتَّفَقًا، وَرَوَوْا
 ٢٩٩ وَالْحَمِيدِيُّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ
 ٣٠٠ أَيْ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ
 ٣٠١ وَأَطْلَقَ الْكُذْبَ، وَزَادَتْ مَنْ
 ٣٠٢ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي
 ٣٠٣ بِكَذِبٍ فِي خَبَرِ اسْتِقْطَا مَا
 ٣٠٤ وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ
 ٣٠٥ لَا تُشْبِثَنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ، فَقَدْ
 ٣٠٦ وَإِنْ يَرُدُّهُ بِإِلَّا أَدَّكَرُ، أَوْ
 نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسِبَا
 مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
 رَدُّوا دُعَاةَهُمْ فَقَطُّ، وَنَقَلَا
 عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
 بِأَنَّ مَنْ لَكَ ذِبٌّ تَعَمَّدَا
 وَإِنْ يَدُّهُ، وَالصَّيْرَفِيُّ مِثْلَهُ
 ضَعْفَ نَقْلًا لَمْ يَقُوبَعْدَ أَنْ
 أَبُو الْمُظَفَّرِ مَرَّ فِي أُجَايْفِ
 لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ
 فَقَدْ تَعَارَضَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ
 كَذَّبَهُ الْآخَرُ، وَارْدُدْ مَا حَجَّدَ
 مَا يَقْتَضِي نِسْيَانَهُ، فَقَدْ رَأَوْا

٢٩٦ - قول الشافعي حكاه الخطيب في الكفاية ص ١٤٩.

٢٩٨ - قول ابن حبان في كتابه المجروحين ٨١/١، والإحسان ١٤٩/١، والثقات ١٤٠/٦. وعدد الذين رموا بالبدع كالشيع، أو النصب أو القدر، الذين روى لهم الشيخان (٨١) رجلاً سرد أسماءهم السيوطي في تدريب الراوي ٣٨٩/١.

٣٠٠ - الصيرفي: هو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، توفي بمصر سنة (٣٣٠هـ)، وأقواله التي تنقل هي من كتابه شرح الرسالة للشافعي.

انظر: تاريخ بغداد ٤٤٩/٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥٨٠/١، ومعجم المؤلفين ٤٤٢/٣.

٣٠٥ - في نهاية البيت علامة بلاغ القراءة.

- ٣٠٧ الْحَكْمُ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ - وَحِكْيَ الْأِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
- ٣٠٨ كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ نَسِيَهُ سَهْمَيْلَ الَّذِي أَخَذَهُ
- ٣٠٩ عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدَ سَنٍ رَبِيعَهُ
- ٣١٠ وَالشَّافِعِيُّ نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ
- ٣١١ وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ
- ٣١٢ وَهُوَ شَبِيهُ أُجْرَةِ الْقُرْبَانِ
- ٣١٣ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَخَذَهُ
- ٣١٤ شُغْلًا بِهِ الْكَسْبُ جِزَارًا فَاقَا
- ٣١٥ وَرَدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ
- ٣١٦ أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ أَوْ قَدْ وَصِفَا
- ٣١٧ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ، وَمَا حَدَّثَتْ مِنْهُ
- ٣١٨ بَيْنَ لَهْ غَلَطَهُ فَمَا رَجَعَ
- ٣١٩ كَذَا الْحَمِيدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ
- وَحِكْيَ الْأِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
- نَسِيَهُ سَهْمَيْلَ الَّذِي أَخَذَهُ
- عَنْ نَفْسِهِ يَرُودِي لَنْ يُضِيعَهُ
- يُرْوَى عَنْ الْحِجِّ لِخَوْفِ التُّهْمِ
- إِسْحَاقُ، وَالرَّزِيُّ، وَابْنُ حَنْبَلٍ
- يُخْرِمُ مِنْ مَرْوَةَ الْإِنْسَانِ
- وَغَيْرُهُ تَرْخُصًا، فَإِنْ كَبِدُ
- أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ
- كَالتَّوْمِ وَالْأَدَاكَ كَلَامٍ أَصْلٍ
- بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً، أَوْ عُرْفَا
- أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ، ثُمَّ إِنَّ
- سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جُمَعَ
- وَابْنُ الْمُبَارَكِ رَأَوْهُ فِي الْعَمَلِ

٣٠٨ - يعني ما رواه أبو داود في سننه ٣/٣٤ (٣٦١٠)، والترمذي ٦١٨/٣ (١٣٤٣)، وابن ماجه ٤٩/٢ (٢٣٩٠) من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد. زاد أبو داود: أن عبد العزيز الداروردي قال: فذكرت ذلك لسهيل فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه ولا أحفظه.

٣١٠ - قال الشافعي لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء» الكفاية للخطيب ص ١٣٩.

٣١٧ - «وَمَا حَدَّثَتْ مِنْ أَهْلِ»: «مَا» هنا نافية، يعني: لم يحدث من أهل صحيح.

- ٣٢٠ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ، إِذَا
كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يَشْكُرُ ذَا
٣٢١ وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
٣٢٢ لِعُسْرِهَا، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ
٣٢٣ لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ بَأَنَّ
٣٢٤ وَأَنَّهُ يُرْوَى مِنْ أَصْلِ وَافِقًا
٣٢٥ لِنَحْوِ ذَاكَ الْبَيْهَقِيِّ، فَلَقَدْ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ٣٢٦ وَأَجْرُحُ وَالنَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ
٣٢٧ وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا، وَزِدْتُ
٣٢٨ فَأَرْفَعُ النَّعْدِيلَ مَا كَرَّرْتَهُ
٣٢٩ ثُمَّ يَلِيهِ «ثِقَةٌ أَوْ ثَبَتٌ أَوْ
٣٣٠ أَحْفَظٌ أَوْ ضَبْطٌ لِعَدْلِ، وَيَلِي
٣٣١ بِذَلِكَ «مَأْمُونًا خِيَامًا»، وَتَلَا
٣٣٢ الصَّدْقِ مَا هُوَ وَكَذَا «شَيْخٌ وَسَطٌ»

٣٢٠ - قال ابن الصلاح: «وفيه نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد

أو نحو ذلك». انظر: علوم الحديث ص ٣٠٦.

٣٢٢ - «يُثَبَّتْ» كذا في الأصل، وفي (ط) و(ظ): «يُثَبَّتْ».

٣٢٦ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابه الجرح والتعديل

٣٧/٢.

٣٣٢ - «وَكُذِّبَ» في (ط). «كُذِّبَ» بخلاف النسخ المخطوطة.

- ٣٣٣ «صَالِحُ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُقَارِبُهُ»
 «جَيْدُهُ» حَسَنُهُ مُقَارِبُهُ»
 ٣٣٤ «صُوبِيحٌ» صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»
 «أَرْجُو بِأَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ»
 ٣٣٥ «وَأَبْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: لَا
 بَأْسَ بِهِ فَتَقَةَ» وَنُقِلَا
 ٣٣٦ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ
 أَتَقَةَ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ
 ٣٣٧ كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُونًا
 أَلْتَقَةَ الثَّورِيِّ، لَوْ تَعُونَا
 ٣٣٨ وَرَبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَوَسَمَّ
 ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسَمُّ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ (٢)

- ٣٣٩ وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ «كَذَابٌ يَضَعُ»
 يَكْذِبُ «وَضَاعٌ» وَدَجَالٌ وَضَعُ
 ٣٤٠ وَبَعْدَهَا «مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ»
 وَسَاقِطٌ، وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
 ٣٤١ «وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ»
 وَسَكَتُوا عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ
 ٣٤٢ «وَلَيْسَ بِالثَّقَةِ ثُمَّ «رَدًّا»
 حَدِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا»
 ٣٤٣ «وَاهٍ بِمَرَّةٍ» وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا
 حَدِيثَهُ، وَارْمِ بِهِ «مُطْرَحٌ»

٣٣٥ - قول ابن معين في الكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٩، وتدريب الراوي ٤٠٥/١.

٣٣٦ - قول ابن مهدي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧/٢، والكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨.

(١) وأبو خلدَةَ: خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط، صدوق كما في التقريب (١٦٢٧).

٣٣٨ - «وَصَفَّ» الضمير راجع إلى ابن مهدي؛ فقد روى عنه أحمد بن سنان قال: كان ابن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث. راجع: علوم الحديث ص ٣٠٩، وفتح المغيب ١١٩/٢. وبيزاء البيت علامة بلاغ القراءة.

(٢) مراتب التجريح، هذا هو الصحيح. وفي (ظ): «مراتب التعديل» وهو سهو.

- ٣٤٤ «لَيْسَ بَشِيًّا» لَا يُسَاوِي شَيْئًا»
 ٣٤٥ «بِمَنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مَضْطَرِبِهِ»
 ٣٤٦ «وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ضَعْفٌ»
 ٣٤٧ «لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ»
 ٣٤٨ «لِلضَّعْفِ مَا هُوَ؛ فِيهِ خُلْفٌ طَعَنُوا»
 ٣٤٩ «تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ ذُكِرَ
- ثُمَّ ضَعِيفٌ، وَكَذَلِكَ جِيئًا
 «وَاهٍ وَضَعْفُوهُ» لَا يَحْتَجُّ بِهِ
 «وَفِيهِ ضَعْفٌ» تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
 «بِحُجَّةٍ بَعِيدَةٍ بِالْمُرْفُوعِ»
 فِيهِ، كَذَا سَيِّئٌ حِفْظٌ لَيْنٌ
 مِنْ بَعْدِ شَيْئًا بِحَدِيثِهِ أُعْتَبِرُ

مَتَى يَصِحُّ تَحْمِيلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ

- ٣٥٠ وَقَبِلُوا مِنْ مَسْأَلٍ تَحْمَلًا
 ٣٥١ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعَ
 ٣٥٢ إِحْضَارِ أَهْلِ الْعَامِ لِلصَّبِيَّانِ، ثُمَّ
 ٣٥٣ وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ
 ٣٥٤ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ٣٥٥ وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ
 ٣٥٦ فَكْتَبَهُ بِالصَّبْطِ، وَالسَّمَاعِ
- فِي كُفْرِهِ، كَذَا صَبِيٌّ حَمَلًا
 قَوْمٌ هُنَا، وَرَدَّ، كَالسَّطِينِ مَعَ
 قَبُولِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحَكْمِ
 عِنْدَ التُّرْبِيِّ أَحَبُّ حَيْثِ
 وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَمَا لُوفَهُ
 وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ
 حَيْثُ يَصِحُّ، وَبِهِ نِزَاعٌ

٣٥٠ - لم يشر الناظم إلى مستندهم في قبول ما تحمله في حال كفره ثم أداءه بعد إسلامه، وهو حديث جبير بن مطعم أنه قدم على النبي ﷺ في فداء أسرى بدر من المشركين فسمعه يقرأ في المغرب بسورة الطور... الحديث من صحيح البخاري في التفسير (٤٨٥٤) ٧٦٧/٨ مع الفتح، ومسلم في الصلاة (١٠٣٥) ٤٠٢/٢ مع النووي، والنسائي (٩٨٦)، وأبو داود (٨١١)، وابن ماجه (٨١٦).

- ٣٥٧ قَالَ خَمْسٌ لِلْجُمُهورِ، ثُمَّ أَحْبَبَهُ
قِصَّةُ مُحَمَّدٍ، وَعَقْلُ الْمَجَّةِ
٣٥٨ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ
وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
٣٥٩ بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ الْخِطَابُ
مُمِيزًا، وَرَدَّهُ الْجَوَابُ
٣٦٠ وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ فَرَجُلٌ
قَالَ: لِخَمْسِ عَشْرَةَ النَّحْمَلُ
٣٦١ يَجُوزُ، لَا فِي دُونِهَا، فَعَلَّطَهُ
قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
٣٦٢ وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
فَرَقَّ سَامِعٌ وَمَنْ لَا فَحَضَرَ
٣٦٣ قَالَ بِهِ أَحْمَدُ، وَابْنُ الْمُقَرَّبِ
سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذَنْبٍ

أقسامُ النَّحْمَلِ، وَأَوْلَاهَا: سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ

- ٣٦٤ أَعْلَى وَجُوهِ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
وَهِيَ ثَمَانٍ: لَفْظُ شَيْخٍ، فَأَعْلَمَ
٣٦٥ كِتَابًا أَوْ حِفْظًا، وَقُلُ: «حَدَّثَنَا»
سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرْنَا، أَنْبَأْنَا
٣٦٦ وَقَدَّمَ الْخَطِيبُ أَنْ يَقُولَا:
«سَمِعْتُ»؛ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ
٣٦٧ وَبَعْدَهَا: «حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي»
وَبَعْدَ ذَا: «أَخْبَرْنَا أَخْبَرَنِي»
٣٦٨ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهُ
مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا:
٣٧٠ وَقَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا» وَنَحْوُهَا
وَحَدَّثَنَا، لَكِنَّا

٣٥٧ - قصة محمود بن الربيع رواها البخاري في العلم «باب متى يصح سماع الصغير» ١/ ٢٢٥ (٧٦).

٣٦١ - «عقله» في المطبوع: «عَلَّقَهُ».

٣٦٣ - انظر: علوم الحديث ص ٣١٤، وتدريب الراوي ١/ ٤١٥، وفتح المغني ٢/ ١٤٢.

٣٦٦ - قول الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٠.

- ٣٧١ الْغَالِبُ اسْتَعَالَهَا مُذَاكَرَةً
 ٣٧٢ وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَى اللَّقِيُّ
 ٣٧٣ أَنْ لَا يَقُولَ ذَا لَغَيْرِ مَا سَمِعَ
 ٣٧٤ عُمُومُهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ، وَقَصْرُ

التَّائِيْفُ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

- ٣٧٥ ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا
 ٣٧٦ مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ سَمِعْنَا
 ٣٧٧ أَوْ لَا، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمْسِكُهُ
 ٣٧٨ قُلْتُ: كَذَا إِنْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ
 ٣٧٩ وَأَجْمَعُوا أَحَدَاهَا، وَرَدُّوْا
 ٣٨٠ وَأُخْلِفُ فِيهَا: هَلْ تَسَاوَى الْأَوْلَا
 ٣٨١ عَنْ مَالِكٍ وَصَحَّ بِهِ وَمُعْظَمُ
 ٣٨٢ مَعَ الْبُخَارِيِّ: هُمَا سَيَّانٍ
 ٣٨٣ قَدْ رَجَّحَا الْعُرْضَ، وَعَاكَسَهُ أَصْحَابُهُ

٣٧٢ - «عَرَفُوهُ» بِالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ فِي التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ: «عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ».

٣٧٣ - حجاج بن محمد الأعمور المصيصي، أبو محمد (٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٧، وسير أعلام النبلاء ٤٤٨/٩.

٣٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٢٠، وفتح المغيبي للعراقي ص ١٨٦، وفتح المغيبي للسخاوي ١٧٠/٢.

- ٣٨٤ وَجَوْدُوا فِيهِ: قَرَأْتُ أَوْ قُرِئْتُ
مَعَ «وَأَنَا أَسْمَعُ» ثُمَّ سَبَّرَ
- ٣٨٥ بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا
قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَتَّى مُنْتَهَا
- ٣٨٦ «أَشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ» لَا
سَمِعْتُ «لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَلَا
- ٣٨٧ وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ
مَنْعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدَارِ
- ٣٨٨ وَالنَّسِيُّ وَالتَّمِيْمِيُّ يَحْيَى
وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعْيَا
- ٣٨٩ وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سَفِيَانُ
- ٣٩٠ مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْحِجَازِ
وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
- ٣٩١ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
مَعَ ابْنِ وَهَبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
- ٣٩٢ وَمُسْلِمٍ وَجُلِّ أَهْلُ الشَّرْقِ
قَدْ جَوَزُوا «أَخْبَرْنَا» لِلْفَرْقِ
- ٣٩٣ وَتَمَّ النَّسِيُّ مِنْ غَيْرِهِمَا خِلَافِ
لِلنَّسِيِّ مِنْ غَيْرِهِمَا خِلَافِ
- ٣٩٤ وَالْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الَّذِي أَشْتَهَرُ
مُصْطَلِحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَثَرِ
- ٣٩٥ وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بَدَأَ أَعَادَا
قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ، حَتَّى عَادَا
- ٣٩٦ فِي كُلِّ مَثَلٍ قَائِلًا: «أَخْبَرَكَ»
إِذَا كَانَ قَالَ أَوْلًا: «حَدَّثَكَ»
- ٣٩٧ قُلْتُ: وَذَا رَأَيْ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا
إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ شَطَطُ

٣٩٢ - إزاء البيت علامة بلاغ القراءة.

٣٩٣ - صاحب الإنصاف: هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد التميمي المصري

الجوهري، وكتابه: «الإنصاف فيما بين الأئمة في ثنا وأنا من الاختلاف». انظر:

فتح المغيث للسخاوي ١٧٩/٢.

٣٩٥ - الذي أعاد: هو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه عنه البرقاني.

تَفْرِيعَاتُ

- ٣٩٨ وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلُ رِضًا وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَ
- ٣٩٩ فَبَعْضُ نَظَائِرِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ
- ٤٠٠ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ
- ٤٠١ وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ
- ٤٠٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا، وَقَدْ مَنَعَ
- ٤٠٣ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سَلِيمُ الرَّزِي
- ٤٠٤ كَذَا أَبُو نَصْرٍ، وَقَالَ: يُعْمَلُ
- ٤٠٥ وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَمِدَا
- ٤٠٦ «حَدَّثَنِي» فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا
- ٤٠٧ وَالْعُرْضَ إِنْ تَسَمَّعَ فَقُلْ «أَخْبَرَنَا»
- ٤٠٨ وَتَحْوَهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ رُويَا
- ٤٠٩ وَالشَّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَّانَ وَحْدَهُ
- ٤١٠ مُحْتَمَلٌ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ
- ٤١١ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ، وَالْوَحْدَةُ قَدْ
- ٤١٢ وَقَالَ أَحْمَدُ: اتَّبِعْ لَفْظًا وَرَدَّ
- وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَ
- وَكَثُرَ الْمُحَدَّثِينَ يَقْبَلُهُ
- مُسِيكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاخُ رَدُّ
- يُقَرَّرُ لَفْظًا، فَرَأَى الْمُعْظَمُ
- بَعْضُ أَوْلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ
- سَمَّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِي
- بِهِ. وَالْفَاطُ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ
- عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّبُوحِ فِي الْأَدَا
- وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا
- أَوْ قَارِعًا «أَخْبَرَنِي» وَاسْتُحْسِنَا
- وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا
- أَوْ مَعَ سِوَاهُ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
- الْجَمْعُ فِيمَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانَ
- اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ
- لِلشَّيْخِ فِيهِ أَدَائِهِ وَلَا تَعَدُّ

٤٠٤ - أبو نصر ابن الصباغ الشافعي، وهو صاحب الشامل الذي سيأتي عند الناظم في رقم (٥٤٣).

٤٠٥ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

- ٤١٣ وَمَعَ الْإِبْدَالِ فِي مَا صُنِّفَا
 الشَّيْخُ، لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا
 ٤١٤ بَأَنَّهُ سَوَى فَفِيهِ مَا جَرَى
 فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا فَيَرَى
 ٤١٥ بَأَنَّ ذَا فِيهِ مَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ
 بِاللَّفْظِ لَأَمَّا وَصَعُوا فِي الْكُتُبِ
 ٤١٦ وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ
 مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ بِامْتِنَاعِ
 ٤١٧ الْإِسْفَرَايِينِ مَعَ الْحَرَبِيِّ
 وَأَبْنِ عَدِيٍّ، وَعَنِ الصَّبْغِيِّ
 ٤١٨ لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا، قُلْ
 حَضَرْتُ، وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ
 ٤١٩ وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا كَتَبَ
 وَجَوَّزَ أَحْمَدُ، وَالشَّيْخُ ذَهَبُ
 ٤٢٠ بَأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفْصَلَ
 فَحَيْثُ فَهُمْ صَحِيحٌ، أَوْ لَا بَطْلًا
 ٤٢١ كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطِيِّ حَيْثُ عَدُو
 إِمْلَاءِ إِسْمَاعِيلَ عَدَا وَسَرَدُ
 ٤٢٢ وَذَلِكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا
 هَيْتُمْ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا
 ٤٢٣ إِنْ بَعْدَ السَّمْعِ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ
 فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَاتِ أَوْ أَقْلُ
 ٤٢٤ وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِزَمَ
 إِسْمَاعِيلُ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ وَقَعَ
 ٤٢٥ قَالَ ابْنُ عَتَابٍ: وَلَا غِنَى عَنِّي
 إِجَانَةٌ مَعَ السَّمَاعِ تُقْرَنُ

٤١٣ - انظر قول ابن الصلاح في: علوم الحديث ص ٣٢٦.

٤١٧ - «الإسفرائيني»: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق ركن الدين الشافعي الأصولي، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١١.

و«الحربي»: إبراهيم بن إسحاق الحربي، و«الصبغي»: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي الشافعي المحدث النيسابوري، توفي سنة (٣٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٠.

٤١٨ - «الحنظلي»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٢٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٥/٩.

٤٢٥ - ابن عتاب: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن محسن القرطبي (ت ٥٢٠هـ). انظر: =

- ٤٢٦ وَسئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ حَرَفَا
 ٤٢٧ لَكِنَّ أَبَوَيْ نَعِيمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ
 ٤٢٨ إِلَّا بَابُ يَرْوِي تِلْكَ الشَّارِدَةَ
 ٤٢٩ وَخَلْفُ بِنْتِ سَالِمٍ قَدْ قَالَ «نَا»
 ٤٣٠ مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ الْكُتَيْبِيُّ
 ٤٣١ كَذَا كَحَادِيثِ زَيْدِ أَفْتَى
 ٤٣٢ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ: كُنَّا نَقْعُدُ
 ٤٣٣ الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ، فَيَسْأَلُ
 ٤٣٤ وَكُلُّ ذَاتِ سَاهُلٍ، وَقَوْلُهُمْ:
 ٤٣٥ عَنَّا إِذَا أَوْلَى شَيْءٌ سُلَا
 ٤٣٦ وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ
 ٤٣٧ صَحَّ، وَعَنْ شُعْبَةَ: لَا تَرْوُوا لَنَا
- أَدْعَمَهُ؟ فَقَالَ: أَرْجُو يُعْفَى
 فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ، فَلَا يَسْعُ
 عَنْ مَفْهِمِهِمْ، وَنَحْوُهُ عَنْ زَائِدَةَ
 إِذْ قَاتَهُ «حَدَّثَ» مِنْ «حَدَّثْنَا»
 بِلَفْظِ مُسْتَمَلٍّ عَنِ الْمَلِيهِ أَقْتَفَى
 اسْتَفْهِمِ الَّذِي يَلِيكَ، حَتَّى
 لِلنَّخِيعِ، فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
 الْبَعْضَ عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّهُ يُنْقَلُ
 «يَكْفِي مِنْ الْحَدِيثِ شَمَهُ»، فَهُمْ
 عَرَفَهُ، وَمَا عَنَّا تَسَهَّلَا
 عَرَفْتَهُ بِصَوْتِ أَوْزِيِّ خُبْرٍ
 «إِنْ بِلَا لَّا»، وَحَدِيثُ أُمَّنَا

= الصلة ١/٣٣٢، وقوله في: الإلماع ص ٩٢.

قوله: «غنا» قال السخاوي: بالقصر للمناسبة - يعني بين الضرب والعروض يبقى كلاهما على مُتَعَلِّ (فَعُولُنْ)، وفي (ظ): «غناء» بالمد. وفي العجز: «تُقْتَرَنُ» ويجوز مد المقصور كما قال الشاعر:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَعْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ
 يريد «ولا غنى».

٤٣٥ - انظر: علوم الحديث ص ٤٢٩، والتقيد للعراقي ص ١٧٦.

٤٣٦ - «عَرَفْتَهُ»، يراجع البيت (٣٧٢)

٤٣٧ - «لنا» أي: الحجّة لنا. حديث: «إن بلا لَّا يؤذن بليل...» عند البخاري في صحيحه ١/١٣٣

(٦٢٠)، ومسلم في الصيام ٤/٢٠٢ (٢٥٣١)، والترمذي (٢٠٣)، والنسائي (٦٣٧).

٤٣٨ وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْتَعَهُ
الشَّيْخُ أَنْ يَرُوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
٤٣٩ كَذَلِكَ التَّخْصِصُ أَوْ رَجَعْتُ
مَا لَمْ يَقُلْ أخطاءٌ وَأَشَكَّكَتُ

الثالث: الحكايات

٤٤٠ ثُمَّ الْإِجَانَةُ تَلِي السَّمَاءَ
وَنُوِّعَتْ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعٍ
٤٤١ أَرْفَعُهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهُ
تَعْيِينُهُ الْمَجَازَ وَالْمَجَازَ لَهُ
٤٤٢ وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى
جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى
٤٤٣ نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقًا، وَهُوَ غَلَطٌ
قَالَ: وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ
٤٤٤ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِيِّ
قَوْلَانِ فِيهَا، ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي
٤٤٥ مَذْهَبِهِ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ مَنَعًا
وَصَاحِبُ الْحَاوِيِّ بِهِ قَدْ قَطَعَا
٤٤٦ قَالَا كَشُعبَةً، وَلَوْ جَانَرْتُ إِذَنْ
لَبَطَلَتْ رِجْلَهُ طَلَابِ السُّنَنِ
٤٤٧ وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَزْبِيِّ
إِبْطَالُهَا، كَذَلِكَ لِسَجْرِيِّ
٤٤٨ لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقْرَأَ
عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرًّا
٤٤٩ قَالُوا بِهَا، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ
بِهَا، وَقِيلَ: لَا، كَحُكْمِ الرُّسُلِ

= «أنا» يعني عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

٤٣٩ - مقابل البيت: علامة بلاغ القراءة.

٤٤٢ - قول الباجي في الإلماع لعياض ص ٨٩ - ٩٠.

٤٤٥ - القاضي حسين بن محمد المرزوقي الشافعي، له: كتاب التعليقة في الفقه الشافعي، توفي سنة (٤٦٢هـ). وانظر: السير ٢٦٠/١٨.

وصاحب الحاوي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي

(٤٥٠هـ)، له: الحاوي الكبير في الفقه الشافعي. انظر: سير أعلام النبلاء ١١/

١٦٢، وتاريخ بغداد ١٠٢/١٢.

٤٤٩ - «قالوا بها» وأشار في هامش الأصل في نسخة «به» وكذا في (ظ) و(س).

- ٤٥٠ وَالثَّانِي: أَنْ يُعَيِّنَ الْحُجَّازَ لَهُ دُونَ الْحُجَّازِ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
- ٤٥١ جُمُوهُورُهُمْ رِوَايَةٌ وَكَمَلًا وَأُخْلِفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
- ٤٥٢ وَالثَّلَاثُ: النَّعِيمُ فِي الْحُجَّازِ لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْحُجَّازِ
- ٤٥٣ مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَسْنَدِهِ ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ
- ٤٥٤ وَجَازَ لِأَمَوْجُودٍ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ قَا حَذَرِي
- ٤٥٥ وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَضِرٍ كَالْعُلَمَاءِ يَوْمَئِذٍ بِالشَّخْرِ
- ٤٥٦ فَإِنَّهُ إِلَى الْحُجَّازِ أَقْرَبُ قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ حَسِبُ
- ٤٥٧ فِي ذَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى إِجَازَةً لِيَكُونَ مِنْهُ مُنْحَصِرًا
- ٤٥٨ وَالرَّابِعُ: الْجَهْلُ مِنْ أُجِيزَتِهِ أَوْ مَا أُجِيزَ، كَأَجَزْتُ «أَزْفَلَهُ»
- ٤٥٩ بَعْضُ سَمَاعَاتٍ، كَذَا إِنْ سَمَى كِتَابًا أَوْ شَخْصًا، وَقَدْ تَسَمَّى
- ٤٦٠ بِهِ سِوَاهُ، ثُمَّ لَمَّا يَصِحُّ مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ لَا يَصِحُّ
- ٤٦١ أَمَّا الْمُسَمَّونَ مَعَ الْبَيَانِ فَلَا يَصْرُ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ
- ٤٦٢ وَتَبِعِيَ الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ مِنْ غَيْرِ عَدَّةٍ وَتَصَفَّحَ لَهُمْ
- ٤٦٣ وَالْخَامِسُ: التَّعْلِيْقُ فِي الْإِجَازَةِ مِنْ يَشَاؤُهَا الَّذِي أَجَازَهُ

٤٥٣ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٣٨٦، وأبو العلاء: هو الحسن بن أحمد العطار الهمداني.

٤٥٦ - الإلماع لعياض ص ١٠١.

٤٥٨ - «أزفلة» اسم للجماعة من الناس مثل: زرافة، والزجلة وغير ذلك. انظر: المنتخب لكراع ١٥/١.

٤٦٣ - مثل أن يقول: أجزت لمن شاء أن أجز له، أو من شاء أن أجز له فقد أجزت له.

- ٤٦٤ أَوْغَيْرُهُ مُعَيَّنًا، وَالْأُولَى
 ٤٦٥ مَعَا أَبُو يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ
 ٤٦٦ أَجْهَلُ إِنْ يَشَاؤُهَا، وَالظَّاهِرُ
 ٤٦٧ قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ
 ٤٦٨ وَإِنْ يَقُلْ: مَنْ شَاءَ يَرَوِي قَرِيبًا
 ٤٦٩ أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرِدُ
 ٤٧٠ وَالسَّادِسُ: الْإِذْنَ لِمَعْدُومِ تَبَعٍ
 ٤٧١ أَوْلَادِهِ وَنَسَلِهِ وَتَحْقِيقِهِ
 ٤٧٢ وَهُوَ أَوْهَى، وَأَجَازُ الْأُولَى
 ٤٧٣ بِالْوَقْفِ، لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدَّ
- أَكْثَرُ جَمَلًا، وَأَجَازُ الْكُلًّا
 مَعَ ابْنِ عُمَرُوسٍ، وَقَالَ: يَنْجِبُ
 بَطْلَانَهَا، أَفْتَى بِذَلِكَ طَاهِرُ
 أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ
 وَنَحْوَهُ الْأَزْدِيُّ حُجْرًا كَتَبَا
 فَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَدَ
 كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ^(١)
 حَيْثُ اتَّوَأَوْ وَخَصَّصَ لِمَعْدُومِ بِهِ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مُثَلًّا
 كِلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّيْحُ الْمُعْتَمَدُ

٤٦٤ - الصورة الثانية المعلقة بمشيئة الغير مثل: أجزتُ لمن شاء فلان. انظر: شرح السيوطي على الألفية ص ١٧٦، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٠٥.

٤٦٦ - «إِنْ يَشَاؤُهَا» كذا في الأصل، وفي هامشه نسخة «إِذْ» وكذا في (س) و(ظ) والمطبوع.

طاهر: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي، أبو الطيب الطبري - سبق ذكره عند الناظم قريباً رقم (٤٥٤) - وقد أفتى بذلك جواباً للخطيب البغدادي.

٤٦٧ - انظر في: فتح المغيث للعراقي ص ٢٠٥، وفتح المغيث ٢/٢٥١.

(١) قوله: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ» - تفعله الحشو دخلها زحاف مُزْدَوِّجٌ يسمى: الشَّكْلُ - وهو لا يدخل الرجز - فأصبحت مُسْتَفْعَلُنٌ هكذا [مُتَفَعِّلٌ = أَجَزْتُ لـ]. انظر: فتح الباقي/٣٣٢. قُلْتُ: وهذا لا يخفى على الناظم ولعله أشبع حركة اللام «لِفُلَانٍ» ضَرُورَةً كما وقع في الشعر كقول الشاعر:

وَإِنِّي حَوْ ثَمَّا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي
 مِنْ حَوْ ثَمَّا سَلَكُوا أَذْنُو فَاَنْظُرُ
 أراد: فَاَنْظُرُ. والله أعلم.

- ٤٧٤ كَذَا أَبُو نَصْرٍ، وَجَازَ مُطْلَقًا
 ٤٧٥ مَعَ ابْنِ عَمْرُسٍ مَعَ الْفَرَّجِ
 ٤٧٦ فِي الْوَقْفِ، فِي صِحَّتِهِ مَنِتَبَعًا
 ٤٧٧ وَالسَّابِعُ: الْإِذْنَ لِغَيْرِ أَهْلِ
 ٤٧٨ غَيْرِ مُمَيِّزٍ: وَذَا الْأَخِيرُ
 ٤٧٩ وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَافِرًا نَقْلًا، بَلَى
 ٤٨٠ وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا نَقْلًا
 ٤٨١ وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ
 ٤٨٢ مَعَ أَبُوئِيهِ، فَأَجَازَ، وَلَعَلُّ
 ٤٨٣ وَيَنْبَغِي الْبِنَاءُ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 ٤٨٤ وَالثَّامِنُ: الْإِذْنَ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
 ٤٨٥ وَبَعْضُ مَحْضَرِيَّ بِيَاضٍ بَدَلَهُ
 ٤٨٦ وَإِنْ يَقُلْ: أَجْرَتُهُ مَا صَحَّ لَهُ
 ٤٨٧ الدَّارِ قُطَيْنِي وَسِوَاهُ، أَوْ حَذَفُ
- بِحَدِّ الْخَطِيبِ، وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
 وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى أَسْتِوَاءِ
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعًا
 لِلأَخْذِ عَنْهُ، كَافِرٍ أَوْ مُطْفِلٍ
 رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْجُمْهُورُ
 بِحَضْرَةِ الْمَرْيَمِ تَتْرَافِعِلَا
 وَهُوَ مِنَ الْمُعْدُومِ أَوْلَى فِعْلًا
 قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَعَلَهُ
 مَا أَصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ
 هَلْ يُعَامُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ
 الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّنَا نُبْطِلُهُ
 وَإِنْ مُعِيثٌ لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
 أَوْ سَيَصِحُّ: فَصَحِيحٌ، عَمَلَهُ
 يَصِحُّ، جَازَ الْكُلُّ حَيْثُ مَا عَرَفَ

٤٧٥ - «مَعَ ابْنِ عَمْرُسٍ» فِي هَامِشِ الْأَصْلِ نَسْخَةٌ، وَفِي (ظ): «مِنْ ابْنِ...» وَالْعَيْنُ كَتَبَ عَلَيْهَا الْوُجْهَانَ «مَعًا».

٤٧٩ - قَوْلُهُ: «وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ...» الْبَيْتُ مِنْ زِيَادَاتِ الْعِرَاقِيِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَلَمْ يَمِيزْهَا بِ «قُلْتُ».

٤٨٥ - انْظُرْ: الْإِلْمَاعُ لِعِيَاضِ ص ١٠٦، وَعِلُومُ الْحَدِيثِ ص ٣٤١.

- ٤٨٨ وَالْتَّاسِعُ: الْإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا لِسَيِّخِهِ، فَقِيلَ: لَنْ يَجُوزَا عَلَيْهِ، قَدْ جَوَّزَهُ النَّقَّادُ وَاللَّارِقُطِيُّ، وَنَصْرُبَعْدَهُ ٤٨٩ وَرَدَّ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْتِمَادُ ٤٩٠ أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ ٤٩١ وَالْثَلَاثَا بِإِجَازَةٍ، وَقَدْ ٤٩٢ وَيَبْغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ ٤٩٣ بِلَفْظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ، لَمْ يَخْطُ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

- ٤٩٤ أَجَزْتُهُ: ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: قَدْ أَجَزْتُ لَهُ ٤٩٥ مِنْ عَالِمٍ بِهِ، وَمِنْ أَجَازِهِ عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا، وَسَيِّدُ أَبِي عَمْرٍو ٤٩٦ طَالِبُ سَامٍ، وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرَ ٤٩٧ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ ٤٩٨ وَاللَّفْظُ أَنْ يَجْزِيَ بِكُتُبٍ أَحْسَنُ

الرَّابِعُ: الْمَنَاقِلَةُ

- ٤٩٩ ثُمَّ الْمَنَاقِلَاتُ إِمَّا تَقْتَرِبُ بِالْإِذْنِ، أَوْ لَا، فَالَّتِي فِيهَا أُذِنَ

٤٩٣ - «لم يخط» من التخطي وهو التجاوز أي: لم يتعدَّ المُجَازُ الثاني إلى غيره، فليس له أن يروي إلا ما صحَّ عند شيخه فقط. انظر: شرح السيوطي ص ١٨٠، وشرح العراقي نفسه ص ٢١٢.
٤٩٤ - جُزْءٌ مَأْخِذُ الْعِلْمِ لابن فارس ص ٣٩، ومعجم مقاييس اللغة له ٤٩٤/١.
٤٩٦ - الوليد: هو ابن بكر، أبو العباس الغمري الأندلسي المالكي (ت ٣٩٢هـ) صاحب كتاب الوجازة في صحة الإجازة. انظر: جَدْوَةُ الْمُقْتَبِسِ لِلْحَمِيدِيِّ ص ٣٤٠، وسيأتي عند الناظم في البيت (٥٢٦).
أبو عمر: هو ابن عبد البر القرطبي، وقوله في جامع بيان العلم ١٨٠/٢.

- ٥٠٠ أَعْلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا
 ٥٠١ أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ
 ٥٠٢ وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ
 ٥٠٣ يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَأَرُوهُ
 ٥٠٤ بِأَنَّهَا تَعَادِلُ السَّمَاكَ
 ٥٠٥ إِسْحَاقُ وَالتَّوْرِيُّ مَعَ التُّغَابِ
 ٥٠٦ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا
 ٥٠٧ إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ
 ٥٠٨ أَمَا إِذَا نَأَوَلَكِ وَاسْتَرَدَّا
 ٥٠٩ مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَهُ
 ٥١٠ عَلَى الَّذِي عُنِيَ فِي الْإِجَازَةِ
 ٥١١ أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِيمًا
 ٥١٢ أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لِكِنْ اعْتَمَدَ
 ٥١٣ صَحَّ، وَالْإِبْطَالُ اسْتِيقَانًا
 ٥١٤ ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ
 ٥١٥ وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُتَأَوَّلِ
- أَعْطَاهُ مِلْكًا فَأَيْ عَامَرَةً، كَذَا
 عَرْضًا، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُتَأَوَّلِ
 ثُمَّ يَنَاقِلُ الْكِتَابَ مُحْضِرَهُ
 وَقَدْ حَكَوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ
 وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا، أُمَّتِنَا
 وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
 بِأَنَّهَا أَنْقَضَ، قُلْتُ: قَدْ حَكَوْا
 مُعْتَمِدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَهُ
 فِي الْوَقْتِ صَحَّ، وَالْمُجَازُ أَدَّى
 وَهَذِهِ لَيْسَتْ هَا مِنْ يَهُ
 عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ مَكَازَهُ
 أَمَا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْهَا
 مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ:
 وَإِنْ يَقُلُ: أَجْرَتْهُ إِنْ كَانَا
 يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ
 قِيلَ: تَصَحُّ، وَالْأَصْحَى بِأَطْلَاهُ

٥٠٥ - في الأصل: «وأحمد» وفي (ل) و(ظ) والمطبوع: «وأحمد».

٥١٣ - قوله: «وإن يقل: أجزته...» إلخ هذا كلام الخطيب في الكفاية ص ٣٢٩.

٥١٥ - قال النووي في التقريب: «لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء =

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُتَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ؟

- ٥١٦ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوَلَا فَمَا لَكَ وَأَبْتُ شَهَابٍ جَعَلَا
 ٥١٧ إِطْلَاقَهُ: «حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَا» يَسُوعُ، وَهُوَ لَا يُؤْفَ بِمَنْ يَرَى
 ٥١٨ الْعُرْضَ كَالسَّمَاعِ، بَلْ إِجَازَةُ بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
 ٥١٩ وَالْمُرْزُبَانِيَّ وَأَبُو نَعْمٍ: «أَخْبَرَا، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
 ٥٢٠ تَقْيِيدُهُ بِمَا يَبِيْتُ الْوَاقِعَا إِجَازَةً، تَنَاوَلَا، هُمَا مَعَا
 ٥٢١ «أَنْتَ بِي، أَطْلَقَ بِي، أَجَازَ بِي» سَوَّغَ بِي، أَبَا حَ لِي، نَاوَلَيْتُ
 ٥٢٢ وَإِنْ أَبَا حَ الشَّيْخُ لِلْمَجَازِ إِطْلَاقَهُ، لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ
 ٥٢٣ وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظٍ مُوَهِّمٍ «شَافَهَيْتِي، كَتَبَ بِي»، فَمَا سَأِمَ
 ٥٢٤ وَقَدْ أَتَى بِخَبَرِ الْأَوْزَاعِيِّ فِيهَا، وَلَمْ يَحْمِلِ مِنَ النَّزَاعِ
 ٥٢٥ وَلَفْظُ «أَنَّ» اخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ وَهَوَّمَ عَ الْإِسْنَادِ ذُو أَقْتِرَابِ
 ٥٢٦ وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ: «أَنْبَأْنَا»، كَصَاحِبِ الْوَجَازَةِ
 ٥٢٧ وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهَهُ بِالْأَذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَهُ

= وأصحاب الأصول وعابوا المحدثين المجوزين». تدريب الراوي ١/ ٤٧٤.

٥١٦ - رأيت في بعض النسخ: «مُتَاوَلًا» بدل «مَا نُوَلَا».

٥٢٢ - «وَإِنْ أَبَا حَ الشَّيْخِ...» معناه: «وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ الْمَجِيزُ لِلطَّلَبِ: أَجَزْتَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: حَدَّثَنَا وَ...» لا يجوز له ذلك؛ لأن إباحة الشيخ لا تغير الممنوع في المصطلح». تدريب الراوي ١/ ٤٨٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٤.

٥٢٥ - انظر قول الخطابي في: الإلماع ص ١٢٩، وعلوم الحديث ص ٣٥٣.

٥٢٦ - صاحب الإجازة هو: أبو العباس، الوليد بن بكر. تقدم عند الناظم رقم (٤٩٦) وسيأتي في رقم (٥٤٣).

- ٥٢٨ وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبِيهَتِي مُصْطَاحًا:
 «أَبَانًا إِجَانَةً، فَصَرَّحَا
 ٥٢٩ وَبَعْضٌ مِنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْلَ «عَنْ»
 إِجَانَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
 ٥٣٠ سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَاكُّ
 وَحَرْفُ «عَنْ» بَيْنَهُمَا فَمَشَرَكُ
 ٥٣١ وَفِي الْجَارِي: «قَالَ لِي»؛ فَجَعَلَهُ
 حِرْيَهُمْ لِلْعَرَضِ وَالْمُتَاوَلَةِ

الحريث

- ٥٣٢ ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ، أَوْ
 بِإِزْنِهِ عِنْدَهُ لِعَائِبٍ، وَلَوْ
 ٥٣٣ لِحَاضِرٍ، فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا
 أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ، أَوْ جَرَّدَهَا
 ٥٣٤ صَلَّى عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ
 قَالَ بِهِ أَيُّوبُ مَعَ مَنْصُورٍ
 ٥٣٥ وَاللَّيْثِ، وَالسَّمْعَانِ قَدْ أَجَازَهُ
 وَبَعْضُهُمْ صَحَّةَ ذَلِكَ مَنَعَا
 ٥٣٦ وَبَعْضُهُمْ صَحَّةَ ذَلِكَ مَنَعَا
 وَبِيكْتَفَى أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهُ
 ٥٣٧ قَوْمٌ لِلِاشْتِبَاهِ، لَكِنْ رُدًّا
 ٥٣٨ فَاللَّيْثُ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا:
 وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالزَّاهَةِ
 ٥٤٠ وَصَحَّ حَوْلَ التَّقْيِيدِ بِالْكِتَابَةِ

السكون: إسلام الشيخ

- ٥٤١ وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا
 يَرُويهِ أَنْ يَرُويَهُ؟ فَجَزَمَا

٥٣١ - في نسخة الرباط: «قوله: حيرتهم بكسر الحاء، هو أبو جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري نسبة للحيرة»، توفي سنة (٣١١هـ). وانظر: تذكرة الحفاظ ٧٦١/٢.

- ٥٤٢ بِمَنْعِهِ الطُّوسِي. وَذَا الْمُخْتَارُ
 وَبِعْدَهُ كَابُنِ جَرِيحٍ صَارُوا
 ٥٤٣ إِلَى الْجَوَانِرِ، وَابْنُ بَكْرِ نَصَرَهُ
 وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزْمًا ذَكَرَهُ
 ٥٤٤ بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بَأْتٍ لَوْ مَنَعَهُ
 لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
 ٥٤٥ وَرَدَّ، كَأَسْتَرْتَحَاءٍ مِنْ يَحْمَلُ
 لَكِنْ إِذَا صَحَّ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ: الوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

- ٥٤٦ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمَوْصَى لَهُ
 بِالْجُزْءِ مِنْ دَاوِقَضَى أَجَلَهُ
 ٥٤٧ يَرُويهِ، أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهُ
 وَرَدَّ، مَا لَمْ يُرِدِ الْوِجَادَةَ

الثَّامِنُ: الْوِجَادَةُ

- ٥٤٨ ثُمَّ الْوِجَادَةُ، وَتِلْكَ مَصْدَرٌ
 «وَجَدْتَهُ» مُوَلَّدًا لِيُظْهِرَ
 ٥٤٩ تَغَايِرَ الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ إِنْ تَجِدُ
 بِحِطِّ مَنْ حَاصَرَتْ أَوْ قَبْلَ مُحِدِّ
 ٥٥٠ مَا لَمْ يُحِدِّتْكَ بِهِ وَلَمْ يُحِزْ
 فَقُلْ: «بِحِطِّهِ وَجَدْتُ»، وَاحْتَرَزَ
 ٥٥١ إِنْ لَمْ تَتَّقِ بِالْحِطِّ قُلْ: «وَجَدْتُ»
 عَنْهُ، أَوْ إِذْ كُرِّ: «قِيلَ أَوْ ظَنَنْتُ»
 ٥٥٢ وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْأَوَّلُ
 قَدْ سَيَّبَ وَصَلًّا مَّا. وَقَدْ تَسَهَّلُوا
 ٥٥٣ فِيهِ بَعْنُ، قَالَ: وَهَذَا دُلْسُهُ
 تَقْبِحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنْ نَفْسَهُ

٥٤٢ - الطوسي: هو أبو حامد الغزالي محمد بن محمد الملقب بحجة الإسلام المتوفى سنة (٥٠٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩.
 وقوله في المستصفي في علم الأصول ١٦٥/١.
 ٥٤٣ - وصاحب الشامل: هو أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي المعروف بابن الصباغ (٤٠٠ - ٤٧٧هـ) له كتاب الشامل في الفقه الشافعي.
 انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٢، ومعجم المؤلفين ٤٦٩/٣.

- ٥٥٤ حَدَّثَنَا بِهِ، وَبَعْضُ أَذَى: حَدَّثَنَا، أَخْبَرَنَا، وَرَدَا
- ٥٥٥ وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ: إِنَّا الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ. وَبِالْوَجُوبِ جَزَمَا
- ٥٥٦ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الْأَمْثُوبُ وَالْبَنُ إِدْرِيسَ الْجَوَازَ نَسَبُوا
- ٥٥٧ وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ: قَالَ وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ
- ٥٥٨ بِالسُّخَّةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَّغَنِي» وَأَجْزَمُ بِرُوحِ حِلِّهِ لِلْفَطْنِ

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَصَبْطُهُ

- ٥٥٩ وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ
- ٥٦٠ عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ: «اَكْتُبُوا، وَكُنْ السَّهْمِي
- ٥٦١ وَيَنْبَغِي إِجْمَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشْكِلُ لِأَمَّا يُفْهَمُ
- ٥٦٢ وَقِيلَ: كُلُّهُ لِدَيْهِ ابْتِدَاءً وَأَكَّدُوا مُلْبِسَ الْأَسْمَاءِ
- ٥٦٣ وَتِلْكَ فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا مِشْرَعٌ تَقْطِيعُهُ الْحُرُوفُ فَهُوَ أَنْفَعُ

٥٥٧ - قوله: «ونحوها» في (ظ): «ونحوها». وفي (ل): القافية مطلقة محرقة «فقل» - يحصل، وفي الأصل و(س) بالإسكان «فقل - يحصل» قال الشيخ زكريا: «إن قرئ بإسكان اللام دخله القطع، أو بكسرها سلم منه لكن يجب كسر لام «فقل» وإسكان هاء «خطة» إجراءً للوصول مجرى الوقف». فتح الباقي ص ٣٦٩.

٥٦٠ - «على الجواز» فوقها في الأصل: «عن».

«اكتبوا» حديث: «اكتبوا لأبي شاه» عند البخاري في العلم ١/ ٢٧٢ (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبي داود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧).

والسهمي: عبد الله بن عمرو بن العاص، كما أخرج البخاري (١١٣) عن أبي هريرة قوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

٥٦٢ - «كله» كذا في الأصل، وفي (ل) و(ظ) و(س): «كله» بالجر فقط.

- ٥٦٤ وَتَمِيكُهُ أَمْحَطُ الدَّقِيقُ إِلَّا
لِضَيْقِ رَقِيٍّ أَوْ لِرَحَابِ فَلَا
٥٦٥ وَسَرُّهُ النَّعْلِيُّ وَالْمَشَقُّ كَمَا
سَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا
٥٦٦ وَيَنْقُطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلَ
أَوْ فَوْقَهُ فَلَامَةٌ، أَقْوَاكُ
٥٦٧ وَأَوْ فَوْقَهُ فَلَامَةٌ، أَقْوَاكُ
وَبَعْضُهُمْ يَحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
٥٦٨ وَبَعْضُهُمْ يَحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
وَإِنْ أَنْتَ بِرَمَزٍ رَاوٍ مَيِّزًا
٥٦٩ وَإِنْ أَنْتَ بِرَمَزٍ رَاوٍ مَيِّزًا
وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصَلًّا، وَارْتَضَى
٥٧٠ وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصَلًّا، وَارْتَضَى
وَكَمْ هُوَ أَفْضَلُ مُضَافٍ أَسْمِ اللَّهِ
٥٧١ وَكَمْ هُوَ أَفْضَلُ مُضَافٍ أَسْمِ اللَّهِ
وَكَتُبَ تَنَاءُ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا
٥٧٢ وَكَتُبَ تَنَاءُ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا
وَإِنْ يَكُنُ أَسْقَطًا فِي الْأَصْلِ. وَقَدْ
٥٧٣ وَإِنْ يَكُنُ أَسْقَطًا فِي الْأَصْلِ. وَقَدْ
وَعَلَّهُ قُيِّدَ بِالرُّوَايَةِ
٥٧٤ وَعَلَّهُ قُيِّدَ بِالرُّوَايَةِ
وَالْعَنْبَرِيُّ وَإِنْ الْمُدِينِيُّ بَيِّنًا
٥٧٥ وَالْعَنْبَرِيُّ وَإِنْ الْمُدِينِيُّ بَيِّنًا
وَاجْتَنِبِ لِرَمَزِهَا وَأَحْذَرَا
٥٧٦ وَاجْتَنِبِ لِرَمَزِهَا وَأَحْذَرَا

المقابلة

- ٥٧٧ ثُمَّ تَعَلَّيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ
إِجَانَةً أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ

٥٦٤ - «الدَّقِيقُ» فِي الْأَصْلِ كَأَنَّهَا «الرَّقِيقُ» لَكِنَّهُ صَحَّحَهَا فِي هَامِشِ الْأَصْلِ.

٥٧٠ - الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّوَايَةِ ١/٢٧٣.

٥٧٤ - «قُيِّدَ» فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهَانِ، وَفِي «س» «قُيِّدَ» بِالضَّمِّ. وَفِي النُّسخِ الْأُخْرَى «قُيِّدَ»، بِالْفَتْحِ.

٥٧٥ - الْعَنْبَرِيُّ: هُوَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ (٢٤٠هـ).

٥٧٧ - «وَلَوْ كَانَ إِجَانَةً» - فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَوْ كَانَ إِجَانَةً» =

- ٥٧٨ فَرَعٌ مُقَابِلٌ. وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ
 ٥٧٩ وَقِيلَ: بِأَمْعٍ نَفْسِهِ. وَاشْتَرَطًا
 ٥٨٠ وَتِي نَظَرِ السَّامِعِ حَيْثُ يَطْلُبُ
 ٥٨١ وَجَوْنَرُ الْأُسْتَاذِ أَنْ يَرُويَ مِنْهُ
 ٥٨٢ بَيْنَ، وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلٍ، وَلِيَزِدَ
 ٥٨٣ شَرْمَلَهُ. ثُمَّ اعْتَبِرَ مَا ذُكِرَا

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

- ٥٨٤ وَيَكْتَبُ السَّاقِطُ وَهُوَ اللَّحَقُ
 ٥٨٥ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ، وَلِيَكُنْ
 ٥٨٦ وَخَرَجَ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ
 ٥٨٧ وَبَعْدَهُ أَكْتُبُ «صَحَّحَ» أَوْ زِدَ «رَجَعَا»
 ٥٨٨ وَفِيهِ لَبْسٌ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ
 ٥٨٩ وَلِعِيَاضٍ: لَا تُخْرِجُ ضَبِّبٍ

= أَوْ أَصْلُ الشَّيْخِ.

٥٧٩ - أي أن اشترط بعضهم في صحة المقابلة أن تكون مع نفسه. قال ابن الصلاح: «وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا». علوم الحديث ص ٣٧٧.

٥٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٧٧، والكفاية للخطيب ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٥٨١ - وقوله: «الأستاذ» المراد به: أبو إسحاق الإسفراييني وقد تقدم عند الناظم.

٥٨٤ - «يُلْحَقُ» وفي (س) و(ل): «تُلْحَقُ».

٥٨٦ - «مُنْقَطِعًا» وفي (ط): «مُنْقَطِعًا». أي: خرج له من حيث سقوطه خطأ منعطفًا.

٥٨٩ - «ولعياض» في الإلماع له ص ١٦٤.

النَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيزُ، وَهُوَ التَّضْيِيبُ

- ٥٩٠ وَكَتَبُوا «صَحِيحًا» عَلَى الْمَعْرُضِ
 ٥٩١ وَمَرَضُوا فَضَبُّوا صَادًا تَمَدًّا
 ٥٩٢ وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِمْرَسَالِ
 ٥٩٣ يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ
 ٥٩٤ يَخْتَصِرُ النَّصْحِيحَ بَعْضُ يَوْمِهِمْ

الكَسْطُ وَالْمَحْوُ وَهُوَ الضَّرْبُ (١)

- ٥٩٥ وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبَعَدُ
 ٥٩٦ وَصِلَهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا
 ٥٩٧ أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ، وَالْإِصْفَرُ
 ٥٩٨ سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ
 ٥٩٩ فَأَبْقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا
 ٦٠٠ أَوْ اسْتَجِدَّ، قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفَّ

(١) «وَهُوَ الضَّرْبُ» أشار في هامش الأصل أن «هُوَ» ساقط في نسخة وهو كذلك في (س) و(ظ).

٥٩٧ - في أول البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٥٩٨ - قوله: «أَوْ لَا» يعني: أَوْ لَا تُعَلِّمُ عَلَى كُلِّ سَطْرِ بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى أَوَّلِ الْمَزِيدِ وَآخِرِهِ، وَفِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ: «أَوْلَى» وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي سَائِرِ النُّسخِ.

٦٠٠ - «اسْتَجِدَّ» أَي: أَبْقَى الْأَجُودَ مِنْهَا خَطًّا، وَالْأَبْيَنَ قِرَاءَةً.

«يُوصَفُ» أَصْلُهَا بِالْجَزْمِ وَحَرَكُ ضَرْبُ نَقْلٍ حَرَكَةُ الهمزِ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا.

الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرَّوَايَاتِ

- ٦٠١ وَوَيْبُنِ أَوْلَا عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِهِ، وَيُحْسِنُ الْعَيْتَانِ
٦٠٢ بِغَيْرِهَا يَكْتُبُ رَاوِ سُمِّيَا أَوْ رَمَزًا أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا
٦٠٣ بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوَقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

الِإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ

- ٦٠٤ وَاخْتَصَرُوا فِي كِتَابِهِمْ «حَدَّثَنَا» عَلَى «ثَنَا» أَوْ «نَا» وَقِيلَ: «دَثْنَا»
٦٠٥ وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرَنَا» عَلَى «أَنَا» أَوْ «أَرَنَا» وَالْبَيْهَقِيُّ «أَبْنَا»
٦٠٦ قُلْتُ: وَرَمَزُ قَالَ «إِسْنَادًا يَرِدُ قَافًا، وَقَالَ الشَّيْخُ: حَدَّثْنَا سِرْدُ
٦٠٧ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، كَذَا قِيلَ لَهُ» وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِدَا
٦٠٨ وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لِغَيْرِهِ «ح» وَانْطَقْنَ بِهَا، وَقَدْ
٦٠٩ رَأَى الرَّهَاطِيُّ بَانَ لَا تُقْرَأُ وَأَمَّا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى
٦١٠ بَعْضُ أَوْلِيَا الْعَرَبِ بَانَ يَقُولَا مَكَانَهَا: «أَحْدِيثٌ قَطُّ، وَقِيلَا
٦١١ بِلِحَاءِ تَحْوِيلٍ، وَقَالَ: قَدْ كُنِبَ مَكَانَهَا: «صَحَّ» فَحَامِنَهَا انْتَبُ

كِتَابَةُ التَّسْمِيحِ

- ٦١٢ وَيَكْتُبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً

٦٠٢ - «أَوْ رَمَزًا» هَذَا الظَّاهِرُ فِي الْأَصْلِ، وَكَأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ «رَمَزًا» ثُمَّ كَسَرَ الرَّاءَ، وَكَذَا فِي (س) وَ(ظ) بِالْفَتْحِ.

٦٠٦ - انظر: علوم الحديث ص ٣٨٥، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٥١.

٦٠٩ - الرَّهَاطِيُّ: الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَاطِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ عَسَاكِرَ (ت ٦١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧١/٢٢.

٦١٢ - «وَيَكْتُبُ» هَذَا الظَّاهِرُ مِنَ الْأَصْلِ، وَفِي (ظ) وَ(ل): «وَيَكْتُبُ».

- ٦١٣ مُورَخًا أَوْ جَبَّهَا بِالطَّمِّ
 ٦١٤ بِحِطِّ مَوْثُوقٍ بِحِطِّ عُرْفَا
 ٦١٥ إِنَّ حَضَرَ الْكُلَّ، وَالْإِسْتَمَى
 ٦١٦ وَبِعْرِ الْمُسْمَى بِهِ إِنْ تَسْتَعِرُ
 ٦١٧ فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَاسْمَعِيلُ
 ٦١٨ إِذْ خَطَّهُ عَلَى الرِّضَابِ دَلُّ
 ٦١٩ وَبِحِذْرٍ الْمَعَارُ تَطْوِيلًا، وَأَنْتَ
 أَوْ آخِرَ أُجْرَةٍ، وَالْإِظَاهَرُ
 وَلَوْ بِحِطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَى
 مِنْ ثِقَةٍ: صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْرًا
 وَإِنْ يَكُنْ بِحِطِّ مَالِكٍ سَطْرُ
 كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا
 كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلُ
 يُثَبِّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَيَّنْ

صِفَةُ رِوَايَةِ أَحَدِيثٍ وَأَدَائِهِ

- ٦٢٠ وَلَيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ عَرِي
 ٦٢١ وَعَنْ أَبِي جَنِيْفَةَ الْمَنْعُ، كَذَا
 مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ
 عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدِلَانِيِّ، وَإِذَا

٦١٦ - «المسمي به» الباء بمعنى فيه، أي: المكتوب اسمه في السماع ضمن السامعين.
 و«مَالِكٍ» أي كُتِبَ السماع بخط مَالِكِ الكتاب.

٦١٨ - قال البقاعي في النكت ص ٨ (الزهراني): قوله: «دَلُّ» ويجمُلُ فيهما القطع وهو حذف ساكن الوند من مستفعلن وإسكان متحركه، وهو جائز في مسطور الرجز لكنه مع الخبن ثقيل.

فلو قال: (بدل) لسلم من ذلك فكان أخف.

- «يُبَيَّنُّ» رأيته في غير نسخة، منها واحدة عليها خط المصنف بالمقابلة مضبوطة بضم حرف المضارعة... من «أبان» ليسلم من التوجيه، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد. النكت للبقاعي (الزهراني) ص ٩.

٦١٩ - «وَأَنْ يُثَبِّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ...» معناه: أَنْ يَحْذَرَ إِذَا نَسَخَ لِنَفْسِهِ فَرَعًا أَنْ يُثَبِّتَ سَمَاعَهُ فِيهِ قَبْلَ مَقَابَلَتِهِ بِالْأَصْلِ، إِلَّا أَنْ يُظْهَرَ فِي النُّقْلِ وَالْإِثْبَاتِ أَنَّ النُّسْخَةَ غَيْرَ مَقَابِلَةٍ. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣/١٢٣، وشرح السيوطي ص ٢٢١.

٦٢١ - والصيدلاني: هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المروزي، الفقيه المحدث (ت ٤٢٧هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٤٨، ومعجم المؤلفين ٣/٢٨٥، =

- ٦٢٢ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْهُ
 نَعْمَانَ الْمَنْعِ وَقَالَ ابْنُ أَحْسَنَ
 ٦٢٣ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي
 وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
 ٦٢٤ وَإِنْ يَغِيبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ
 جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رَوَايَتُهُ
 ٦٢٥ كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِيُّ
 لَا يَحْفَظَاتٍ يَضِطُّ الْمَرْضِيُّ
 ٦٢٦ مَا سَمِعَا، وَالْخَلْفُ فِي الضَّرِيرِ
 أَقْوَى، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

- ٦٢٧ وَلَيْزُومِنِ أَصْلٍ، أَوِ الْمُقَابَلِ
 بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بِالسَّاهِلِ
 ٦٢٨ قَمَابِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُخِذَا
 لَدَى الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَا
 ٦٢٩ أَيُّوبُ، وَالْبُرْسَانُ قَدْ أَجَازَهُ
 وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ
 ٦٣٠ وَإِنْ يُخَالَفُ حِفْظُهُ كِتَابَهُ
 وَلَيْسَ مِنْهُ، فَرَأَوْا صَوَابَهُ
 ٦٣١ أَحْفَظَ مَعَ تَيَقُّنٍ، وَالْأَحْسَنُ
 الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ تَيَقَّنُ

الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

- ٦٣٢ وَلَيْزُومِنِ الْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ
 مَدْلُولَهَا، وَغَيْرُهُ فَالْمَعْظَمُ

= وابن هداية ص ١٥٢، وكمّل برهان الدين العجمي ما لم ينظمه العراقي:
 وَصَوَّبَ الشَّيْخُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي
 انظر: النكت الوفية للبقاعي ص ٢٣ (الزهراني)، وفتح المغيث ١٢٧/٣.
 واقترح البقاعي أن يكون كالتالي:
 وَصَوَّبَ الشَّيْخُ مَقَالَ الْأَكْثَرِ إِنْ كَانَ قَدْ قَابَلَهُ لَا يَمْتَرِي
 ٦٢٩ - البُرْسَانُ: بحذف ياء النسب ضرورة، وهو: محمد بن بكر بن عثمان، أبو عثمان
 البصري (٢٠٤هـ).

٦٣٣ أَجَازَ بِالْمَعْنَى، وَقِيلَ: لَا تُخْبِرُ وَالشَّيْخُ فِي النَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ
٦٣٤ وَلَيْقِلُ الرَّوِيُّ: بِمَعْنَى، أَوْ: كَمَا قَالَ، وَنَحْوَهُ كَسَلِ أَبُ هَمَّا

الإفصاح على بعض أحاديث

٦٣٥ وَحَدَفَ بَعْضَ الْمُتَرِّفِ فَأَمْنَعُ أَوْ أَحْبَزُ أَوْ إِنِ أُنْتَمَّ، أَوْ لِعَالِمٍ، وَمِزُ
٦٣٦ ذَا بِالصَّحِيحِ إِنِ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ النَّعْيِ قَدْ ذَكَرَهُ
٦٣٧ وَمَا لِي تَهَمَّةٌ أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَبَى، فَجَازَ أَنْ لَا يُجْمَلَهُ
٦٣٨ أَمَا إِذَا قُطِعَ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ أَلِ الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

السَّمِيعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَاثِ وَالْمُصَحِّفِ

٦٣٩ وَلِيُحَذِرِ اللَّحَاثَ وَالْمُصَحِّفَا عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا
٦٤٠ فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ «مَنْ كَذَبَا» فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا
٦٤١ وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ أَدْفَعُ لِلنَّصِيحِيِّ فَاسْمَعْ وَادَّابِ

إِصْلَاحُ اللَّحْنِ وَأَخْطَا

٦٤٢ وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لِحْنٌ أَوْ خَطَا فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا

٦٤١ - قوله: «وادَّاب» في الأصل بهمزة القطع: «وَأَدَّاب» والصحيح ما كتبت وهو الموافق لسائر النسخ.

٦٤٢ - ذكر ابن الصلاح ذلك عن ابن سيرين، وعبد الله بن سخبيرة، وقال: وهذا غلو من مذهب اتباع اللفظ، والمنع بالرواية بالمعنى. انظر: علوم الحديث ص ٤٠١.
وفات الناظم أن يذكر المذهب الثالث: وهو لا يجوز له أن يرويه أصلاً لا على الخطأ ولا على الصواب؛ أما الصواب فهو لم يسمعه كذلك، وأما الخطأ فالنبي ﷺ لم يقله، وهذا قول العز بن عبد السلام حكاه ابن دقيق في الاقتراح ص ٢٦٢. قلت: وكان العراقي أعرض عن ذكره لبعده وغرابته.

- ٦٤٣ وَمَذْهَبُ الْمُحْصَلِينَ يُصَاحُّ
وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ
- ٦٤٤ فِي اللَّحْرِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ
وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ
- ٦٤٥ وَيَذَكُرُ الصَّوَابُ جَانِبًا، كَذَا
عَزَاكَرُ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخِذَا
- ٦٤٦ وَالْبَدْعُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدُّ
وَأَصْلِحِ الْإِصْلَاحَ مِنْ مَتْنٍ وَرَدَّ
- ٦٤٧ وَتَلَيُّتُ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ
كَابِنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ
- ٦٤٨ وَالسَّقْطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقَ أَفِّ
بِهِ، يَزَادُ بَعْدَ «يَعْنِي» مُشَبَّهًا
- ٦٤٩ وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِيهِ
كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ ابْنُ يَعْرِفِ
- ٦٥٠ صِحَّتَهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ
كَمَا إِذَا شَبَّهَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
- ٦٥١ وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَمَا اسْتَشْكَلِ
كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلَيْسَ أَلِ

اِخْتِلَافُ الْفِطْرِ الشُّيُوخِ

- ٦٥٢ وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ
مَتْنًا مَعْنَى لَا يَلْفِظُ فَقَنْعُ
- ٦٥٣ يَلْفِظُ وَاحِدٍ وَسَمِيَ الْكُلُّ صَحِيحًا
عِنْدَ مُجِزِي النَّقْلِ مَعْنَى، وَرَدَّحُ
- ٦٥٤ بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ»، أَوْ مَعَ «قَالَ»
وَمَا بَعْضُ ذَا وَذَا، وَقَالَ:

٦٤٧ - لا يفهم من البيت أن هذا فيما ظن الراوي أنه سقط من الأصل، ولذا غيره البقاعي بقوله:
وَيَزِيدُ عِنْدَ السَّقْطِ مَا لَا يَكْثُرُ فِي الْأَصْلِ كَابِنٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ
انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية ص ٨٠ (الزهراني).

٦٥٤ - قوله في آخر البيت: «وَقَالَ» الضمير للواحد، والألف للإطلاق زائدة. والمعنى أن
الراوي إذا أتى ببعض لفظ هذا الشيخ، وببعض لفظ الآخر ولم يبين أحدهما من
الآخر صح لهم ذلك سواء قال: اقتربا في اللفظ أم لم يقل ذلك.
انظر: فتح المغيث للعراقي ص ٢٧٠، والنكت الوفية ص ٨٥، وفتح المغيث
للسخاوي ١٨٤/٣.

٦٥٥ «اقْتَرَبَا فِيهِ اللَّفْظُ، أَوْلَمَ يَقُلِ صَحَّ لَهُمْ، وَالْكَتُبُ إِن تَقَابَلِ
٦٥٦ بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شَيْوْخِهِ، فَهَلَّ يُسَمِّي الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ؟ اِحْتَمَلُ

الرِّيَاذَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

٦٥٧ وَالشَّيْخُ إِذَا يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبِ مَنْ فَوْقَهُ، فَلَا تَزِدْ، وَاجْتَنِبِ
٦٥٨ إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ «هُوَ» أَوْ «يَعْنِي» أَوْجِعْ بِأَنَّ وَانْسُبَنَّ الْمُعْنَى
٦٥٩ أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أُتِمَّ النَّسَبُ فِي أَوْلِ الْجُرْمِ فَقَطْ، فَذَهَبَا
٦٦٠ الْأَكْثَرُونَ لِحَوَانِ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ، وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمُّ

الرِّوَايَةُ مِنَ الشَّيْخِ الَّتِي اسْتَدَاهَا وَاحِدٌ

٦٦١ وَالنُّسْخُ الَّتِي بِاسْتِنَادِ قَطْ تَجَدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ
٦٦٢ وَالْأَتْلَبُ الْبَدْعُ بِهِ، وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ «وَبِهِ»، وَالْأَكْثَرُ
٦٦٣ جَوَّزَ أَنْ يُفْرِدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ لِأَخِذِ كَذَا، وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ
٦٦٤ وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتِنَاطًا، وَخُلْفًا مَارَفَعُ

تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

٦٦٥ وَسَبَقَ مَتْنٌ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدِ لَا يَمْتَنِعُ التَّوَصُّلُ، وَلَا أَنْ يُبْتَدِيَ

٦٥٨ - «نَحْوُ» بِالْفَتْحِ فِي الْأَصْلِ وَفِي نَسْخَةِ «س»، وَهَكَذَا فِي مَوَاضِعَ مِثْلِهَا تَقَدَّمَتْ. وَلَعَلَّهُ نَصَبُهَا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ. وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ هُوَ الضَّمُّ عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ وَالتَّقْدِيرُ: «وَذَلِكَ نَحْوُ...»: وَيَعِزُّ عَلَى النَّفْسِ مَخَالَفَةُ مَا فِي هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ الْمُعْتَمَدَيْنِ.

٦٦١ - قَوْلُهُ: «قَطْ» بِضَمِّ الطَّاءِ مَخْفَفَةٌ لُغَةٌ مِنْ خَمْسِ لُغَاتٍ فِي «قَطَّ وَمَعْنَاهَا: حَسَبُ. وَفِي (ل): «فَقَطَّ».

٦٦٣ - «بِالسَّنَدِ» فِي (ل): «فِي السَّنَدِ».

٦٦٦ رَاوِ كَذَا بِسَنَدٍ فَمَتَّجِهِ وَقَالَ: خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجُهُ

٦٦٧ فِي ذَا كَبَعْضِ الْمُتَنِّ قَدَّمْتَ عَلَى بَعْضٍ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ»

٦٦٨ وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَثْنٍ: «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ» يُرِيدُ مَثْنًا قَبْلَهُ

٦٦٩ فَلَا ظَهْرَ الْمَنْعِ مِنْ أَنْ يُكْمِلَهُ بِسَنَدِ التَّائِيْدِ، وَقِيلَ: بَلْ لَهُ

٦٧٠ إِنْ عَرَفَ الرَّوْعِيَّ بِالتَّخْفِظِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلسَّلْفِظِ

٦٧١ وَالْمَنْعِ فِي «نَحْوٍ» فَقَطُّ قَدْ حَكِيَا وَذَاعَ عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بُنْيَا

٦٧٢ وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ «مِثْلَ مَثْنٍ» قَبْلُ وَمَثْنُهُ كَذَا وَيُنْبِغِي

٦٧٣ وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَثْنٍ لَمْ يَسُقْ «وَذَكَرَ أَحَدِيْثَ» فَالْمَنْعُ أَحَقُّ

٦٧٤ وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا أَخْبَرَ يُرْجَى أَحْوَاؤُ، وَالبَيَانُ الْمُعْتَبَرُ

٦٧٥ وَقَالَ: إِنْ نَجَزَ فَبِالْإِجَابَةِ لِمَا طَوَى، وَاعْتَفَرُوا إِفْرَاةَ

إِبْدَالِ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَاكُسُهُ

٦٧٦ وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيِّ أَبْدَلَا فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَاكُسٍ فُعِلَا

٦٧٧ وَقَدْ رَجَا جَوَانِزَهُ ابْنُ حُنَيْلٍ وَالتَّوْوِيْصُ صَوَّبُهُ، وَهُوَ حَلِي

٦٦٦ - انظر: علوم الحديث ص ٤١١، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٧٥.

٦٧٤ - هذا قول أبي بكر الإسماعيلي، فيما حكاه عنه أبو بكر البرقاني.

٦٧٥ - انظر: علوم الحديث ص ٤١٥.

٦٧٧ - فيما روي عن ابنه قال: قلت لأبي: يكون في الحديث قال رسول الله ﷺ، فيجعل الإنسان: قال النبي ﷺ؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس. انظر: الكفاية للخطيب

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعِ مِزَالِ الْوَهْنِ أَوْ عَنِ جُلَيْبِ

- ٦٧٨ ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالْمُذَاكِرَةِ بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهِيَ خَامِرُهُ
 ٦٧٩ وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ: وَاحِدٌ جَرِحَ لَا يَحْسُنُ الْحَدْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ
 ٦٨٠ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى، فَامَّ يُوْفُّ وَالْحَدْفُ حَيْثُ وَثِقًا فَهُوَ أَخْفُّ
 ٦٨١ وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَةٌ أَجْزِئًا مَيِّزٌ يَجْلِطُ جَمْعُهُ
 ٦٨٢ مَعَ الْبَيَانِ، كَحَدِيثِ الْإِفْكِ وَجَرِحُ بَعْضُ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ
 ٦٨٣ وَحَدْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي الصُّورَتَيْنِ امْتِنَاعٌ لِلزِّيَادِ

آدَابُ الْمُحَدَّثِ

- ٦٨٤ وَصَحَّ النَّبِيُّ فِي التَّحْدِيثِ وَاحْرِضْ عَلَى تَشْرِكِ الْحَدِيثِ
 ٦٨٥ ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاسْتَسَلِّ وَاسْتَعْمِلِ طِيبًا وَتَسْرِيحًا وَزَبْرًا مُعْتَبَرًا
 ٦٨٦ صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ، وَاجْلِسْ بِأَدَبٍ وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ، وَهَبْ

= وقوله: «والنوي» هذا من زيادات الناظم على ابن الصلاح، ولم يميزه؛ لأنه ظاهر أن النووي بعد ابن الصلاح. انظر: تدريب الراوي ١/ ٥٦٠، وفتح المغيبي للعراقي ص ٢٧٨.

٦٨٠ - قوله: «وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى» هذا قول الخطيب ونصه: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويذكر الثقة ثم يقول: وآخر كناية عنه المجروح قال: وهذا القول لا فائدة فيه».

انظر: الكفاية ص ٤١٦، وانظر تعقب البلقيني له في: محاسن الاصطلاح ص ٤١٧.

٦٨٢ - حديث الإفك الطويل عند البخاري ٣٣٢/٥ (٤٦٦١)، ومسلم ١٠٣/٩ (٦٩٥١).

والشاهد منه قول الزهري: «عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي.. قال: وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة...».

- ٦٨٧ لَمْ يَخْلُصِ النَّيَّةَ طَالِبُ فَعَمُّ، وَلَا تُحَدِّثُ بِحِلَالٍ أَوْ ابْنِ تَقْمُ
- ٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ حَيْثُ احْتَجَّ لَكَ فِي شَيْءٍ عَارُوهُ، وَابْنَ خِلَادٍ سَلَكَ
- ٦٨٩ بَأَنَّهُ يُحْسِنُ لِلْخَمْسِينَ سَاعًا، وَلَا بَأْسَ لِارْتَبَعِينَ
- ٦٩٠ وَرَدَّ، وَالشَّيْخُ بَغَيْرِ الْبَارِعِ خَصَّصَ، لَا كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِي
- ٦٩١ وَيُنَبِّئِي الْأَمْسَاكُ إِذْ يَخْشَى الْمَهْرُ وَابْنَتَيْنِ ابْنَ خِلَادٍ جَزَمَ
- ٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتٌ عَقْلٌ لَمْ يَبْلُ كَانَسِ، وَمَا لَكَ، وَمَنْ فَعَلُ
- ٦٩٣ وَالْبَغْوِيُّ وَالْمُهْجِيُّ وَفِيهِ كَالطَّرِيقِ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ
- ٦٩٤ وَيُنَبِّئِي إِمْسَاكُ الْأَعْمَى ابْنُ مُحَمَّدٍ وَأَنْ مَنْ سِيلَ بَجْرَةٍ قَدْ عَرَفَ
- ٦٩٥ رُجْحَانُ رَأَوْ فِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحْقُ
- ٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْإِخْتِصَانَهُ بِلَدِّ، وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ

٦٨٨ - ابن خلد: هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلد الرامهرمزي المحدث الحافظ الأديب المتوفى نحو (٣٦٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٦١، ومعجم الأدباء ٥/٩، وقوله في كتابه المحدث الفاصل ص ٣٥٢.

٦٩١ - قول الرامهرمزي (ابن خلد) في المحدث الفاصل ص ٣٥٤، والإلماع لعباس ص ٢٠٤، وفتح المغيث ٣/٢٣٤.

٦٩٣ - البغوي: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، ولد سنة (٢١٤هـ) وتوفي في (٣١٧هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٢٧٣.

والهجمي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي البصري (بعد ٢٥١ - ٣٥١هـ). سير أعلام النبلاء ٥٢٥/١٥.

وَالطَّبْرِيُّ: أَبُو الطَّيِّبِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبْرِيِّ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ). قال الخطيب: مات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة (٤٥٠) وله مائة وستان.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٦٨٨.

- ٦٩٧ وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ
 ٦٩٨ وَاحْذُ وَصَلِّ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا
 ٦٩٩ وَاعْتَقِدْ لِلْإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ
 ٧٠٠ تَكْرُجُ مَوْعٍ فَأَتَّخِذُ مُسْتَمَلِيًا
 ٧٠١ بَعَالٍ أَوْ فَكَايِمًا يَتَّبِعُ مَا
 ٧٠٢ وَاسْتَحْسِنُوا الْبَدْءَ بِقَارِيءٍ تَلَا
 ٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةَ ثُمَّ أَقْبِلِ
 ٧٠٤ لَهُ، وَصَلَّى وَتَرْضَى رَافِعًا
 ٧٠٥ وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
 ٧٠٦ لِأُمَّةٍ، فَجَازِمٌ مَا لَمْ يَكُنْ
 ٧٠٧ وَارُو فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْخٍ قَدَّمَ
 ٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ
 ٧٠٩ عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرَمَتِي،
- عَلَيْهِمْ، وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ
 فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتَمِهِ مَعَا
 أَرْفَعِ الْإِسْمَاعِي وَالْأَخْذِ، ثُمَّ آتِ
 مُحْصَلًا ذَا يَقْضَاهُ مُسْتَوِيًا
 يَسْمَعُهُ مَبْلَغًا أَوْ مَفْهِمًا
 وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بِسْمَلَا
 بِقَوْلٍ: «مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَأَبْهَلُ
 وَالشَّيْخُ مُرْجَمُ الشُّيُوخِ وَدَنَا
 كَعُنْدَرٍ أَوْ وَصَفِ نَقْصِ أَوْ نَسَبِ
 يَكْرَهُهُ كَابِتِ عُلْيَةَ فَصْنُ
 (أَوْلَاهُمْ)، وَأَنْتَقَهُ وَأَفْهِمِ
 عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ، وَأَعْتَمِدْ
 وَاجْتَنِبِ الْمَشْكَالَ خَوْفَ الْفَتَنِ

- ٧٠٣ - «فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ» بالفتح كما في الأصل، وعاملهما محذوف تقديره «وذكر الحمد والصلاة» وفي (س) «فالحمدُ فالصَّلَاةُ» بالضم وهو الأظهر.
- ٧٠٥ - «كَعُنْدَرٍ» لقب لمحمد بن جعفر الهذلي البصري (ت ١٩٣هـ). وسيصرح به الناظم في البيت (١٧٥).
- ٧٠٧ - «أَوْلَاهُمْ» في الأصل، وفي هامشه، وعليها تصحيح، وفي أسفل السطر «أعلام» وعليها تَضْيِيبٌ.
- ٧٠٩ - «الْفَتْنُ» بسكون التاء المثناة، كما في الأصول. وفي المطبوع: «الْفَتْنُ» بالتحريك.

- ٧١٠ وَاسْتَحْسِنَ الْإِنْشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ
بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
٧١١ وَإِنْ خَرَجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِينٌ
جَالِسَ الْأِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
٧١٢ وَلَيْسَ بِالْأِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ
نِعْمَتِي عَنِ الْعَرْضِ لَزِيغٍ يَحْمِلُ

أَدَبُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

- ٧١٣ وَأَخْلِصِ النَّيَّةَ فِي طَلْبِكَ
وَجِدَّ، وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْرِكَ
٧١٤ وَمَا يُهْمُ، ثُمَّ سُدَّ الرَّجُلَا
لِغَيْرِهِ، وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا
٧١٥ وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ
وَالشَّيْخُ يَجَلُّهُ وَلَا تَتَأَقَّلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجَرُ
وَلَا تَكُنْ يَمْتَعَكَ التَّكَبُّرُ
٧١٧ أَوْ أَحْيَاكَ طَلْبُ، وَاجْتَنِبِ
كَمْ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْ مُمْ وَكُنْ
٧١٨ مَا اسْتَفِيدُ تَالِيًا وَنَازِلًا
لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صَيْتًا عَاطِلًا
٧١٩ وَمَنْ يَقُلُ: «إِذَا كُنْتُ قَمِشًا»
ثُمَّ «إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِشًا»
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْهُ ذَا، وَالْكِتَابُ تَمِّمُ
سَمَاعَهُ لَا تَسْتَنْخِبُهُ تَنْدَمُ
٧٢١ وَإِنْ يَضُوقَ حَالَ عَمْرٍ اسْتِيعَابِهِ
لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصَرَ اسْتَعَانَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ
كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ

٧١٢ - في الهامش بلاغ بخط الحافظ ابن عمار بالقراءة عليه: بَلَغَ عَرْضًا وَسَمَاعًا (الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي الشافعي) من صدره صاحبه الفطن بحفظها عليّ بارك الله فيه، وكتب محمد بن عمار بمنزله المبارك بالمدرسة الناصرية بين القصرين من القاهرة المعزية. صباح يوم الأربعاء المبارك الرابع عشر من جمادى الأولى، عام (٨٠٩هـ) أتمه الله... بخير وسلامة.

٧١٨ - «لَا كَثْرَةَ» من نسخة «س»، وفي الأصل مكسورة: «لَا كَثْرَةَ» ولم يبد لي وجهها.

٧٢٠ - «وَالْكِتَابُ» بالضم كما في الأصل، وفي «س» بالفتح «وَالْكِتَابُ».

- ٧٢٣ وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ: إِمَّا خَطَا
 ٧٢٤ وَلَا تَكُنْ مُقْنَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا
 ٧٢٥ وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ
 ٧٢٦ وَبِالصَّيْحِينَ ابْدَأَنَّ تَمَّ السُّنَنُ
 ٧٢٧ بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ
 ٧٢٨ وَعِلَلٍ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا
 ٧٢٩ مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجَعْفِيِّ
 ٧٣٠ وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفِ الْمَشْهُورِ
 ٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرِ
 ٧٣٢ إِذَا تَأَهَّلْتَ إِلَى التَّأْلِيفِ
 ٧٣٣ طَرِيقَتَانِ: جَمْعُهُ أَبْوَابًا
 ٧٣٤ وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ
 ٧٣٥ وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شَيْوُخًا أَوْ
- أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بَصَادٍ أَوْ طَا
 وَكَتَبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمِ نَفْسَا
 كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصِرِ
 وَالْبِيهَقِيِّ ضَبْطًا وَفَهْمًا، تَمَّتْ
 أَحْمَدَ وَالْمَوْطَلِ الْمُهَدِّ
 وَالذَّارِقُطِيِّ، وَالتَّوَارِيخِ نَدَا
 وَالْحَجْرُحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
 وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
 بِهِ، وَالْإِثْقَانُ اصْحَابُنْ، وَبَادِرِ
 تَمَّهْرُ، وَتُدْكَرُ، وَهُوَ فِيهِ التَّصْنِيفِ
 أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابًا
 يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتْبَةً وَمَا كَمَلُ
 تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا، وَقَدْ رَأَوْا

٧٢٥ - وقد اقتبس منه السيوطي قوله:

كَهَذِهِ وَأَضْلَهَا وَابْنَ الصَّلَاحِ
 وَأَقْرَأُ كِتَابًا تَدْرٍ مِنْهُ الْإِضْطِلَاحُ
 وَيَعْنِي بِ «أَضْلَهَا» أَلْفِيَّةُ الْعِرَاقِيِّ.

٧٢٩ - التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي أمير المؤمنين في الحديث
 (٢٥٦هـ) طبع في حيدرآباد بالدكن في ١٠ مجلدات.

والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ) طبع أيضاً في
 حيدرآباد بالدكن في ٩ مجلدات.

٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرٍ كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَّا تَحْرِيرِ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

٧٣٧ وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ، وَقَدْ فَضَّلَ بَعْضُ الزُّوَلِ، وَهُوَ رَدُّ

٧٣٨ وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً: فَأَلَاوَكُ قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ

٧٣٩ إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ، وَقَسِمُ الْقُرْبِ إِلَى إِمَامٍ، وَعُلُوُّ النَّسَبِ

٧٤٠ بِنِسْبَةِ لِلْكَتَبِ السَّنَةِ إِذْ يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أَخَذَ

٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ مَعَ عُلُوِّ فَهُوَ «الْمُؤَافَقَةُ»

٧٤٢ أَوْ شَيْخٍ شَيْخِهِ كَذَاكَ فِي «الْبَدَا» وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ كَمَا قَدْ حَصَلَ

٧٤٣ فَهُوَ «الْمَسَاوَاةُ»، وَحَيْثُ رَاجَعَهُ الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فِي «الْمُصَافِحَةِ»

٧٤٤ ثُمَّ عُلُوُّ قَدِيمِ الْوَفَاةِ أَمَّا الْعُلُوُّ لِمَعَ الثِّفَاتِ

٧٤٥ لِأَخْرٍ، فَقِيلَ: لِلْخَمْسِينَ أَوِ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا

٧٤٦ ثُمَّ عُلُوُّ قَدِيمِ السَّمَاعِ وَضِدُّهُ التُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ

٧٤٧ وَحَيْثُ ذِمٌّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ وَالنَّصْحَةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

٧٣٦ - في نهاية البيت علامة بلاغ القراءة.

٧٣٩ - «وَعُلُوُّ النَّسَبِ»، وفي (س) و(ظ) و(ل): «وَعُلُوُّ نَسَبِي».

٧٤٣ - في المطبوع: «فحيث» والمثبت هو ما في الأصل.

٧٤٥ - «لأخر» بالصرف للضرورة كما قال السخاوي (فتح المغيث) ٣/٣٥٧.

قول «الخمسين» رواه أبو علي النيسابوري عن أبي العباس أحمد بن عمير الدمشقي

قال: إسناده خمسين سنة من موت الشيخ إسناده علو.

وقول «الثلاثين» هو لابن منده قال: إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال.

انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤٧، وفتح المغيث للسخاوي ٣/٣٥٧.

الْغَرِيبُ، وَالْعَزِيزُ، وَالشَّهْرُ

- ٧٤٨ وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاويَ انْفَرَدُ فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَابْنُ مَنْدَةَ فَحَدُّ
- ٧٤٩ بِالْإِنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
- ٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاشْنَيْنٍ فَالْعَزِيزُ، أَوْ فَوْقَ مُشْهُورٍ، وَكُلُّ قَدْ رَأَى
- ٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ، ثُمَّ قَدْ يَغْرُبُ مُطْلَقًا أَوْ اسْتَادًا فَقَدْ
- ٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا لِشَهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كَ«الْمُسْلِمِ»
- ٧٥٣ مِنْ سَلَمٍ»، أَحَدِيثَ، وَالْمَقْصُورِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ
- ٧٥٤ «قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا» وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقَرًّا
- ٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَنْ «مَنْ كَذَبَ» فَفَوْقَ سَبْتَيْنِ رَوَاهُ، وَالْعَجَبُ
- ٧٥٦ بِأَنَّ مِنْ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَخَصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ

٧٥٠ - نص كلام ابن منده: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذ انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً، فإذا انفرد عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً يسمى مشهوراً». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٥٦، وفتح المغيث ٣/٤.

٧٥١ - «فَقَدْ» هنا ليس حرفاً وإنما اسم فعل بمعنى: يكفي أو حسب. انظر: فتح المغيث ١٠/٤.

٧٥٢ - «المسلم من سلم» رواه البخاري ٧٤/١ (١٠)، ومسلم ٢٠٠/١ (١٦٠).

٧٥٤ - حديث أنس أن النبي ﷺ: «قنت شهراً بعد الركوع...» رواه البخاري ٦٣٠/٢ (١٠٠٣)، ومسلم ١٨٥/٣ (١٥٥٠).

٧٥٥ - حديث: «من كذب...» رواه البخاري ٢٦٤/١ (١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٩)، ومسلم في المقدمة وغيرها ٢٥/١ (٢) و(٤) وغيرهم.

وانظر: شرح العراقي نفسه ص ٣٢٣، وقد أفرد طريقه بجزء الحافظ الطبراني، وقد طبع بتحقيق علي حسن، وهشام السقا في ص ١٧٦ في المكتب الإسلامي سنة (١٤١٠هـ).

٧٥٦ - في الأصل: «لا للعشرة» لكنه شطب على «لا».

٧٥٧ الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ، قُلْتُ: يَا
«مَسْحُ الْخِطَافِ»، وَابْنُ مَنْدَةَ إِلَى
٧٥٨ عَشْرَتِهِمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ نَسْبًا
وَنَيَّفُوا عَنِ مَائَةٍ «مَنْ كَذَبَا»

غَرِيبُ الْفَاطِمَةِ الْحَدِيثِ

٧٥٩ وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ خَلْفًا وَكَ
مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
٧٦٠ ثُمَّ تَلَّى أَبُو عُبَيْدٍ، وَأَقْتَفَى
الْقُتَيْبِيُّ، ثُمَّ حَمَدٌ صَنَّفَا
٧٦١ فَأَعْتَبَ بِهِ، وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ،
وَلَا تُقَلِّدُ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
٧٦٢ وَخَيْرُهُمَا فَسَّرَتْهُ بِالْوَارِدِ
كَالِدُخِّ بِاللُّخَاثِ لِابْنِ صَائِدٍ
٧٦٣ كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ
فَسَّرَهُ «الْجَمَاعِ»، وَهُوَ وَاهِمٌ

المُسَلَّلُ

٧٦٤ مُسَلَّلُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا
فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
٧٦٥ حَالًا لَهُمْ، أَوْ وَصَفِ (مَتْنٍ أَوْ) سَنَدِ
كَقَوْلِ كَلْبِيِّ: «سَمِعْتُ» فَأَتَّخَذَ
٧٦٦ وَقَسَمَهُ إِلَى ثَمَانِ مِثْلٍ
وَقَلَّمَ يَسَامُ ضَعْفًا يَحْمَلُ
٧٦٧ وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ يَقْطَعُ السَّلْسِلَةَ
كَأَوْلِيَّةٍ، وَبَعْضُ وَصَلَهُ

النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

٧٦٨ وَالنَّاسِخُ رَفَعَ الشَّارِعِ السَّابِقِينَ
أَحْكَامِهِ بِالْحَقِيقِ، وَهُوَ قَمِينٌ

٧٥٩ - النضر هو: ابن شميل البصري (ت ٢٠٣هـ).

ومعمر هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي النحوي (ت ٢٠٩هـ).

٧٦٠ - القُتَيْبِيُّ: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).

٧٦٥ - «أَوْ وَصَفِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ»، وفي هامش الأصل، وبعض النسخ: «أَوْ وَصَفًا أَوْ وَصَفَ سَنَدًا» كما في (س) و(ظ) مثلاً.

- ٧٦٩ أَن يَعْتَنِي بِهِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ
 ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ بَنَصَرَ الشَّارِعِ
 ٧٧٠ أَوْ صَاحِبِ أَوْ عَرَفَ التَّكْرِيجُ أَوْ
 ٧٧١ دَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ
 كَأَنَّ قَتْلَ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيفُ

- ٧٧٢ وَالْعَسْكَرِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ صَنَّفَا
 فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا
 ٧٧٣ فِي الْمَثْنِ كَالصُّوَلِيِّ سِتًّا تَعَيَّرَ
 «شَيْئًا» أَوِ الْإِسْتِنَادِ كَابْنِ النَّدَّرِ
 ٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا
 «بُدِّنُ» بِالْبَاءِ وَتَقَطُّ ذَالَا
 ٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ
 كَقَوْلِهِ «اِحْتَجَمَ» مَكَانَ «اِحْتَجَلَ»
 ٧٧٦ وَوَأَصِلُ بِعَاصِمٍ وَالْأَحْدَبِ
 بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا
 ٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمُعَنَى إِمَامُ عَنَزَةَ
 ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ «عَنَزَةُ»

٧٧١ - حديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» عند الترمذي (١٤٤٤) من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألباني.

٧٧٣ - قوله: «ستاً» من حديث: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» عند مسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري (٢٧٥٠) ٢٩٦/٤ مع النووي، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦).

«ابن النَّدَر» وهو عتبة بن النَّدَر السُّلَمِيُّ، صحابي شهد فتح مصر، وسكن دمشق روى له ابن ماجه وتوفي سنة (٨٨٤هـ).

انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٦٩/٢، ومشاهير علماء الأمصار ٥٤/١، والإصابة ٤٤١/٤.

٧٧٥ - حديث زيد بن ثابت «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد» أي: اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلى فيها. وقد نبه على هذا التصحيف مسلم في كتاب التمييز ص ١٣٩ - ١٤٠، وأفرده ابن عبد الهادي بجزء سماه: «جوابُ بعضِ الخدمِ لأهلِ النعمِ عن تصحيفِ حديثِ «احتجَمَ» وهو مطبوع.

٧٧٧ - إمام عَنَزَةَ: أبو موسى محمد بن المثنى العَنَزِيُّ الملقب بالزَّمَن المتوفى سنة =

٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُوبِهِ فَقَالَ: «شَاةٌ خَابَ فِي ظُنُونِهِ»

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

٧٧٩ وَالْمَثَلُ إِنْ نَافَاهُ مَثَلٌ آخَرُ وَأَمَّا كَنْ أُلْجِمُ فَلَا تَنَافَرُ

٧٨٠ كَمَثَلِ «لَا يُورِدُ» مَعَ «لَا عُدْوَى» فَأَلْفَنِي لِلطَّيْبِ، وَفِرَّسَدُوا

٧٨١ أَوْلَا، فَإِنْ تَسَخَّرَ بَدَا فَاغْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَنْحَ، وَأَعْمَلَتْ بِالْأَشْبَهِ

خِصْيُ الْأَرْسَالِ، وَالْمَزِيدُ فِي الْأِسْنَادِ (١)

٧٨٢ وَسَكَدَ السَّمَاعُ وَاللِّقَاءُ يَبْدُو بِهِ الْأَرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ

٧٨٣ كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ يُعْنَى فِيهِ وَرَدٌ

٧٨٤ وَإِنْ بَيَّحَدِيثًا أَقْبَأَ مُحْكَمٌ لَهُ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ

٧٨٥ تَرَكَ كُلَّ الْأَحْيَاتِ مَا زِيدَ وَقَعٌ وَهَمًّا، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

= (٥٢٥٢هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/١٢٣.

وحدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي الصَّلَاةِ (٣٧٦) ١/٦٢٩ مَعَ الْفَتْحِ. ٧٧٨ - «شَاةٌ» مَجْرُورٌ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ«س» عَلَى الْحِكَايَةِ.

٧٨٠ - حَدِيثٌ: «لَا يُورِدُ مُمْرَضٌ عَلَى مُصْحَحٍ» عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي الطَّبِّ (٥٧٧٣) وَ(٥٧٧٤) ١٠/٢٩٩ مَعَ الْفَتْحِ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ (٥٧٥٢) وَ(٥٧٥٣) ٧/٤٣٤ مَعَ النَّوَوِيِّ.

وَحَدِيثٌ: «لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةٌ» عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي (٥٧٧٢) ١٠/٢٩٩، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ (٥٧٦٥) وَ(٥٧٦٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ٧/٤٤٠، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٤٤٩) وَغَيْرِهِ.

(١) قَوْلُهُ: «فِي الْأِسْنَادِ» وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فِي مُتَّصِلِ الْأِسْنَادِ». وَلَيْسَ فِي النَّسْخِ.

٧٨٥ - يَعْنِي أَنَّ الْخَطِيبَ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوَعِينَ بِتَصْنِيفٍ:

فَالْأَوَّلُ: «التَّفْصِيلُ لِمَبْهَمِ الْمَرَاثِيلِ» وَالثَّانِي: «تَمْيِيزُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ» وَمِنْ الْأَوَّلِ نَسْخَةٌ فِي الْأَسْكَورِيَالِ بِرَقْمِ (١٥٩٧) بِاخْتِصَارٍ وَتَرْتِيبِ النَّوَوِيِّ.

انظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٤٨٠، وَمَوَارِدُ الْخَطِيبِ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ ص ٧١، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ٤/٧٤.

معرفة الصحابة

- ٧٨٦ رَأَى النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ وَقِيلَ: إِنَّ طَالَتْ، وَلَمْ يُثَبَّتْ
 ٧٨٧ وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا مَعَهُ. وَذَإِ الْإِبْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا
 ٧٨٨ وَتَعْرِفُ الصُّحْبَةَ بِأَشْتِهَارِ، أَوْ تَوَاتُرِ، أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَوْ
 ٧٨٩ قَدِ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدُّكَ قَبْلًا وَهُمْ عُدُوكَ، قِيلَ: لِأَمْرٍ دَخَلَ
 ٧٩٠ فِي فِئْتَةٍ. وَالْمُكْتَرُونَ سِتَّةُ
 ٧٩١ الْبَحْرِ، جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ
 ٧٩٢ أَكْثَرُ فِتْوَى، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
 ٧٩٣ عَلَيْهِمُ بِالسُّهُرَةِ «الْعَبَادِلَةُ»
 ٧٩٤ وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ
 ٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: أَنْتَ هِيَ الْعَامُ إِلَى
 ٧٩٦ زَيْدٍ، أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ أَبِي تَيْبٍ
 ٧٩٧ ثُمَّ أَنْتَ هِيَ لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
 ٧٩٨ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ، فَقَدْ ظَهَرُ
- وَقِيلَ: إِنَّ طَالَتْ، وَلَمْ يُثَبَّتْ مَعَهُ. وَذَإِ الْإِبْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا تَوَاتُرِ، أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَوْ وَهُمْ عُدُوكَ، قِيلَ: لِأَمْرٍ دَخَلَ أَنْسُ، ابْنُ عُمَرَ، الصَّدِيقَةُ أَكْثَرُهُمْ، وَالْبَحْرِ فِي الْحَقِيقَةِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ عَمْرٍو، قَدْ جَرَى لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَا مَنْ شَاكَهُ فِي الْفِئَةِ أَتْبَاعُ يَرْوَنَ قَوْلَهُمْ سِتَّةُ أَصْحَابِ كِبَارٍ بِلَا عُمَرَ، عَبْدِ اللَّهِ، مَعَ سَالِحِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَأَ سَبْعُونَ النَّبَاتِيوكَ وَحَضَرَ

٧٨٧ - قوله: «أو غزا» كذا في الأصل، وفي المطبوع: «وغزا».

٧٩٠ - في المطبوع: «أنس وابن عمر» والمثبت من الأصل.

٧٩٤ - «وهو» يعني: ابن مسعود رضي الله عنه.

٧٩٥ - «مسروق» منونٌ لكنه منع من الصرف للضرورة.

٧٩٨ - عدد المترجمين في الإصابة (١٢٣٠٤) رجالاً ونساءً، وفيهم المختلف في صحبته،

ومن لا تصح صحبته، ثم نظرت في بحث لفضيلة الدكتور أكرم العمري سماه «عدد =

- ٧٩٩ أَحْبَبَ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَقَبِضُ
عَزْزِينَ مَعَ أَرْبَعِ آلَافٍ تَنْضُ
٨٠٠ وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يَرُدُّ تَعْدِيدُ
قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ
٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ تَمَّرُ
وَبَعْدَهُ سُمَاتٌ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ
٨٠٢ أَوْ فَعَيْ قَبْلَهُ، خُلْفٌ حِكِي
قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاعِنُ مَالِكٍ
٨٠٣ فَالسُّنَّةُ الْبَاقُونَ فَالْبَدْرِيَّةُ
فَأَحَدٌ فَالْبَيْعَةُ الْمُرْصِيَّةُ
٨٠٤ قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
فَقِيلَ: هُمْ، وَقِيلَ: بَدْرِيٌّ، وَقَدْ
٨٠٥ قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ وَاحْتَلَفَ
أَيُّهُمْ أَسَمَ قَبْلُ مَنْ سَلَفَ
٨٠٦ قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بَلْ عَلِيٌّ
وَمُدَّيْ إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ
٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ، وَدَعَى وَفَاقًا
بَعْضُ عَلِيٍّ خَدِيجَةَ اتِّفَاقًا
٨٠٨ وَمَاتَ آخِرًا بَغَيْرِ مَرِيَّةٍ
أَبُو الطُّفَيْلِ، مَاتَ عَامَ مِائَةٍ
٨٠٩ وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ بَمَكَةَ

- = الصحابة الرواة» وقد ناقش البحث في ضوء النقول عن الأئمة، وبالنظر إلى
المسانيد. راجع: بحوث في تاريخ السنة ص ٣٨٢ - ٣٨٥.
٨٠٠ - الذي عدّ طبقات الصحابة ١٢ هو الحاكم في معرفة الحديث ص ٢٢ - ٢٤.
٨٠١ - في المطبوع: «العثمان» والمثبت من الأصل.
٨٠٤ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٩٧.
٨٠٦ - في الأصل: «ومدعي علي إجماعه» لكن الناسخ شطب «علي».
٨٠٧ - «زَيْدٌ» كما في «س»، وفي الأصل «زيد» بالجرّ. ولا يظهر وجه إعرابه.
٨٠٨ - أبو الطُّفَيْلِ: عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ الْكِنَانِيِّ، توفي بمكة سنة (١٠هـ). انظر: سير أعلام
النبلاء ٤/٤٦٧، والإصابة ٢/٢٦١.
٨٠٩ - السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكِنْدِيِّ، صحابي صغير، مات سنة (٩١هـ)، وهو
آخرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع ١/٣٠٠، والإصابة ٣/٢٦.

- ٨١٠ وَقِيلَ: الْآخِرُ بِهَا ابْنُ عُمَرَ
 ٨١١ وَأَنَّسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
 ٨١٢ وَالشَّامُ فَبْنُ بُسْرِ أَوْ ذُو بَاهِلَةَ
 ٨١٣ وَإِنَّ فِيهِ حِمَصَ ابْنِ بُسْرِ قُبْضًا
 ٨١٤ وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أُبَيٍّ
 ٨١٥ وَقُبَيْضَ الْهُرْمَاسُ بِالْإِمَامَةِ
 ٨١٦ وَقِيلَ: إِفْرِيقِيَّةٌ، وَسَامَةٌ
 إِنَّ لَا أَبَوَ الْطُفَّيْلِ فِيهَا قُبْرًا
 وَإِنَّ أُجَيَّ أَوْ فَوْقَ قَضَى بِالْكُوفَةِ
 خَلْفٌ، وَقِيلَ: بِدِمَشْقٍ وَإِثْلَهُ
 وَإِنَّ بِالْحِزْبِ زَيْرَةَ الْعُرْسِ قَضَى
 وَمِصْرَ فَبْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزِيٍّ
 وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعُ بَبْرَقَةَ
 بَادِيًا أَوْ بِطَيْبَةَ الْمَكْرَمَةَ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

- ٨١٧ وَالتَّابِعُ: التَّلَاقُ مِنَ الْقَدْحِ بَابًا
 ٨١٨ وَهُمْ طَبَاقٌ. قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ
 ٨١٩ وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ
 وَالْخَطِيبُ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا
 أَوْلَهُمْ: رِوَاةُ كُلِّ الْعَشْرِ
 وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ

٨١٢ - ابن بسر: هو عبد الله بن بusr المازني، توفي سنة (٥٨٨هـ) صحابي صغير نزل حمص. طبقات ابن سعد ٤١٣/١، والإصابة ٢٣/٤.

وذو باهلة: هو أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي، سكن الشام ومات بها سنة (٥٨٦هـ). انظر: السير للذهبي ٣٥٩/٣.

ووائلته بن الأسقع بن عبد الله بن عبد ياليل الليثي، نزل الشام وتوفي (٥٨٥هـ). معجم الصحابة ٦٨٨/٣، وشذرات الذهب ٩٥/١.

٨١٣ - العرس: هو ابن عميرة الكندي، صحابي مقل.

٨١٤ - «فابن الحارث» سقطت «ابن» من الأصل، وأثبتناها من «س» و«ظ».

٨١٧ - قول الخطيب في الكفاية ص ٣٢، وتدريب الراوي ٦٩٩/٢، وعلوم الحديث ص ٥٠٦.

٨١٨ - «خمس عشرة» بكسر الشين - قال السخاوي -: «كما كتبه الناظم بخطه مشياً على لغة تميم ليكون مغايراً مع آخر البيت» فتح المغيث للسخاوي ١٤٨/٤.

٨١٩ - قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي، مات بعد التسعين (٥٩٠هـ). التقريب (٥٥٦٦).

- ١٢٠ وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَعَلَطُ
 ١٢١ لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ
 ١٢٢ وَفَضْلُ الْحَسَنِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
 ١٢٣ وَفِي نِسَاءِ النَّابِعِ الْأَبْدَا
 ١٢٤ وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةُ
 ١٢٥ ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عُبَيْدُ اللَّهِ،
 ١٢٦ إِمَامًا أَبُو سَامَةَ أَوْ سَالِمًا
 ١٢٧ وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمُ
 ١٢٨ وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ النَّابِعُ
 ١٢٩ أَحْمَلُ عَنْهُمْ كَأَيِّ التَّرْبَادِ
 ١٣٠ وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ
- بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطُّ
 وَكَانَهُ فَيْسُ، وَسِوَاهُ وَرَدَا
 وَالْقُرَيْشِيُّ أَوْيسًا أَهْلُ الْكُوفَةِ
 حَفْصَةَ مَعَ عَمْرَةَ، أُمُّ الدَّرْدَا
 خَارِجَةُ، الْقَاسِمُ، ثُمَّ عُرْوَةُ
 سَعِيدُ، وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
 أَوْ فَابُوبُ كَرِخْلَافٌ قَائِمٌ
 مَخْضَرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِي أُمَّمٍ
 فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
 وَالْعَكْسُ جَاءَ، وَهُوَ ذُو فَسَادِ
 كَابِنِي مُقَرَّبِ، وَمَنْ يُقَارِبُ

الْأَكْبَارُ عَنِ الْأَصَاغِرِ

- ١٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ زَيْدُ الصُّغْرِ
 ١٣٢ أَوْ فِيهَا، وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ
- طَبَقَةٌ وَسِنًا أَوْ فِي الْقَدْرِ
 عَنْ تَابِعِ كَعْدَةَ عَنْ كَعْبِ

١٢٣ - في المطبوع: «وفي نساء».

١٢٧ - سويد بن غفلة الكندي، والمخضرمون عدهم مسلم (٢٠) نفساً فيما ذكره عنه الحاكم في علوم الحديث ص ٤٤، وانظرهم في: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥١٣، وتدريب الراوي ٧٠٧/٢، وفتح المغيث ١٦١/٤.

وأفردهم بالتصنيف سبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنه مخضرم» وقد طبع، ووعد البلقيني بأن يفردهم في عمل مستقل في كراسة. المحاسن مع المقدمة ص ٥١٤.

رَوَايَةُ الْأَقْرَابِ

- ١٣٣ وَالْقُرْبَانَا مِنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ وَالسَّنَّ نَسَالِبًا، وَقَسَمِينَ اشْدُدِ
١٣٤ مُدَجَّبًا، وَهُوَ إِذَا كَلَّ أَخَذَ عَزَّ أَحْرَ، وَتَعْمِيرُهُ انْفِرَادٌ فَذُو

الِإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ

- ١٣٥ وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ فَذُو ثَلَاثَةِ بَنُو حَنِيفٍ
١٣٦ أَرْبَعَةَ أَبْوَهُمُ السَّمَاتِ وَخَمْسَةَ أَجْلَهُمُ سَفِيَانُ
١٣٧ وَسِتَّةٌ نُحُوبِي سِيرِينَا وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَزُورُونَا
١٣٨ وَسَبْعَةٌ بَنُو مَقَرِّبٍ، وَهُمْ مَحَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَّهُمْ
١٣٩ وَالْأَخْوَانِ جُمْلَةٌ كَعُتْبَةَ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا ذُو صُحْبَةٍ

رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

- ١٤٠ وَصَنَّفُوا فِي مَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا أَبِ، كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا
١٤١ وَأَيْلَ عَنِ بَكْرِ ابْنِهِ، وَالتَّيْمِيِّ عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ
١٤٢ أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ عَائِشَةَ فِي الْحَبَّةِ السُّودَاءِ
١٤٣ فَإِنَّهُ لَابْنُ أَبِي عَتِيْقٍ وَغُلَطَّ الْوَأَصْفُ بِالصَّدِيقِ

١٣٨ - بنو مقرن وهم: النعمان، ومعلقل، وسويد وسنان، وعقيل، وعبد الرحمن، وعبد الله، وهؤلاء السبعة جمعوا مكرمة الهجرة مع شرف الصحبة، وذكر بعضهم آخرين غيرهم لكن لا يخلو ذلك من خلاف ونظر. انظر: فتح المغيث ٤/١٧٥، ومحاسن الاصطلاح ص ٥٢٨، لكنه ذكر نعيم بدل عبد الله.

١٤٠ - صنف فيه الخطيب البغدادي جزءاً كما ذكره ابن الصلاح ص ٥٣٧، وفتح المغيث ٤/١٨٠، وموارد الخطيب لأكرم العمري ص ٧٢.

١٤٣ - أبو بكر في هذا الحديث هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر =

- ٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَأَلِيَّ
 ٨٤٥ وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا أَبُهِمَا
 ٨٤٦ قِسْمَيْنِ، عَنْ أَبِي فَقَطَّحُوْ أَبِي
 ٨٤٧ وَأَسْمُهَا عَلَى الشَّهِيرِ قَاعِمْ
 ٨٤٨ وَالثَّانِي: أَنْ يُزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ
 ٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ اِحْتِجَاؤُ بَعْمَرٍ وَحَمَلًا
 ٨٥٠ وَسَلَسَلَ الْأَبَا التَّمِيْمِيُّ فَعَدَّهُ
- وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
 الْأَبُ أَوْجَدَهُ، وَذَلِكَ قُسِمَا
 الْعُشْرَانِ عَنْ أَبِي عَنِ النَّبِيِّ
 أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قَهْمِمْ
 كَبَهْرًا وَسَمْرُوبًا أَوْجَدَهُ
 لَهُ عَلَى أَجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
 عَزُتْسَعَةٍ، قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدُّ

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

- ٨٥١ وَصَفَوْا فِي سَابِقٍ وَلاَحِقٍ
 ٨٥٢ مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارِكٍ
 ٨٥٣ سَبْعٌ ثَلَاثُونَ، وَقَرْنٌ وَآفٍ
- وَهُوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
 كَابِنِ دُوَيْدِ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ
 أُخْرًا كَالْجُعْفِيِّ، وَالْخَفَّافِ

= الصديق. والحديث: «الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السَّام» عند البخاري في الطب (٥٦٨٨) ١٠/١٧٧. وانظر: علوم الحديث ص ٥٣٩، وفتح المغيث ٤/١٨٤، والواصف له بالصديق هو المَنْجِنِيُّ، إسحاق بن إبراهيم الوراق (ت ٣٠٤هـ) في كتابه: رواية الأكابر عن الأصاغر.

٨٤٩ - الجد الأعلى هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن الذين احتجوا بهذه النسخة البخاري، وأحمد، وابن المديني وابن راهويه وغيرهم.

وانتصر لهم البلقيني في رسالة «بذل الناقد بعض جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده». انظر: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥٤٢، وفتح المغيث ٤/١٩٠، وتدريب الراوي ٢/٧٣١.

٨٥٠ - التميمي: هو أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث...، الفقيه الحنبلي.

مَنْ يَرُو عِنْدَهُ إِلَّا وَاحِدًا

- ٨٥٤ وَمُسَامٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عِنْدَهُ رَأَوْ وَاحِدًا لَا تَأْنِي
- ٨٥٥ كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ، وَعِنْدَهُ الشَّعْبِيُّ
- ٨٥٦ وَعُلَّطَ أَحَاكِمُ حَيْثُ زَمَمَا بَانَ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
- ٨٥٧ فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدَّةٍ

- ٨٥٨ وَأَخْبَرَ بَانَ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ
- ٨٥٩ مِنْ نَعْتِ رَأَوْ بِنُعُوتٍ نَحْوَمَا فَعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أَبْهَمَا
- ٨٦٠ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْعَلَامَةَ سَمَاهُ، حَمَادًا أَبُو أَسَامَةَ
- ٨٦١ وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ شَهْرَهُ

٨٥٧ - المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، لم يرو له عنه غير ابنه سعيد روى له البخاري ٢٢٢/٣ (١٣٦٠)، ومسلم ٥٤/١ (٣٩) حديث وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

وعمر بن تغلب صحابي ولم يرو عنه غير الحسن البصري روى عنه البخاري في الجهاد والسير ١٢٧/٦ (٢٩٢٧).

٨٥٩ - «أَبْهَمًا» كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (س) وَ(ل) وَ(ظ): «أَبْهَمًا» وَهَذَا الظاهر من كلام الشراح، يعني: حَتَّى أَبْهَمَ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرِينَ. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٤/٢٠٣.

٨٦٠ - معنى البيت: أن أبا أسامة حماد بن أسامة سَمَّى الْكَلْبِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ السَّائِبِ حَمَادًا.

٨٦١ - وكناه محمد بن إسحاق: بأبي النضر وهي كنية شهيرة لابن السائب، وكناه عطية بن سعيد العوفي بأبي سعيد، مؤهلاً أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

قوله: «ذَكَرَ - شَهْرَهُ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ السُّيُوطِيُّ، وَكَمَا هُوَ فِي الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ بِخِلَافِ الْمَطْبُوعِ. انظر: شرح السيوطي ص ٣١٥.

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

- ٨٦٢ وَعَيْنٌ بِالْأَفْرَادِ سُمًّا أَوْ لِقَابًا أَوْ كُنْيَةً مَحْوُوبِيَّ ابْنِ كَبَا
٨٦٣ أَوْ مِندَلٍ: مَحْمُوقٌ، وَكَسْرًا نَصُّوًا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مَعْيِدٍ حَفْصُ

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

- ٨٦٤ وَاعْتَبَرَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ ذَا التِّسْعِ، أَوْ عَشْرِ قِسَمٍ
٨٦٥ مَرِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفِرَادًا مَحْوُوبِيَّ بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ
٨٦٦ أَبُو مُحَمَّدٍ بِنِجْلَفٍ فَاقْطُنُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُدْرِيُّ
٨٦٧ وَالثَّانِي: مَنْ يَكْنَى وَلَا اسْمًا نَدْرِي شُمَّ كُنِيَ الْأَلْقَابِ وَالنَّعْدُ
٨٦٩ وَأَبْنُ حُبْرَجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدٍ كُنِيَ لِلنَّعْدِ
٨٧٠ ثُمَّ ذَوُّوا الْخُلْفِ كُنَى وَعِلْمًا أَسْمَاءُ وَهُمْ وَعَاكُسُهُ، وَفِيهِمَا
٨٧١ وَعَاكُسُهُ، وَذَوُّ اسْتِهَارٍ بِسْمِ وَأَبُو الضُّحَى لِلسُّلَمِ

٨٦٨ - أبي الشيخ: هو الحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، ويكنى أيضاً أبا محمد، توفي سنة (٣٦٩هـ) صاحب المصنفات المشهورة. انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٩٤٥.

٨٦٧ - «نَدْرِي» في (ل): «يَدْرِي».

٨٧٠ - «وفيهما» يعني: في الأسماء والكنى واختلاف، فكلاهما مختلف فيه؛ مثل سفينة مولى النبي ﷺ. اختلف في اسمه وكنيته على أقوال عدة.

٨٧١ - وأبو الضُّحَى: هو مسلم بن صبيح الهمداني الكوفي العطار (١٠٠هـ).

وفي شرح السيوطي ص ٣١٩ مسلم بن يسار، وهو خلاف ما صرح به ابن الصلاح والعراقي والسخاوي.

الْأَلْقَابُ

- ٨٧٢ وَاعْتَبَرَ بِالْأَلْقَابِ قَرِيبًا جَعَلَ
الْوَاحِدَ أَشْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطَلَ
- ٨٧٣ نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيُّ: بِجِسْمِهِ، وَمَنْ
ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ، وَلَنْ
- ٨٧٤ يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَبُ
وَرَبِّمَا كَانَتْ لِبَعْضِ سَبَبٍ
- ٨٧٥ كَعُنْدِي: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
وَصَالِحٍ حَبْرَةَ الْمُشْتَهَرِ

المُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

- ٨٧٦ وَاعْتَبَرَ بِمَا صُوِّرَتْهُ مُؤْتَلَفٌ
خَطَأً، وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفٌ
- ٨٧٧ نَحْوُ سَلَامٍ كَلَّهُ فَثَقُلَ
لَا ابْنَ سَلَامٍ أَحْبَرَ، وَالْمُعْتَزَلِي
- ٨٧٨ أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ
وَهُوَ الْأَصْحَبُ فِي أَبِي الْبَيْكَنْدِيِّ
- ٨٧٩ وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَابْنُ مَشْكَمٍ
وَالْأَشْهُرُ الشَّدِيدُ فِيهِ فَاسْمٌ
- ٨٨٠ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفُّ
أَوْ زِدُهُ هَاءٌ فَكَذَلِكَ فِيهِ اخْتَلَفَ
- ٨٨١ قُلْتُ: وَالْحَبْرِيُّ ابْنُ أُخْتٍ خَفِيفِ
كَذَلِكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسْفِيِّ
- ٨٨٢ عَيْنُ أَبِي ابْنِ سَمَاءَةَ الْكَسْرِ
وَفِي خُرَاسَانَ كَرِيضُ كَبْرٍ
- ٨٨٣ وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ
وَافْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ مِرَاحِرَامُ

٨٧٣ - قال عبد الغني الأزدي: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفاً في اسمه لا في حديثه».

انظر: علوم الحديث ص ٥٨٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢٢٣/٤.

٨٧٧ - «أحبر» كتب عليها في الأصل «معاً» يجوز فيها الوجهان، وهو كذلك عند أهل اللغة.

- ٨٨٤ فِي السَّامِ عَسِيٍّ بِنُونٍ، وَبِابَا
 ٨٨٥ فِي بَصْرَةَ، وَمَاهُمْ مَنِ انْكَتَنِي
 ٨٨٦ فِي السَّفْرِ بِالْفَتْحِ وَمَاهُمْ عَسَلُ
 ٨٨٧ وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَتَّامُ
 ٨٨٨ وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ، صَغْرُوُا
 ٨٨٩ ابْنُ يُزَيْدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
 ٨٩٠ وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ
 ٨٩١ وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ خَبَاطًا
 ٨٩٢ وَالسَّائِمِيَّ افْتَحَ فِي الْإِنصَارِ، وَمَنْ
 ٨٩٣ وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَهَمَّا
 ٨٩٤ وَهَمَّا سَيَّارِي: أَبُو الْحَكَمِ
 ٨٩٥ وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَازِنِي
 ٨٩٦ وَفِيهِ خُلْفٌ، وَبُشَيْرًا أُنْجِمُ
- فِي كُوفَةٍ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلَبَا
 أَبَا عَبِيدَةَ بِفَتْحِي، وَالْكَتَنَى
 إِلَّا ابْنَ ذَكَوَانَ وَعَسَلٌ جَمَلٌ
 وَغَيْرُهُ فَالْتُونُ وَالْإِعْجَابُ
 سِوَاهُ ضَمًّا وَهَمٌّ مُسَوَّرٌ
 وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَمَسَوَّرٌ حَكِي
 هَارُونَ وَالْغَيْرُ جِيمٌ يَأْتِي
 عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خِيَاطًا
 يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لِحَنُ
 بَشَارًا أَفْرَدِ أَبَ بُنْدَارِهِمَا
 وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا قَبْلَ جَمٍ
 وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
 فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمُ

٨٨٥ - «عَبِيدَةَ» كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ظ)، وَفِي (ل): «عَبِيدَةَ» بِالصَّرْفِ وَنَصَّ عَلَيْهِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٤٠/٤.

٨٨٨ - قَمِيرٌ بِنْتُ عَمْرٍو، زَوْجَةُ مَسْرُوقِ الْكُوفِيِّ وَهِيَ ثِقَةٌ تَرَوِي عَنْ عَائِشَةَ.

٨٩٢ - «السَّائِمِيَّ»: فِي الْأَصْلِ، وَ(ظ) كَأَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ لِلَّامِ، وَفِي الْأَصْلِ عِنْدَ نَهَايَةِ الْبَيْتِ عَلَامَةٌ بِبَلَاغِ الْقِرَاءَةِ.

٨٩٣ - «وَلَهُمَا» الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

٨٩٥ - «بُسْرٌ» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ٢٤٩/٤.

- ٨٩٧ يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرٍو أَوْ أُسَيْرُ
وَالنُّونُ فِي أَجْبٍ قَطْنُ نُسَيْرُ
٨٩٨ جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ
وَأَبْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ بَرِيدُ
٨٩٩ وَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
أَبْنُ الْبَرِيدِ فَالْأَمِيرُ كَسَرَهُ
٩٠٠ ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ، وَالْعَالِيَةُ
بِرَاءُ أَشَدُّ، وَبِحِمِّ جَارِيَةٍ
٩٠١ ابْنُ قُدَامَةَ، كَذَاكَ وَالِدُ
مِرْيَدٍ، قُلْتُ: وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
٩٠٢ ابْنُ الْعَلَاءِ، وَأَبْنُ أَبِي سُفْيَانَ
عَمْرٍو، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيْفَانَ
٩٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تَهْمِلِ
وَالدِّرْبَعِيُّ حِرَاشُ أَهْمِلِ
٩٠٤ كَذَا حَرِيْزُ الرَّجِيِّ، وَكُنْيَةُ
قَدْ عَلَّقْتُ، وَأَبْنُ حُدَيْرِ عِدَّةُ
٩٠٥ حُضَيْنُ أَعْمَهُ أَبُو سَاسَانَ
وَافْتَحَ أَبَا حَصِينِ أَيُّ: عُثْمَانَا
٩٠٦ كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِدٍ وَمَنْ
وَلَدَهُ، وَأَبْنُ هِلَالٍ، وَالْكَسْرُ
٩٠٧ ابْنُ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى
وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَتَالَ بُوْسَا
٩٠٨ حَبِيبًا أَعْجَمَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَأَبْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةُ كَانَتْ

٨٩٧ - يُسَيْرٌ: هو ابن عمرو، وقيل: ابن جابر، قيل: أصله أسير فسهلت الهمزة، مختلف في نسبه، وله رؤية، مات سنة (٨٥هـ). التقريب لابن حجر (٧٨٠٨).

وَقَطْنٌ: أبوه نُسَيْرٌ - مُصَغَّرًا - أَبُو عَبَّادِ الْبَصْرِيِّ، الْعُبَيْرِيُّ. انظر: التقريب (٥٥٥٦).

٨٩٩ - «الْبَرِيدُ» كَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ مَكُولَا فِي الْإِكْمَالِ ٢٥٢/١. وانظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٢٣١/٩، ومشارك الأنوار ١١٠/١.

٩٠٠ - يعني: أبو معشر، يوسف بن يزيد، وأبو العالية زياد بن فيروز، كل منهما يسمي: بِرَاءً، ومن عداهما فبالتخفيف.

٩٠٤ - «وَكُنْيَةُ» يعني: أبو حَرِيْزٍ - بالحاء - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ، له رواية معلقة في البخاري.

٩٠٦ - «وَأَبْنُ هِلَالٍ»، في نسخة «س» بالفتح «وَأَبْنُ هِلَالٍ».

- ٩٠٩ لابن الربير، ورياح أكربيا
- ٩١٠ وضمم حكيم ابن عبد الله قد
- ٩١١ زبيد بن الصلت وضمم وأكسر
- ٩١٢ وابن أبي سريح أحمد ألسا
- ٩١٣ عمرو مع القبيلة ابن سلمة
- ٩١٤ والد عامر كذا الساماني
- ٩١٥ كلهم عبيدة مكبر
- ٩١٦ وفتح عبادة أبا محمد
- ٩١٧ وتمام بجالة بن عبده
- ٩١٨ حقييل القبيل وابن خالد
- ٩١٩ لهم، كذا الأبي لا الأبي
- ٩٢٠ بزرا أنسب ابن صباح حسن
- أبا زياد بخلاف حكيم
- كذا زريق بن حكيم وانفرد
- وفي ابن حيان سليم كبر
- بولد النعمان، وابن يونس
- واختر عبدة الخالق بن سلمة
- وإن حميد، وولد سفيان
- لكن عبدة عندهم مصغر
- واضمم أبا قيس عبداً أفرد
- كل، وبعض بالسكون قيده
- كذا أبو يحيى، وقاف واقد
- قال: سوى شيبان، والرافاجل
- وابن هشام خلفاً، ثم أنسب

٩١٠ - «قد» أي: حسب، أي: ليس فيه إلا ضم أوله فقط.

٩١١ - «زبيد» و«زبيد» وكتب عليه الناسخ في الأصل «معاً» يعني جواز الوجهين الضم والكسر.

٩١٦ - «عبادة» في الأصل بدون تنوين، وكذا (ظ) و(س) ونص السخاوي على أنه «عبادة» بالتنوين للضرورة. فتح المغيث ٢٦١/٤.

وفي نهاية نسخة الرباط نقل أبياتاً للشيخ أحمد بن القاضي المكناسي (١٠٢٥) يقول:

وَعَيْنُ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ ضُمَّهَا وَخَفَّفَ الْبَاءَ الَّتِي تَوُؤُّمَهَا
 وَقَدْ أَتَى أَيْضاً بِغَيْرِ تَكْسُرٍ رَبِيعَةَ نَجْلٍ عَبَّادٍ يُذَكَّرُ
 وَكُلُّ مَنْ بَقِيَ عَبَّادٌ شَهْرٌ عِنْدَ الْبُحَارِيِّ فَحَقَّقْ مَا ذَكَرُ

- ٩٢١ بِالنُّونِ سَالِمًا، وَعَبْدَ الْوَاحِدِ
 ٩٢٢ وَالتَّوَزِيَّ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ
 ٩٢٣ فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٍ، سَعِيدٍ، وَبِحَا
 ٩٢٤ وَأَنْسَبُ حَرَامِيًّا سَوَى مَنْ أُبْهِمَا
 ٩٢٥ وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُّ. وَفِي النَّسَبِ
 وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَكْرُدُ
 وَفِي الْجُرَيْرِيِّ صَمُّ جِيمٍ يَأْتِي
 يَحْيَى بْنُ بَشِيرِ الْحَمْرِيِّ فَتِحًا
 فَأَخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَكُهُمَا
 هَمْدَانُ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدْ مَأْخُذٌ

المتفق والفترق

- ٩٢٦ وَهُمْ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ
 ٩٢٧ لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ
 ٩٢٨ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُهُ
 ٩٢٩ وَهُمْ الْجَوْفِيُّ أَبُو عِمْرَانَ
 ٩٣٠ كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ٩٣١ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ لَهُمْ
 ٩٣٢ وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كَأَكْثَرِهِمْ
 ٩٣٣ وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَشَيْكِلُ
 ٩٣٤ فَإِنْ يَكُنْ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ حَارِمٌ فَقَدْ
 ٩٣٥ عَنِ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانِ
 مَا لَفِظُهُ وَحَطُّهُ مُتَّفِقٌ
 تَحْوَابُنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةَ
 حَمْدَانَ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
 اثْنَانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَعْدَانَا
 هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اسْتِيبَاهِ
 ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ
 ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتِّبَاعُهُ هُمْ
 كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يَهْمَلُ
 أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدُ
 أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَلِكَ الثَّانِي

٩٣٠ - البيت استدركه الناسخ في هامش الأصل، وخرج له «ذوا اشتباه» بعدها مقابلها «ذوا بيان».

٩٣٥ - «الثاني» يعني حماد بن سلمة؛ وألحق المزي بهؤلاء الثلاثة: (التبودكي، وعفان، =

٩٣٦ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَنَفِيِّ قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِالْيَا صِيفِ

تَلْخِصُ الشَّيْبَانِيَّةِ

٩٣٧ وَهَمُّ قِسْمٍ مِنَ التَّوَعِيَةِ مَرَكَبٌ مُتَّفِقٌ اللَّفْظَيْنِ

٩٣٨ فِي الْأِسْمِ لَكِنْ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسَهُ أَوْ نَحْوَهُ وَصَنَّفَا

٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ، نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانَ الْأَسَدِيِّ

الْمُشْتَبِهَةُ الْمُقْلُوبُ

٩٤٠ وَهَمُّ الْمُشْتَبِهَةِ الْمُقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ الْخَطِيبُ

٩٤١ كَابْنِ يَزِيدِ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِيِّ وَكَابْنِ الْأَسْوَدِ يَزِيدِ اثْنَانِ

مَنْ سَبَّ الْمَشَايِرَ فِيهِ

٩٤٢ وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأَمْرِ؛ كَبَنِي عَفْرَاءِ

٩٤٣ وَجَدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ مُنِيَّةٍ، وَجَدُّهُ كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَاتٍ، وَقَدْ

= (حجام بن منهل) هدبة بن خالد، ونظمه البرهان الحلبي فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا يُرْتَابُ

انظر: فتح المغيث للسخاوي ٢٨١/٤.

٩٣٦ - «أَوْ بِالْيَا صِيفٍ» أي: أنك تميز المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة بزيادة الياء فيه

فتقول: حَنَفِيٌّ، قال السيوطي: وإن كان أكثر النحاة يمنعون ذلك فقد جوزوه أبو

بكر بن الأنباري.

٩٣٩ - كتاب الخطيب سماه: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بواد

التصحيف والوهم» منه أجزاء مخطوطة. انظر: موارد الخطيب لأكرم العمري

ص ٧٠، وقد طبع بتحقيق: سوكينة الشهابي.

٩٤٢ - «بَنِي عَفْرَاءِ» وهم: مُعَادٌ، وَمُعَوِّذٌ وَعَوَّذٌ أَوْ عَوْفٌ. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٢٩٢/٤.

واسم أبيهم: الحارث بن رفاعه بن الحارث من بني النجار.

٩٤٣ - مثال النسبة للجددة بـ يعلى بن منية، وهو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي =

٩٤٤ يُنسب كالمقداد بالنبي فليس للأسود أصلاً يابن

المنسويون إلى خلاف الظاهر

٩٤٥ ونسبوا لعارض كالبدرى نزل بدرًا: عتبة بن عمرو

٩٤٦ كذلك التيمي سليمان نزل تيمًا، وخالد بن زيد جعل

٩٤٧ جلوسه، ومقسم لما لزم مجلس عبد الله مؤلاه وسيم

المبهمات

٩٤٨ ومبهم الرواة ما لم يسمى كأمرة في الحيض، وهي أسماء

٩٤٩ ومن روى سيد ذلك أحمى راق أبي سعيد الخدري

٩٥٠ ومنه نحو: ابن فلان عمه سمته زوجته ابن أمه

= الصحابي الجليل. و«منية» قيل جدته أم أبيه، وقيل: هي أمه وهذا الذي رجحه المزي وابن حجر.

انظر: علوم الحديث ص ٦٣١، وفتح المغيث للعراقي ص ٤٣٩، وفتح المغيث للسخاوي ٢٩٤/٤.

ومثال الجد: الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي يعرف بجدّه «ابن جريج».

٩٤٨ - يشير إلى أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض فقال ﷺ: «خذي فرصة من مسك» فالمرأة التي سألت هي أسماء بنت شكل، وقيل: يزيد بن السكن. والحديث في مسلم ٢٣٨/٢ (٧٤٦ - ٧٤٧)، والبخاري ١/ ٥٣٧ (٣١٤).

٩٤٩ - والحديث في البخاري ٦٨/٩ (٥٠٠٧)، ومسلم ٤٠٩/٧ (٥٦٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفات الناظم أن يذكر من صنف في هذا النوع، وقد صنف فيه الخطيب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» طبع، وعبد الغني الأزدي، والقطب القسطلاني وغيرهم، وابن الناظم أبو زرعة في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» طبع.

تَوَارِيخُ السُّوَاةِ وَالْوَفَايَاتِ

- ٩٥١ وَوَضَعُوا النَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا ذُووهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا
- ٩٥٢ فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ كَذَا عَلَيَّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
- ٩٥٣ ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّتِيْنَا وَفِي رَسِيْعٍ قَدْ قَضَى يَقِيْنَا
- ٩٥٤ سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقِيْنَا عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ الثَّلَاثِ الرَّحَا
- ٩٥٥ وَثَلَاثَ بَعْدَ عِشْرِينَ بِعَمْرٍ وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ نَكَدَرُ
- ٩٥٦ عَمَادٍ بِعِثْمَانَ، كَذَا كَبِيْعِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ
- ٩٥٧ وَطَلْحَةَ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمُعَا سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
- ٩٥٨ وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى سَعْدٌ، وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَمَضَى
- ٩٥٩ سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ، وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي
- ٩٦٠ قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَبْقَهُ عَامَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ
- ٩٦١ وَعَاشَ حَسَّانٌ كَذَا حَكِيمٌ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقَوْمُ
- ٩٦٢ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَتْ
- ٩٦٣ وَفَوْقَ حَسَّانٍ ثَلَاثَةٌ، كَذَا عَاشُوا، وَمَا لغيرِهِمْ يُعْرَفُ ذَا

٩٥٣ - «قضى» بمعنى مات وهو فعل قاصر غير متعدي.

٩٥٤ - «إحدى عشرة» أصله مبني على الفتح، لكنه أعربه ونونه للضرورة.

٩٥٦ - ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والناظم يشير إلى الحديث الذي رواه الطبراني في الكبير (٧٣١١)، وأبو يعلى (٤٨٥)، وأحمد ٢٦٣/٤ عن عمار في قاتل علي.

٩٦٠ - وَالْأَمِينُ: هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح، أمين هذه الأمة.

- ٩٦٤ قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيِّ
مَعَ ابْنِ يَرْبُوعِ سَعِيدٍ يَعْرِى
٩٦٥ هَذَا مَعَ حَمْنٍ وَابْنِ نَوْفَلِ
وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدَّعَمَرُوا
٩٦٦ وَقَبِضَ التَّوْرِيُّ عَامًا إِحْدَى
وَبَعْدُ فِي تِسْعِ تَأَيِّبِ سَبْعِينَ
٩٦٧ وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى
لِالرَّبْعِ، ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا
٩٦٨ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى
وَمُسَامِ سَنَةِ إِحْدَى فِي رَجَبِ
٩٦٩ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
سَنَةِ تِسْعٍ بَعْدَهَا، وَذُو نَسَا
٩٧٠ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَانِيَةٍ تَفِي
خَامِسِ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَيَنِي
- ٩٦٤ مَعَ ابْنِ يَرْبُوعِ سَعِيدٍ يَعْرِى
كُلُّ الْإِبِ وَصَفِ حَكِيمٍ فَأَجْمَلِ
كَذَاكَ فِي الْمُعْرَبِ ذُكِرُوا
مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَا
وَفَاةُ مَالِكِ، وَفِي الْخَمْسِينَ
وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
سِتِّ وَخَمْسِينَ بِخَيْرِنَكَ رَدَى
مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ زَهَبَ
دَاوُدَ، ثُمَّ التَّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ
رَابِعَ قَرْنٍ لثَلَاثِ رُفْسَا
الدَّارِقُطِيُّ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي
وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدِ الْعَنِيِّ

٩٦٤ - «قُلْتُ: حُوَيْطِبُ» وفي هامش الأصل وقابله: «فقال: حويط بن؟» ولعله في نسخة.
- «سعيد»، وفي (س) و(ظ) و(ل): «سعيد».

٩٧١ - «بِخَيْرِنَكَ» في الأصل كتب عليه «معاً» يعني جواز الوجهين.

٩٧٤ - لم يذكر الناظم وفاة ابن ماجه، بل اقتصر على الخمسة تبعاً لابن الصلاح وقد نظم وفاته البرهان الحلبي (كما في فتح المغيث للسخاوي ٣٤٧/٤) فقال:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ قَبْلِ حَبْرٍ تَرْمِذِي بِسَنَةِ
وينظر، لأن وفاة الترمذي (٢٧٩هـ)، وابن ماجه سنة (٢٧٥هـ) أو (٢٧٣هـ) فكيف
يكون مات قبله بسنة؟

٩٧٦ - عَبْدُ الْعَنِيِّ: هو ابن سعيد بن علي الأزدي البصري، أبو محمد الحافظ الإمام =

٩٧٧ فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نَعْمٍ وَلِشَمَانَ بِيَهْقِي الْقَوْمِ

٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ، وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيبُهُمْ وَالنَّمْرِيُّ فِي سَنَتِهِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعْفَاءِ

٩٧٩ وَأَعْتَبَ بَعِيْلُ الْجَرْجِ وَالنَّعْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَأَةُ لِلتَّفْصِيلِ

٩٨٠ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَأَحْذَرِ مِنْ غَرَضٍ، فَأَنْجِرْ أَيُّ خَطَرِ

٩٨١ وَمَعَ ذَا فَالْتَّصِحْ حَقُّ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ

٩٨٢ «لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِأَحَبِّ مِنْ كَوْنِ خَصَمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَزُبْ»

٩٨٣ وَرَبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِجِ كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ

٩٨٤ فَرَبَّمَا كَاتَ لِجَرْجٍ مَخْرَجِ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُجْرَجُ

مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

٩٨٥ وَفِي الثَّقَاتِ مِنْ آخِرٍ اخْتَلَطَ فَأَمَّا رَوَى فِيهِ أَوْ أَهْمَ سَقَطَ

٩٨٦ نَحْوَ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ وَكَالْجَرْجِيِّ سَعِيدٍ، وَأَجْبِ

٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ثُمَّ الرَّقَاشِيُّ ابْنُ قِلَابَةَ

= صاحب المؤلف والمختلف، ومشتبه للنسبة (ط). انظر: وفيات الأعيان ١/٣٠٥.
٩٧٨ - مراد الناظم أن وفاه البيهقي لثمان بعد خمسين (٤٥٨هـ)، وتضيف إليها خمسا، فتصير (٤٦٣هـ) وهي السنة التي توفي فيها حافظ المشرق أبو بكر الخطيب، وحافظ المغرب يوسف بن عبد البر القرطبي رحمهما الله تعالى.

٩٧٩ - «المرقأة» بالفتح، وفي (ظ) بكسر الميم وكلا الوجهين ثابت، ونص عليهما السخاوي في فتح المغيث ٤/٣٥٢.

٩٨٤ - «يُجْرَجُ» بالحاء المهملة، وضم أوله مع فتح الراء كما في نسخة (ظ) ونص عليه السخاوي ٤/٢٦٧ والشيخ زكرياء ص ٦٦٢، وفي الأصل بكسر الراء. والمثبت أولى.

٩٨٧ - أَبِي إِسْحَاقَ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِي الْهَمْدَانِي.

- ٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السَّائِمِيِّ الْكُوفِيُّ وَعَارِ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِيُّ
 ٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ سَمِعِي وَالرَّيُّ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَأْمِيُّ
 ٩٩٠ وَابْنُ عَمِيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ وَآخِرًا حَاكُوهُ فِي الْحَفِيدِ
 ٩٩١ ابْنُ خَزِيمَةَ مَعَ الْعِظْرِيِّ مَعَ الْقَطِيبِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنِّفٌ
 ٩٩٣ يَخْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَهَا فِيهَا، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفًا

الْمَوْلَى مِنَ الْمَاءِ وَالرُّوَاةِ

- ٩٩٤ وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَنَاقَةَ، وَهَذَا الْأَعْلَبُ
 ٩٩٥ أَوْ لِوَلَدِهِ الْحَلْفِ كَالْتِمِيٍّ مَالِكٍ، أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجَعْفِيِّ
 ٩٩٦ وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى خَوْسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَمْثَلًا

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

- ٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَنَسِبَ الْأَكْثَرُ لِلأَوْطَانِ

٩٨٩ - «الرَّيُّ» أي: الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن: فروخ المدني شيخ مالك. وقوله: «زعموا» يدل على عدم وثوقه بهذا القول: وقد قال في شرحه: ولم أر من ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح ص ٤٧١.

«والتَّوَأْمِيُّ»: صالح بن أبي صالح: نبهان يعرف بمولى التوأمة.

٩٩٠ - «الحَفِيدُ» أي: حفيد الإمام ابن خزيمة؛ فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.

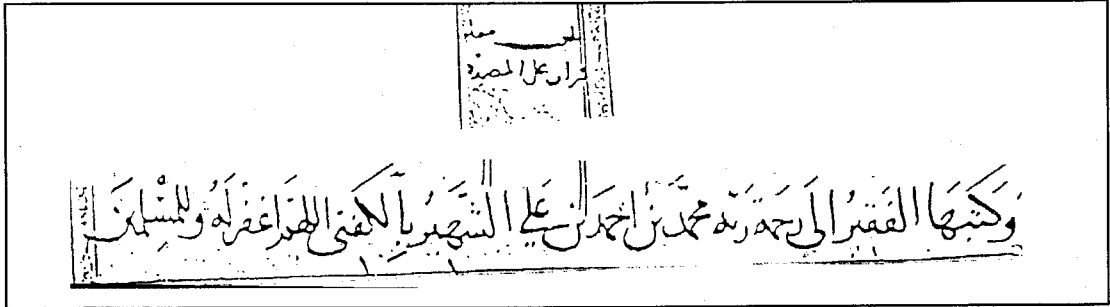
٩٩٥ - الإمام مالك بن أنس ينسب إلى بني تميم؛ لكون جده مالك بن أنس كان عسيفاً لطلحة بن عبيد الله التيمي، و«الجعفي» أي: البخاري، لكون جده المغيرة، أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي. انظر: شرح السيوطي ص ٣٦٣، والسخاوي ٤/٤٠٠.

- ٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلَدَتَيْنِ سَكْنَا
فَأَبْدَأُ بِالْأُولَى وَبِتَمَّ حَسَنًا
٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرِيْبَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ
يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ
١٠٠٠ وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمِيمُونَةِ
فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَهُ
١٠٠١ فَرَبُّنَا الْحَمْدُ وَالْمَشْكُورُ
إِلَيْهِ مِمَّا تَرَجِعُ الْأُمُورُ
١٠٠٢ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ



بُلغَت مُقَابَلَةٌ
قِرَاءَةٌ عَلَى الْمُصَنَّفِ

وَكُتِبَهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهْرِيبِيُّ الْكُفْتِيُّ اللَّحْمِيُّ^(١) غَفِرَ لَهُ وَوَالِدُهُ السُّلَيْمِيُّ



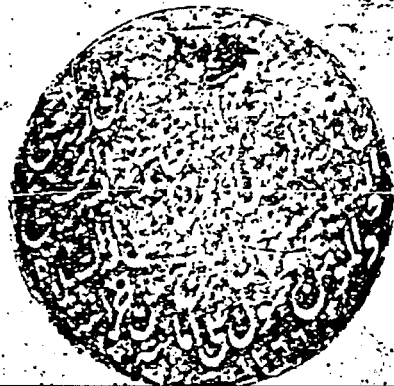
١٠٠٠ - «وَكَمَلْتُ» كتب عليها الناسخ «معاً» علامة على جواز الوجهين.

١٠٠٢ - انظر: وصف الأصول المعتمدة فيما تقدم لتعرف أسماء الناسخين وتواريخ النسخ ونحو ذلك.

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي الكفتي الدمشقي، قال الغزي: «العالم الفاضل المتفنن شمس الدين أبو عبد الله الشهرير بالكفتي، اشتغل ومهر، وألف وحضر عنده مشايخ بلده وظهرت فضائله، وبرع سيمًا في اللغة والعربية فله فيهما اليد البيضاء مع مشاركة في الفقه والأصول وغيرهما، وسمع الحديث وصنف كتاباً نفيساً صغيراً سماه مختصر فقه اللغة وهو عندي بخطه، وفيه فوائد جمّة تشهد له بالاطلاع والفضل وكان نزيهاً خفيف الروح، مات رحمه الله على طاعون سنة (٨١٤هـ). انظر: بهجة الناظرين للغزي ص ٩٠، ومعجم المؤلفين ٥١١/٣.

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى

اما بعد فقد عرضت على جمع النسخة والذكره في علوم الحديث بطحا اللام
 العلامة جليل العاصم الاسلام ابي العصل عبد الرحمن العمري بعد الله حمده ورضي
 ورضي سعة رحمته الشرح الفاضل البارع الحمد لله الموفق المجدد جمال الدين منفر
 الطاهر عبد الله بن الدين خلف النابتى عرضاً حفظه اجار فيه فان الغرض
 وتوسيع في ابراره فله قدر في التبرك وقد احرز له ان يروى عن تلاميذها على
 وان يروى عن شرحها وجميع ما هو في مستحوع ارمحاز واطلى من نظمها والروى
 واسال الله ان يوسعنا ما علمنا من يديه وان يتولى على عصرنا باليوم العرض عليه
 قاله كتبه احمد بن محمد العمري الاصل الشهير في مسهل في مسهل في مسهل في مسهل
 والحمد لله كمال الصلاة والسلام على سائرهم وعلى آلهم وصحبه وسلم



إجازة الحافظ ابن حجر بالانفة لملك الأصل جمال الدين عبد الله النابتى

المصاحف والمكتبة

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (٨٤٠هـ)، ت: عادل بن سعد وصاحبه، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٥هـ.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد ناصر الألباني، دار الصديق، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأعلام: قاموس لأشهر العلماء والمستشرقين والمستعربين، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤هـ.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهف (٧٠٢هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- أقصى الأمل والسؤل في معرفة أنواع حديث الرسول، للخُوِّي، نسخة أبي العباس المرسي بالإسكندرية، مصورة في الجامعة الإسلامية (٧٧١).
الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، أبي نصر، علي بن هبة الله العجلي (٤٧٥هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط١، ١٣٨١هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ.
- الأنساب، للسمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي (٥٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الباحث عن علل الطعن في الحارث، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، مطبعة الشرق، القاهرة.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للسيوطي، ت: أنيس طاهر، وعبد الباري الأنصاري، رسالتان مقدمتان للجامعة الإسلامية.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٤١٥هـ.
- التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (٤٠٣هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، دون تاريخ.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحرير التقريب، لابن حجر، تأليف بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، وبهامشه: «النكت الظراف» لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٩١١هـ)، ت: أبي قتيبة محمد نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط٥، ١٤٢٢هـ.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- التلخيص الحبير، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، ت: سعيد أعراب وآخرون، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط١، ١٤٠٠هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ.
- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (٨٤٢هـ)، ت: محمد نعيم العرفسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.
- الثقات، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٣هـ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخم، لصالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٨هـ.
- الثمر الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٨هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، ١٣٩٨هـ، دار البيان، دمشق.
- الجامع الصحيح المسند = فتح الباري.
- الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦هـ.
- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطي، نشر الهيئة العامة للكتاب، بالقاهرة.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.
- خلاصة الأثر، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

المصادر والكتب

- دراسة حديث (نضر الله امرأ سمع مقالتي) دراية، ورواية لشيخنا: الشيخ عبد المحسن العباد، ط١، ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، ت: محمد بن لطف الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، سنة الطبع ١٣٨٧هـ.
- ذكر أسماء من تكلم فيه، وهو موثق، للذهبي، ت: محمود شكور الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ذيل لسان الميزان، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.
- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ.
- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.
- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ت: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمراي محمد خليل بن علي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- السنن، لأبي داود السجستاني، سليمان بن داود بن الأشعث (٢٧٥هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث القاهرة.
- السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٤هـ.

- السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، ت: عادل بن عبد الموجود وصاحبه، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)، ت: فواز أحمد زمرلي وغيره، كراتشي - باكستان، وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- السنن، لسعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصمعي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- السنن الصغرى، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، ت: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى، للبيهقي وبذيله: الجواهر النقي في الرد على البيهقي، لابن التركماني (٧٤٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسين بن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- سؤالات ابن الجنيد، لابن معين، أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- سؤالات أبي داود، لابن حنبل، ت: زياد محمد منصور مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.
- سؤالات البرقاني، للدارقطني، ت: عبد الرحيم محمد القشقري، نشر كتب خانه جميلي، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السلمي، للدارقطني، ت: سليمان آتش، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- سؤالات السجزي، للحاكم، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٤٠٥هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

المصنفون والمكتبات

- شرح الحديث المقتنى في مبعث النبي المصطفى، لأبي شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ)، ت: الأخ جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفية العراقي، للسيوطي، ت: عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- شرح السنة، للبغوي، محيي الدين أبي محمد الحسين بن مسعود (٥١٠هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاوش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- شرح صحيح مسلم، للنووي، محيي الدين بن شرف (٦٧٦هـ)، ت: خليل مأمون شياح، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض.
- صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٠هـ.
- صحيح ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، سنة ١٤١٢هـ.
- صحيح ابن حبان = الإحسان
- صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم
- الضعفاء، لأبي نعيم، ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء الكبير، للعقيلي، أبي جعفر، محمد بن عمر بن موسى (٣٢٢هـ)، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ت: بوران الضاوي، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الطبقات، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٧١هـ)، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، ت: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ط٢، نشر دار المعارف، بمصر.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني، أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٢٧هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ١٤٢١هـ.
- الغنية، لقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، ت: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٨٧٨هـ)، ت: محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤١٥هـ.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، ت: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت، ط١.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: علي حسين علي، نشر: إدارة البحوث الإسلامية، بالهند، ط١، ١٤٠٧هـ.
- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، ت: حمدي السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ت: شيخنا الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.
- فضائل الصحابة، للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

المصادر والمراجع

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الفهرس الشامل التراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن - عمان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي، محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ.
- قطف الأزهار المتناثرة من الأخبار المتواترة، للسيوطي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- القول المسدد في الذب عن المسند، لابن حجر، ومعه ذيله لقاضي الملك محمد صبغة الله المدارسى الهندي، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير علي بن الحسن الجزري (٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٥هـ)، ت: شيخنا عبد العزيز بن راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد (٣١٠هـ)، ت: محمد نظر الفريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ت: عبد الرحيم بن محمد القشقري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، للهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، أبي البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠١هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤هـ)، ت: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- مأخذ العلم، لابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: محمد بن سامر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والكذابين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي، ت: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المدني، ت: عبد الكريم العزباوي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، المكتبة المكية، دار الكتبي القاهرة، ط١، سنة ١٤١٦هـ.

- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، ت: شيخنا محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (٤٠٥هـ)، ت: الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار الحرمين بتعليقات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ - ١٤٢١هـ.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبي بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق العتكي (٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الحميدي، أبي بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الروياني، أبي بكر محمد بن هارون (٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو أيمن، مؤسسة الرسالة، قرطبة، ومكتبة الخراز، جدة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- مسند الشاشي، أبي سعد الهيثم بن كليب (٣٣٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مسند الطيالسي، أبي داود سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.
- مسند الشاميين، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند علي بن الجعد، أبي الحسين الجوهري (٢٣٠هـ)، ت: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشهر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.

- المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، عبد المتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله (بعد ٧٣٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٨٠هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (٢٣٥هـ)، ت: عامر العمري الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠١هـ.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، علي بن سلطان الهروي (١٠١٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٤، ١٤٠٤هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، ت: سعيد بن ناصر الشري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، ط ١، ١٤١٩هـ.
- المعجم، للإسماعيلي، أبي بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- المعجم، لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، ت: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.
- المعجم الأوسط، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، ت: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وغيره، دار الحرمين، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- معجم الشيوخ، للصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع (٤٠٢هـ)، ت: عمر عبد السلام، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشيوخ، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، ومكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
- معجم الصحابة، للبخاري، أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد محمود الجكني، مكتبة دار البيان، دولة الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف، محمد خير يوسف، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- المعجم المفهرس للألفاظ الحديث النبوي، جماعة من المستشرقين بإشراف: آرند جان فنسك (١٣٥٨هـ)، مكتبة بريل ليدن، القاهرة، ١٩٣٦هـ.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- المعجم الوسيط، الدكتور إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر، المكتبة الإسلامية، استنبول.
- معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤١١هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ت: بشار عواد معروف وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المعرفة والتاريخ، للفسوي، أبي يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، ت: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، ت: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المقتنى في الكنى، للذهبي، ت: محمد صالح مراد، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المنتخب، عبد بن حميد الكشي (٢٤٩هـ)، ت: مصطفى بن العدوي، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المنتخب من العلل، للخلال، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بن علي بوياء، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ.
- الموطأ، رواية الليثي، يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري (٢٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

- نظم الاقتراح، لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين العراقي، مخطوط مصور من مكتبة لاله لي في تركيا - إستنبول، [٣٩٢].
- نظم الدرر السنية في السير الزكية، للحافظ زين الدين العراقي، مصور من مكتبة الحرم النبوي.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، محمد بن عبد الله، ت: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.
- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لابن حجر، ت: الشيخ محمد ناصر الألباني، دار ابن عفان، الدمام.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

فهرس الموضوعات



الموضوع	الصفحة
* تقرظ	٥
* مقدمة التحقظ	٩
- نبذة موجزة عن الحافظ العراقي	١٣
- نبذة عن الألفية	١٧
- نبذة في الكلام على وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقظ	٤٣
- صور المخطوطات	٤٩
- نص الألفية محققاً	٦٥
○ أقسام الحديث	٦٧
○ أصح كتب الحديث	٦٨
○ الصحيح الزائد على الصحيحين	٦٩
○ المستخرجات	٦٩
○ مراتب الصحيح	٧٠
○ حكم الصحيحين والتعليق	٧٠
○ نقل الحديث من الكتب المعتمدة	٧١
○ القسم الثاني: الحسن	٧١
○ القسم الثالث: الضعيف	٧٤
○ المرفوع	٧٥
○ المسند	٧٥
○ المتصل والموصول	٧٦
○ الموقوف	٧٦
○ المقطوع	٧٦
○ فروع	٧٦
○ المرسل	٧٨
○ المنقطع والمعضل	٧٩

٧٩	○ العننة
٨٠	○ تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف
٨١	○ التدليس
٨١	○ الشاذ
٨٢	○ المنكر
٨٣	○ الاعتبار والمتابعات والشواهد
٨٣	○ زيادة الثقات
٨٤	○ الأفراد
٨٥	○ المعلل
٨٦	○ المضطرب
٨٦	○ المدرج
٨٨	○ الموضوع
٨٩	○ المقلوب
٩٠	○ تسيهات
٩٠	○ معرفة من تقبل روايته ومن تُرد
٩٦	○ مراتب التعديل
٩٧	○ مراتب التجريح
٩٨	○ متى يصح تحمل الحديث أو يستحب
٩٩	○ أقسام التحمل
٩٩	○ أولها: سماع لفظ الشيخ
١٠٠	○ الثاني: القراءة على الشيخ
١٠٢	○ تفرعات
١٠٥	○ الثالث: الإجازة
١٠٩	○ لفظ الإجازة وشرطها
١٠٩	○ الرابع: المناولة
١١١	○ كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة
١١٢	○ الخامس: المكاتبه
١١٢	○ السادس: إعلام الشيخ
١١٣	○ السابع: الوصية بالكتاب
١١٣	○ الثامن: الوجادة

- ١١٤ كتابة الحديث وضبطه
- ١١٥ المقابلة
- ١١٦ تخريج الساقط
- ١١٧ التصحيح والتمريض، وهو التضييب
- ١١٧ الكشط والمحو والضرب
- ١١٨ العمل في اختلاف الروايات
- ١١٨ الإشارة بالرمز
- ١١٨ كتابة التسميع
- ١١٩ صفة رواية الحديث وأدائه
- ١٢٠ الرواية من الأصل
- ١٢٠ الرواية بالمعنى
- ١٢١ الاقتصار على بعض الحديث
- ١٢١ التسميع بقراءة اللحن والمصحف
- ١٢١ إصلاح اللحن والخطأ
- ١٢٢ اختلاف ألفاظ الشيوخ
- ١٢٣ الزيادة في نسب الشيخ
- ١٢٣ الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
- ١٢٣ تقديم المتن على السند
- ١٢٤ إذا قال الشيخ «مثله» أو «نحوه»
- ١٢٤ إبدال الرسول بالنبي وعكسه
- ١٢٥ السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
- ١٢٥ آداب المحدث
- ١٢٨ أدب طالب الحديث
- ١٣٠ العالي والنازل
- ١٣١ الغريب والعزير والمشهور
- ١٣٢ غريب ألفاظ الحديث
- ١٣٢ المسلسل
- ١٣٢ الناسخ والمنسوخ
- ١٣٣ التصحيف
- ١٣٤ مختلف الحديث

- ١٣٤ خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
- ١٣٥ معرفة الصحابة
- ١٣٧ معرفة التابعين
- ١٣٨ رواية الأكابر عن الأصاغر
- ١٣٩ رواية الأقران
- ١٣٩ الإخوة والأخوات
- ١٣٩ رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
- ١٤٠ السابق واللاحق
- ١٤١ من لم يرو عنه إلا واحد
- ١٤١ من ذكر بنوع متعددة
- ١٤٢ أفراد العلم
- ١٤٢ الأسماء والكنى
- ١٤٣ الألقاب
- ١٤٣ المؤتلف والمختلف
- ١٤٧ المتفق والمفترق
- ١٤٨ تلخيص المتشابه
- ١٤٨ المشتبه المقلوب
- ١٤٨ من نسب إلى غير أبيه
- ١٤٩ المنسوبون إلى خلاف الظاهر
- ١٤٩ المبهمات
- ١٥٠ تواريخ الرواة والوفيات
- ١٥٢ معرفة الثقات والضعفاء
- ١٥٢ معرفة من اختلط من الثقات
- ١٥٣ طبقات الرواة
- ١٥٣ الموالي من العلماء والرواة
- ١٥٣ أوطان الرواة وبلدانهم
- ١٥٧ * المصادر والمراجع
- ١٧١ * فهرس الموضوعات

عن أحمد بن محمد بن الحنفية

- ١ - ختم جامع الإمام الترمذي؛ للمحدث عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) في ٨٨ ص، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٢ - ذم الملاهي؛ المجلس الثاني والخمسون من أمالي أبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في ٥٦ ص، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٣ - القول المختار في حديث: «تحاجت الجنة والنار»؛ للعلامة المحقق شمس الدين محمد بن رسول البرزنجي الشافعي (ت ١١٠٣هـ) في ٧١ ص، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٤ - السنا والسُنن في معرفة ما يتعلق بالقنوت من الأحاديث النبوية والأحكام الفقهية؛ للعلامة المحقق شمس الدين محمد بن رسول البرزنجي الشافعي (ت ١١٠٣هـ) في ١٠٤ ص، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٥ - التبصرة والتذكرة في علوم الحديث؛ ألفية المصطلح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) دراسة وتحقيق، نشر مكتبة دار المنهاج بالرياض.
- ٦ - المحدث؛ الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي (١٠٤٩ - ١١٣٤هـ)؛ إمام أهل الحديث بالمسجد الحرام: ترجمة موسعة بقلم: العربي الدائر الفرياطي (قيد الطبع) لدى دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ٧ - الإمداد بمعرفة علو الإسناد؛ للإمام المحدث العلامة عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ)، وهو ثبته الذي خرجه لنفسه، وهو غير المطبوع قديماً في الهند.

* صدر من سلسلة منشوراتنا *

- ١ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير (٣)
- ٢ - ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ العربي الدائر الفرياطي (٩)
- ٣ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق محمد ٣/١ (١٠)
- ٤ - وكل بدعة ضلالة، للشيخ محمد المتصر الريسوني (١١)
- ٥ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي (١٢)
- ٦ - الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١ (١٣)
- ٧ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (١٤)
- ٨ - الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله تحقيق الشيخ الدكتور عبد الله السهلي (١٥)
- ٩ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد إسحاق كندو ٢/١ (١٦)
- ١٠ - النفي في باب صفات الله سبحانه بين أهل السنة والجماعة والمعتلة، للشيخ أرزقي سعيداني (١٧)
- ١١ - خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم (١٨)

* وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالى *

- ١ - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير والشيخ الدكتور محمد الفهيد ٥/١ (١)
- ٢ - التمهيد شرح كتاب التوحيد، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (٢)
- ٣ - شرح الواسطية، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (٤)
- ٤ - شرح القواعد الأربعة، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (٥)
- ٥ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير (٦)
- ٦ - شرح أصول التفسير، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (٧)
- ٧ - أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح، للشيخ الدكتور سليمان الديخي (٢٠)
- ٨ - مرائد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي تحقيق الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (٢١)
- ٩ - النكت على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمته الله اعتنى به الشيخ الدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان (٢٢)
- ١٠ - شرح السنة، للبرهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجميزي (٢٣)
- ١١ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشي (٢٤)